جمع جهود الحفاظ النقلة

بتواتر روايات

زيادة العمر بالبر والصلة

جمع وإعداد وتخريج

لطيفي بن محمد بن يوسف الصغير

أضواء السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

حُقُوق الطّبْع مَحْفُوظة

الطّبعَة الأولى

١٤١٨هـ/١٩٩٧م

يشرفنا طباعة البحوث العلمية والجامعية
والكتب المحققة على مخطوطات
ودفع الحقوق مقدماً أو قبل التوزيع

أضواء السلف : الرياض ـ النسيم ـ شارع الأربعين بجوار بنده .

تليفون و فاكس ٢٣٢١٠٤٥ ـ ص . ب ٩١٦٦٧ الرمز البريدي ١١٦٤٣ .

تلفون جوّال: ٠٥٥٤٩٤٣٨٥

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

- المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي.
- قطر: مكتبة ابن القيم ـ ت ٨٦٣٥٣٣.
- الكويت: دار إيلاف ـ ت ٨/ ٤٧٧٧٥٥٩.
- مصر: دار السلام ـ القاهرة ـ ت ٢٧٤١٥٧٨.
- باقي الدول: دار ابن حزم ـ بيروت ـ ت ٧٠١٩٧٤.

إهداء

إلىٰ والدَيَّ الكريمين ، على ما أَحاطاني به من رعاية واهتمام ، وعلى ما بذلاهُ من جهد فى سبيل تربيتى والارتقاء بي إلى أعلى الدرجات العمليّة .

اعترافًا بجميلهما ، وصِلةً وَبرًّا بهما ، أُهدي لهما هذا العمل .

لطفي الصّغير

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنَّ الحمدَ للَّهِ نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذُ باللَّه من شُرور أَنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهدِه اللَّه فلا مُضِلَّ له ، ومَنْ يُضلل فلا هادي له وأشهد أنْ لا إله إلّا اللَّه وحده لا شريك له ، وأنَّ محمدًا عبد اللَّه ورسوله .

أمَّا بعد : فإنَّ صِلةَ الأرْحَام ، وَبرَّ الوالدين من أوجب الواجبات ، وعظيم القُربات ، وقد نطقت بذلك الآيات البيِّنات ، والأحاديث المُتواترات .

* فقد قال جل جلاله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء : ٢٣] . وقال : ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ [الأحقاف : ١٥] . وقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [الرعد : ٢١] .

* كما قد ذمَّ سبحانه وتعالى قطيعة الرَّحم حيث قال : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ [محمد : ٢٢] .

ثُمَّ إِنَّ الأحاديث التى تتكلَّم عن برِّ الوالدين وصِلة الأرحام تبلغ من الكثرة بحيث يَعْسُر عليَّ في هذه العُجالَة إحصاؤها وجمعها ، ومن تَتبَّع طُرقَها وألفاظها في دواوين السُّنَّة عرف هذا من غير احتياج لدليل .

إلا أنني وأثناء عملي في رسالة « الدكتوراه »[1]، توقَّفتُ أمام الأحاديث

(١) عنوانها : « التعارض في الحديث » .

التي تفيد أنَّ صِلة الرَّحم تزيد في العُمر ، وأثناء محاولة دراسة هذه الأَحاديث في ضوء قول اللَّه عزّ وجل : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٤] ، وقفتُ على عددٍ من الطُّرُق ؛ أغرتني بمواصلة الجمع والبحث ، فبانَ لي ما لم يكن بالحُسبان من كثرة الطُّرُق وتعدُّد الألفاظ من مختلف المصادر ، فعزمتُ على التَّوسُّع أكثر ، والجمع والاستقصاء ما أمكن .

فرأيتُ أَنَّ هذه الأحاديث تصل إلى درجة التَّواتُر ، فقرَّرت جَمْعَ ما تفرَّق مِن عملي وجهدي في هذا الجزء ، وسمَّيتُه :

« **جمع جهود الحفاظ النَّقلةِ بتواتر روايات زيادة العُمر بالبرِّ والصِّلة** » .

○ وقد جعلتُ عملي هذا في قسمين :

القسم الأَول : خصَّصْتُه لجمع طُرُق هذا الحديث ، واستقصائها من كُتب السُّنَّة ، والأجزاء ، والمُصنَّفاتِ الحديثية المُتفرِّقة .

القسم الثَّاني : **تكلمت** فيه على دفع التَّعارض الظَّاهريّ بين هذه الأحاديث ، والآية الكريمة الّتي أَشرتُ إِليها آنفًا .

واللَّه ـ أسألُ أنْ يكون عملي هذا ذو جدوى في الدُّنيا ، وفي ميزان حسناتي يوم القيامة ، وأن يوفِّقني إلى الصَّواب والسَّدَاد ، فهما منه وحده سبحانه ، وما كان من خطإٍ وخَطَلٍ فمن نفسي والشَّيطان .

وكتب : أبو بكر لطفي محمد يوسف الصغير

الزرقاء { ١٣ ذو القعدة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥/٤/١٣م

مسائل وبحوث بين يدي الكتاب

هذه بحوثٌ ومسائلُ مُتمِّمات لمباحث الكتاب ، رأيتُ البداءة بها ، نظرًا لعدم اشتمال الكتاب عليها لاقتصاره على جَمْع طرق الرواية ، وبحث مسألة التَّعارض درايةً ، وهي مسائل دعتني الضَّرورة لإضافتها حتى يكتمل عقد هذا الكتاب بها ، فيكون قد جُمع فيه جانبا الرواية والدِّراية ، ثم الحث على جانب الرعاية الذي يُلقى على عاتق القارئ ، والرِّعاية تكون بتطبيق ما أمر اللَّه به وحث عليه رسوله ﷺ ، وهذا بيانٌ لهذه المسائل :

أولًا : صلة الرَّحم وبِرُّ الوالدين ومعناهما

عند الرُّجوع إلى المعاجم اللغوية نجد فيها البِرَّ بمعنى الصِّلة ، والصِّلةُ هي الوصل وضدها القَطْع ، كما أنَّ ضد البِرّ العُقوق .

قال ابن الأثير[1]: « وصل رحمه يَصِلُها وصْلًا وصِلَةً ، فكأنَّه بالإحسان إليهم قد وصل ما بينه وبينهم من علاقة القرابة والصِّهْر » .

والبرُّ : الصِّلةُ ، كما في القاموس[2]، وقال الرَّاغب[3] : وبرُّ الوالدين : التوسُّع في الإحسان إليهما ، وضده العقوقَ .

قال الأزهري : العق في الأصل ؛ الشق والقطع ، وذكر النَّووي[4] عن غيره أنَّ فلانًا عقَّ والديه يعقُّهما عقوقًا إذا قطعهما ولم يصل رحمه .

(١) النهاية في غريب الحديث : ٥ / ١٩٢ .
(٢) الفيروز أبادي ـ القاموس المحيط : ١ / ٣٨٤ .
(٣) المفردات في غريب القرآن : ٥٣ .
(٤) تهذيب الأسماء واللغات : ٢ / ٢ / ٣٢ .

إذًا : فالبرُّ والصِّلة بمعنى واحد هو ؛ الإحسان إلى الوالدين والأقارب ، وعكسهما العقوق والقطع وهما أيضًا بمعنى واحدٍ وهو ؛ عدم الإحسان إليهما ، أو قطعهما بعدم الزيارة .

○ وهنا قد يبرز سؤالٌ ، وهو إنَّ الوالدين المطلوب برَّهما محدَّدان ، ولكن من هم المشمولين بالصِّلة ؟ أو ما هو حدُّ الرَّحم التي يجب أن توصل ؟

قال النووي[1] حكاية عن القاضي عياض : « قال : واختلفوا في حدِّ الرَّحم التي تجب صلتها ؛ فقيل هو كلُّ رحمٍ مُحرَّمٍ بحيث لو كان أحدهما ذكرًا والآخر أُنثى حُرِّمت مناكحتهما ، فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام ولا أولاد الأخوال ، واحتجَّ هذا القائل بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ونحوه وجواز ذلك في بنات الأعمام والأخوال .

وقيل : هو عامٌّ في كُلِّ رحم من ذوي الأرحام في الميراث يستوي المُحرم وغيره ، ويدلُّ عليه قوله ﷺ : « ثُم أَدْنَاك أَدْنَاك[2] » ...

وهذا القول الثاني هو الصَّواب . وهذا ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر أيضًا حيث فسَّر صلة الرحم بقوله[3] : « يُطلق على الأقارب وهم من بينه وبين الآخر نسبٌ ، سواء كان يرثه أم لا ، سواء كان ذا محرمٍ أم لا » .

---

(١) شرح صحيح مسلم : ١٦ / ١١٣ .

(٢) يشير بذلك إلى الحديث الصحيح الذي رواه أبو هريرة قال : قال رجل : يارسول اللَّه من : أحقُّ الناس بحسن الصُّحبة ؟ قال : « أمك ، ثم أُمك ، ثم أمك ، ثم أبوك ، ثم أدناك أدناك » . والحديث أخرجه مسلم في « الصحيح » . ٤ / ١٩٧٤ رقم (٢٥٤٨) وابن ماجه بمعناه في « السنن » : ٢ / ١٢٠٧ رقم (٣٦٥٨) .

(٣) فتح الباري : ١٠ / ٤١٤ .

إذًا فالرَّحم هم كل من لهم نسب وقرابة سواء أكانوا من عصبة الرجل ومن يرثه ، أو كان مجرَّد قريب لا يرث ، وهذا يُوسِّع دائرة الرَّحم ، ويحثُّ على برٍّ وصِلة أكبر عددٍ من الأقارب .

ثانيا : الحثُّ على البرِّ والصِّلة من الكتاب والسُّنَّةِ والزَّجر عن العُقوقِ والقَطْع

إنَّ النُّصوص في بر الوالدين وصلة الأرحام تبلغ كثرةً كاثرةٍ ، مِمَّا يدلُّ على اهتمام الإسلام بهذا الخُلق النبيل ، وقد تنوَّعت هذه النُّصوص ما بين حثٍّ على الصِّلة والبر ، وما بين زجرٍ عن الهجر والقطع ، بالإضافة إلى بيان أنواع العقوبات التي ستلحق بالقاطع والعاقِّ .

وفي القرآن الكريم جملةٌ وافرةٌ من هذه النُّصوص مما يجعلنا في غنى عن البحث عن درجتها ودلالتها ، فهي نصوصٌ قطعيَّة الوُرود ، قطعية الدِّلالة ، وهذا أعلى أنواع الدَّرجات وأعلى ما يمكن أن يُطلب من نصٍّ ، فلا مكان لبحث درجةٍ أو تأويل .

أمَّا الآيات والأحاديث التي جاء فيها الحض على صلة الرَّحم فهي كثيرة كما أسلفت ، أقواها دلالةً قول اللَّه عز وجل : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا * وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [الإسراء : ٢٣ - ٢٤] .

* وقال تعالى : ﴿ وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِٱلْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي ٱلْقُرْبَىٰ .. ﴾ [النساء : ٣٦] .

ففي هذه الآيات ومثيلاتها بيانٌ أنَّ الأمر بالبِرِّ والصِّلة جاء بعد الأمر بعبادة اللَّه وحده ، وإفراده بالعبودية بعدم الشِّرك ، وما هذا إلّا لكبير شأن الرحم وبخاصَّة الوالدين عند اللَّه تعالىٰ ، قال ابن كثير[1] في هذا المعنى : « هذا هو أعلى الحقوق وأعظمها وهو حقُّ اللَّه تبارك وتعالى ، أن يُعبد وحده لا شريك له ، ثُمَّ بعده حق المخلوقين ، وآكدهم وأولاهم بذلك حق الوالدين ، ولهذا يُقرن تبارك وتعالى بين حقِّه وحقُّ الوالدين .

أمَّا الأحاديث التي تحثُّ على صلة الرَّحم وبرِّ الوالدين فهي كثيرةٌ جدًا بل لا يكاد كتاب من كتب الحديث ؛ من صحاحٍ وسُننَ ومسانيد ، إلا وفيه عددٌ كبيرٌ منها ، بل إنَّ مُسلِمًا قد خصَّه بكتاب ضمن « صحيحه » وَسَبقه البخاري فأفرد فيه مصنَّفًا كما سيأتي ، وذكر أحاديث كثيرة ضمن كتابه « الأدب المُفْرَد » .

ومن الأحاديث التي تحثُّ على هذا الخلق الكريم :

١ ـ حديثُ عبد اللَّه بن مسعود أنَّه قال : سألتُ رسول اللَّه ﷺ أيُّ العمل أحب إلى اللَّه ؟ قال : « الصَّلاةُ على وقتها » قلت : ثم أيٌّ : قال : « بر الوالدين »[2] .

٢ ـ حديث أبي هريرة وقد مرَّ معنا وهو : قال رجلٌ : يارسول اللَّه ، من أحقُّ بحسن الصُّحبة ؟ قال : « أُمُّك ، ثم أُمُّك ، ثم أُمُّك ، ثم أَبوك ، ثم أدناك أَدْناك » .

---

(١) تفسير القرآن العظيم : ١ / ١١٩ .

(٢) أخرجه البخاري في « صحيحه » : ٧ / ٦٨ كتاب الأدب ، باب ١ ، ومسلم في « صحيحه » : ١ / ٨٩ رقم (٨٥) .

٣ ـ حديث أَبي هريرة أيضًا : أن رسول اللَّه ﷺ قال : « من كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فليكرم ضَيفه ، وَمَن كَان يُؤْمن باللَّه واليَوم الآخر فَلْيَصِل رَحِمه ، وَمَن كَانَ يُؤمن باللَّه واليوم الآخِر فليقُل خيرًا أو ليَصْمُت »[1] .

٤ ـ حديث عائشة رضي اللَّه عنها : أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال : « الرَّحم شِجْنَةٌ مَنْ وَصَلَها وصَلْتُه ، ومَنْ قطعها قَطَعْتُه »[2] . ومثله مرويٌّ عن أبي هريرة ، وسعيد بن زيد ، وغيرهما .

والأحاديث في الحث غير هذه الأحاديث كثيرةٌ ، منها أحاديث الكتاب التي جمعتها والتي تنصُّ على زيادة العمر ، واستقصاء الأحاديث في هذا المعنى أمره يطول فأكتفي بهذا .

وبالمقابل فقد توعَّد اللَّه القاطع بأشد العقوبات ، الجسدية والنفسية فقد قال تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا أَرْحَامَكُمْ * أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَارَهُمْ ﴾ [محمد : ٢٣ ـ ٢٤] .

وقد عدَّ النبي ﷺ العقوق من الكبائر ، بل من أكبر الكبائر ، بالإضافة إلى توعُّد القاطع بدخول النار وعدم دخوله الجنة ، وقد جاءت أحاديث في هذه المعاني منها :

---

(١) أخرجه البخاري في « صحيحه » : ٧ / ٧٩ ، كتاب الأدب ، باب ٣١ .

(٢) أخرجه البخاري في « الصحيح » : ٧ / ٧٣ ، كتاب الأدب ، باب ١٣ ، ومسلم في « صحيحه » : ٤ / ١٩٨١ رقم (٢٥٥٥) ولفظه : « الرحم مُعلَّقة بالعرش تقول : من وصلني وصله اللَّه ، ومن قطعني قطعه اللَّه » .

١ ـ عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ قال : « إنَّ هذه الرَّحم شِجْنَةٌ من الرحمن ، فمن قطعها حرّم اللّه عليه الجنة »[١] .

٢ ـ وعن جُبير بن مُطعم أنَّه سمع النبي ﷺ يقول : « لا يَدْخُل الجنَّة قَاطِع »[٢] وفي رواية أخرى لمسلم : « لا يَدْخُل الجنة قَاطِع رَحِم » .

٣ ـ عن أبي بكرة رضي اللّه عنه قال : قال رسول اللّه ﷺ : « أَلَا أُنبِّئكم بِأَكْبر الكَبَائر » ؟ قلنا : بلى يارسول اللّه ، قال : الإِشْراك باللّه ، وعُقُوق الوَالِدين ... »[٣] .

وهناك أحاديث أُخرى كثيرة في ذلك لا أُطِيل بِسَرْدِها .

ولَيْس هذا هو المطلوب فَحَسْب أي وَصْل الرَّحم والنَّهي عن قطعها ، وإِنَّما أيضًا مواصلة وَصْل الرَّحم وَلَو قُطعت ، وَفي هذا يقول الرسول ﷺ : « لَيسْ الوَاصِل بِالمُكَافئ ؛ ولكنَّ الوَاصِل الذي إِذَا قُطِعت رحمه وَصلها »[٤] .

وقد رَوَى عبد الرزاق[٥] عن ابن عمر موقوفًا : « لَيْس الوَصْل أن تَصِل مَن قَطَعَك ، ذَلك القصاص ، ولكن الوَصْل أن تَصِل من قَطَعَك » .

ومن الصِّلة أن يصل الإنسان ودَّ أبيه ، أو من كان يَصلهم رحمه ، فعن

(١) أخرجه الإمام أحمد في « المسند » ١ / ١٩٠ .

(٢) أخرجه البخاري في « صحيحه » ٧ / ٧٢ كتاب الأدب ، ومسلم في « الصحيح » : ٤ / ١٩٨١ رقم (٢٥٥٦) .

(٣) أخرجه البخاري في « صحيحه » ٧ / ٧٠ ـ ٧١ كتاب الأدب ، باب ٦ ، ومسلم في « الصحيح » : ١ / ٩١ رقم (٨٧) .

(٤) أخرجه البخاري في « صحيحه » : ٧ / ٧٣ ، وأخرجه مسلم .

(٥) المصنف : ١٠ / ٤٣٨ رقم (١٩٦٢٦) .

ابن عمر أنه قال : سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول : « إِنَّ أَبَرَّ البِرِّ صِلة الوَلد أهل ودّ أَبيه »[1]. فعلى هذا يكون المرء قد برَّ والِديه في حياتهما ، وبرَّهما بعد حياتهما وهو من أكمل البر وأبرِّه كما قال ﷺ .

فواجب على المرء أن يتحرَّى رضىٰ والديه ، وصِلة أقاربه ؛ لأن فيهما رضي اللَّه واستحقاق جنته ، والبعد عن عذابه وناره .

ثالثًا : كيف تُوصل الرَّحم

يظن البعض أن تكرار الزيارة على ذوي الأَرحام هو صلتهما ، ولو كان الزائر غير راضٍ عمن يزوره ، أو يزور من باب رفع الملام عنه ، ولا ينبسط إلى أقاربه ويُحسن إليهم ولو بالكلام ، ولهذا قد يكون المرء بعيدًا غيْر قريب من رحمه ، لكنه يتعاهدهم بالمهاتفة أو المراسلة وإرسال الهدايا إن أمكن ، فيعدُّ واصلًا ولو لم يَزُر ، وقد يكون قريبًا ويزور كل عدَّة أيامٍ لكنه يدخل على أرحامه مُتجهِّم الوجه ، لا يرون منه حسنة ولا إحسانًا فيكون بهذا قريبٌ من القاطع ، فالزِّيارة مطلوبة وهو نوعٌ من الصِّلة ، لكن ينبغي أن تكون فيها وصلٌ لا قطع .

* **ولهذا فالصِّلة تكون :**

١ ـ بزيارة الأقارب وتعاهدهم من حينٍ لآخر ، وإتمام ذلك بالسلام والكلام . وطلاقة الوجه والانبساط إليهم .

٢ ـ الوقُوف إلى جانبهم والعون على الحاجات ودفع الضَّرر .

---

(١) أخرجه مسلم في « صحيحه » : ٤ / ١٩٧٩ رقم (٢٥٥٢) ، والترمذي في « الجامع الصحيح » : ٤ / ٣١٣ رقم (١٩٠٣) ، وأحمد في « المسند » : ٢ / ٨٨ ، ٩١ ، ٩٧ .

٣ ـ النفقة عليهم وتفقد أحوالهم من حين لآخر .

قال القاضي عياض فيما نقله عنه النووي[١] : « الصِّلةُ درجَاتٌ بعضها أرفع من بعضٍ ، وأدناها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ، ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة ، فمنها واجبٌ ، ومنها مُسْتحبٌ ، لو وصل بعض الصِّلة ولم يصل غايتها لا يُسمَّىٰ قاطعًا ، ولو قصَّر عمّا يقدر عليه وينبغي له لا يُسمَّىٰ واصلًا » .

رابعًا : مسألة زيادة العمر وصلتها بالعقيدة

بحث علماء العقيدة هذه المسألة ضمن مسائل العقيدة ، عند الكلام على الآجال ، والكلام على هذه المسألة في كتب العقيدة تفرَّع عن مسألةٍ كلامية ذكرتها المعتزلة وهي : هل المقتول ميِّتٌ بأجله أم مقطوعٌ عليه أجله ؟ وبالتالي يُنقص القاتل من عمر المقتول .

قال القاضي عبد الجبار[٢]: « إنَّ الأجل ليس المراد به هنا إلا وقت الموت ؛ وهما قد ماتا جميعًا في وقت موتهما ، وإنَّما الخلاف في المقتول ، لو لم يُقتل كيف يكون حاله في الحياة والموت ؟ فعند شيخنا أبي الهذيل أنَّه كان يموت قطعًا ، وإلَّا يكون القاتل قاطعًا لأجله وذلك غير ممكن ، وعند البغدادية أنَّه كان يعيش قطعًا ، والذي عندنا أنَّه يجوز أن يحيا ، ويجوز أن يموت ، ولا يقطع واحد من الأمرين فليس إلا التجويز » .

فالمعتزلة قالوا إن المقتول ميتٌ بغير أجله ، لأنَّه لو لم يمت لعاش إلى أجله ،

(١) شرح صحيح مسلم : ١٦ / ١١٣ .

(٢) شرح الأصول الخمسة : ٦٨٢ ـ ٦٨٣ .

وبالتالي فالقاتل أنقص من عمره ، ولو كان يريد القاتل قتله ثم تركه ولم يقتله لكان زاد في عمره ، واستغلُّوا بعض النصوص كنصوص أحاديث هذا الكتاب ، وهم بذلك مخطِئون .

وقد رفض أهل السنة ومن هم مُلحقُون بهم هذا الفهم ، وأثبتوا أنَّ المقتول ميِّتٌ بأجله الذي أجَّله اللَّه له ، فلا يتقدَّم عنه ولا يتأخرَّ ، وقد سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية[1] عن مسألة المقتول هل مات بأجله أم لا ؟

فأجاب : « المقتول كغيره من الموتى ، لا يموتَ أحدٌ قبل أجله ، ولا يتأخر أحدٌ عن أجله ، بل سائر الحيوان والأشجار لها آجالٌ لا تتقدم ولا تتأخر فإنَّ أجل الشيء نهاية عمره ، وعمره مدَّة بقائه ، فالعمر مدة البقاء ، والأجل نهاية العمر بالانقضاء ....

والأجل أَجلان ، أجلٌ مطلقٌ يعلمه اللَّه ، وأجلٌ مُقيَّدٌ ، وبهذا يتبيَّن معنى قوله ﷺ : « من سَرَّه أن يُبْسَط لَهُ في رِزْقِه ، وَيُنْسَأ[2] له في أَثره فَلْيَصِل رَحِمه » . فَإِنّ اللَّه أمر الملك أن يكتب له أجلًا وقال : « إنْ وصل رحمه زدته كذا وكذا » والملك لا يعلم أيزداد أم لا ، لكنَّ اللَّه يعلم ما يستقر عليه الأمر ، فإذا جاء ذلك لا يتقدَّم ولا يتأخر » .

وقال ابن أبي العز[3] : « فالمقتول ميِّتٌ بأجله ، فعلم اللَّه تعالى وقدَّر

---

(١) مجموع الفتاوى : ٨ / ٥١٦ - ٥١٧ .

(٢) النَّسءُ : التأخير ، يقال : نسأت الشيء نسأ ، وأنسأته إنساءً ، إذا أخرته . انظر : « النهاية في غريب الحديث » : ٥ / ٤٤ . فمعنى الحديث : من أحب أن يبسط له في رزقه ، ويؤخر له في أثره .

(٣) شرح العقيدة الطحاوية : ١ / ١٢٧ - ١٢٩ .

وقَضَىٰ أنَّ هذا يموت بسبب المرض ، وهذا بسبب القتل ، وهذا بسبب الهدم ، وهذا بالحَرْق ، وهذا بالغَرَق إلى غير ذلك من الأسباب ، واللَّه سبحانه خلق الموت والحياة ، وخلق سبب الموت والحياة ... وعلى هذا يُخرَّج قوله ﷺ : « صِلَةُ الرَّحم تَزيد في العُمر » أي ؛ هي سبب طُول العمر ، وقد قدَّر اللَّه أنَّ هذا يصل رحمه فيعيش بهذا السبب إلى هذه الغاية ، ولولا ذلك السبب لم يصل إلى هذه الغاية ، ولكن قدّر هذا السبب وقضاه ، وكذلك قدَّر أنَّ هذا يقطع رحمه فيعيش إلى كذا ، كما قلنا في القتل وعدمه » .

وقال الجُويني[1]: « والوَجْه القطع بأنَّ من علم اللَّه أنَّه يُقتل فإنَّه يُقتل لا محالة ، فإن قدَّر مُقدِّر عدم القتل ، وقدَّر معه أن يكون المعلوم أنَّه لا يُقتل فلا يمكن مع هذا التَّقدير القطع بامتداد العمر ، ولا القطع بالموت في وقت القتل بدلًا منه ، بل كان جائزٌ ممكن عقلًا لا يمتنع تقديره ، فهذا ما لا يسوغ غيره ، وقد شهدت آيٌ من كتاب اللَّه تعالى على أنَّ كلَّ هالك مستوف أجله ، ومنها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [النحل : ٦١] .

فإن قيل : ما المعنى بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ [فاطر : ١١] .

قلنا : المراد بهذه الآية وجهان من التأويل ؛ أحدهما : أن يكون المراد بها ، وما ينقص من عمر شخص من أَعمار أَضرابه ومبالغ مدّة أمثاله ، وليس المراد

---

(١) الإرشاد : ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، وانظر : التمهيد للباقلاني : ٣٧٤ ـ ٣٧٥ . وشرح الفقه الأكبر : ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، وشرح المقاصد للتفتازاني : ٤ / ٣١٤ .

ينقص عمره الواقع في معلوم اللَّه ، وكيف يَسُوغ ذلك ، وفيه تقدير علم اللَّه تعالى ؟

والوجه الثاني : أن تُحمل الزِّيادة والنُّقصان على المحو والإثبات المعتورين على صحف الملائكة ، وقد يثبت شيء في صحيفتهم مطلقًا ، وهو مُقيَّد في معلوم اللَّه تَعَالىٰ ، وعلى ذلك حمل المُحَقِّقُون قول اللَّه تَعَالىٰ : ﴿ يَمْحُو ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ [الرعد : ٣٩] .

إذًا : فزيادة العمر ونقصه أمرٌ جائزٌ عقيديًا ؛ لأَن الزِّيادة والنُّقصان ، والأجل والموت وكيفية الموت ، وكل ما يتعلَّق به هو معلوم للَّه ابتداءً ، قد يحجبه عن الملائكة الموكلين لكن علم اللَّه ثابت ومحيط بهذه الأمور جميعًا ، فلا داعي لنفي الزيادة أو النقصان سيما وقد انضبطت بمنهج أهل السُّنة في النظر إلى هذه المسائل .

خامسًا : المصنفات في البِرِّ والصِّلة ، وزيادة العمر

ابتدأ التصنيف في هذا الباب في وقتٍ مُبكر ، وأقدم ما وصلنا في هذا كتاب الإمام عبد اللَّه بن المبارك (ت ١٨١ هـ) ، وهناك بعض الكتب التي وصلتنا أيضًا ، وهذا وصف لما وقفت عليه من أسماء هذه الكتب مع بيان المطبوع منها والمخطوط ـ حسب طاقتي وبحثي .

١ ـ « البر والصِّلة » ، للإمام عبد اللَّه بن المبارك ، وقد طبع هذا الكتاب مع مسند ابن المبارك بتحقيق : د . مصطفى عثمان محمد . دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٢ ـ « البر والصِّلة » ، للحسين بن الحسن المروزي (ت ٢٤٦ هـ) ، وقد

ذكر كتابه هذا ابن خير[1]، وسيزكين في تاريخ التراث العربي ، وذكر أنَّه في الظاهرية ١ / ١٠٣ [٣٩٢] الجزء الثاني منه من ورقة (١٠١ - ١٢٣) ضمن مجموع .

ولكنَّ الظن عندي ، بل الرَّاجح أَنَّ كتاب المروزي هو عينه كتاب ابن المبارك ، سيما إِذا عرفنا أَنَّه هو الذي روى كتاب البر والصِّلة عن ابن المبارك ، ثم إن الرقم الذي ذكره سيزكين لكتاب المروزي هو ذاته رقم كتاب ابن المبارك في ظاهرية دمشق[2] وأخيرًا فإنَّ الإسناد الذي روى فيه ابن خير كتاب المروزي ، هو نفس الإسناد الذي روى فيه كتاب ابن المبارك .

فبعد كُلِّ هذه البيِّنات أرجح أن كتاب المروزي هو نفسه كتاب ابن المبارك واللَّه أعلم .

٣ - « بر الوالدين » ، للإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، وقد ذكر هذا الكتاب ابن حجر[3] رحمه اللَّه .. ، كما ذكره الروداني في فهرست[4] مروياته . وغيرهما[5]ولم يصلنا هذا الكتاب ، فلعله مما ضاع ، أو في إحدى المكتبات العامة غير المفهرسة ، أو الخاصة غير المعروفة ، وهذا ما قد تكشف عنه الأيام .

---

(١) فهرسة مروياته : ٣٠٠ .

(٢) انظر الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط / الحديث النبوي : ١ /٢٩٤ .

(٣) هو ضمن مروياته ، في المجمع المؤسس للمعجم المفهرس .

(٤) صلة الخلف بموصول السلف :انظر مجلة معهد المخطوطات : ٢٨ / ١ / ١٠ سنة ١٩٨٤ .

(٥) اقتبس منه ونقل عنه القرطبي في « الجامع لأحكام القرآن » : ١٠ / ٢٤٠ ، وأورده حاجي خليفة في « كشف الظنون » : ١ / ٢٣٨ ، والكتاب في « الرسالة المستطرفة » : ٤٩ .

٤ ـ « بر الوالدين » ، لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ) ، ذكره الروداني وغيره[١] .

٥ ـ « بر الوالدين » لأحمد بن محمد بن هارون البغدادي ، المعروف بالخلال (ت ٣١١ هـ) . ذكره ابن خير[٢] .

٦ ـ « البر والصِّلة » ، لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي (ت ٥٣٠ هـ) ، والكتاب جيّد في بابه ، لكنه غير مُسندٍ ، وهو مطبوعٌ متداول .

٧ ـ « البر والصِّلة » ، لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ، وقد طبع عدَّة طبعات ، والكتابُ مسندٌ كأغلب كتب ابن الجوزي ، لكنه طبع طبعةً مجرَّدًا من الأسانيد !!

ولعل هناك المزيد من المصنَّفات في هذا الباب ، بل أكاد أجزم بهذا ، لكن المقام لا يستدعي التوسع في البحث عن ذلك ، إذ ما ذكرته يكفي .

□ **أما الكتب المصنَّفة في مسألة زيادة العمر فهي :**

١ ـ « إفادة الخبر بنصِّه بزيادة العمر ونقصه » ، للسيوطي (ت ٩١١ هـ) وللكتاب عدَّة نُسخٍ خطيَّةٍ ، منها نسختان في الظاهرية : ٣٠٨ [رقم عام ٥٣٠٠] و ٣٠٨ [رقم عام ٦٠٩٩] ، ونسخة في دار الكتب بالقاهرة ١ / ٩٠ [٣٢ مجاميع] ، والتيمورية : ٢ / ١٨٥ ٢٥٨ [مجاميع ٢٠١] ، وغير ذلك ، ولم أحصل على أيٍّ نسخة ، ولكن يبدو أن الكتاب قد احتوى على جمع الأحاديث التي فيها النصُّ على زيادة

---

(١) صلة الخلف ، في مجلة معهد المخطوطات : ٢٨ / ١ / ١٢ ، والرسالة المستطرفة : ٤٩ .
(٢) فهرسة مروياته : ٢٧٨ .

العمر والله أعلم .

٢ ـ « إرشاد ذوي العرفان ، لما للعمر من الزيادة والنقصان » ، للإمام مرعي الكرمي ، (ت ١٠٣٢ هـ) والكتاب مطبوع بتحقيق مشهور سلمان دار عمار ـ عمان / الأردن سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٣ ـ « تنبيه الأفاضل ، على ماورد في زيادة العمر ونقصانه من الدّلائل » للشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) والكتاب مطبوع بتحقيق : مشهور حسن سلمان ، دار ابن حزم ـ بيروت سنة ١٤١٠ هـ / ١٩٦٠ م .

والكتابان الأخيران قد اهتما بمسألة زيادة العمر وأقوال العلماء فيها ، وبيان معنى الزيادة . ولعل هناك المزيد من الكتب في هذا الباب ، لكني لم أقف إلا على هذه الأسماء .

سادسًا : التواتر وتعريفه وانواعه ومسالة الحكم بتواتر حديث ما

قال الخطيب البغدادي[1]: « فأمَّا خبر التواتر فهو ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حدًّا يُعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أنَّ اتِّفاق الكذب منهم محالٌ ، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه مُتعذِّرٌ » .

ومن تعريفات المتواتر أيضًا[2] : « هو الحديث الذي رواه جمعٌ كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم ، إلى انتهاء السند ، وكان مستندهم

(١) الكفاية : ١٦

(٢) انظر : د. نور الدين عز ـ منهج النقد في علوم الحديث : ٤٠٤ .

الحِسُّ » .

إذًا : فيشترط للحكم بتواتر حديث ما أن يرويه عدد كبيرٌ ، وهذا العدد لم يُحدَّد ، وما جاء في أقوال العلماء من تحديد لهذا العدد ، لا يستند في الغالب إلى بينة قوية أو مقبولة من الجميع ، وعلى هذا فكل عدد فاق الخمسة أو الستة يمكن الوثوق به إذا اجتمع هؤلاء ، دون أن يجعل هذا العدد حدًّا للتواتر الذي يمكن أن يؤخذ به . ثم يشترط لهؤلاء أن يكون مستندهم الحسّ ، لأنَّ العدد الكبير في الغالب يخبر عن مشاهَد أومحسوس ، ولهذا يمكن قبول خبرهم ، أَمَّا إنْ أخبروا عن أمورٍ عقلية لا مدخل للحسِّ فيها فلا يجوز أن يُقال عن خبرهم متواترٌ .

والتَّواتر عند العلماء ينقسم إلى قسمين ؛ تواترٌ لفظي ، وتواترٌ معنويٌّ .

أما التواتر اللفظي : فهو ما تواترت روايته على لفظ واحدٍ يرويه كل الرواة ، فهذا اللفظ المعين يكون قد جاء من طرقٍ كثيرة وصلت إلى حدِّ التواتر ، وقد مَثَّلُوا لهذا بحديث : « مَنْ كَذَب عَلَيَّ مُتَعَمِدًا فَلْيَتَبوأ مَقْعَده من النَّار »[1] .

أما التواتر المَعْنَوي : فهو أن يأتي المعنى الذي يَدُور عليه الحديث من طرق أحاديث كثيرة ، تصل إلى حدِّ التواتر ، فيكون المعنى المراد قد جاء من أحاديث كثيرة قد تختلف في الصيغ ، واللفظ ، بل قد يكون كل منها في باب ما ، لكنها جميعًا تشتمل على معنى مشترك ، فيقال لهذا اللون :

---

(١) وقد جمع الطبراني وغيره طرق هذا الحديث ، وكتاب الطبراني مطبوع بتحقيق علي الحلبي ، طبعة دار عمار / الأردن .

متواترٌ معنوي . كأن تأتي أحاديث كثيرة عن الصحابة فيها الإشارة لعذاب القبر ، بعضها بلفظ التحذير ، وبعضها كدعاء وهكذا لكنها جميعًا تشتمل على ذكر عذاب القبر ، أو أحاديث النهي عن اتخاذ القبور مسَاجد[٤] .

وهذا النوع الآخر ـ أي المتواتر المعنوي ـ موجود بكثرة ، بل إن المتتبِّع للأحاديث ، الجامع لموضوعاتها قد يخرج بذخيرةٍ كبيرةٍ من هذا النَّوع ، وقد صنَّف بجمعها عددٌ من العلماء منهم السُّيوطي وغيره .

وللسيوطي كتابان في هذه المسألة وهما : « الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة » ، « وقطف الأزهار المتناثرة » ، وكلاهما مطبوع . ثم تبعه الزبيدي في كتاب « لقط اللالئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة » . وهو مطبوعٌ كذلك ، ثم جاء الكتاني وصنَّف : « نظم المتناثر في الحديث المتواتر » .

وفي كلِّ كتابٍ من هذه الكتب ما لا يوجد في الآخر ، أو زيادة عليه ، وهذا يدلُّ على أن الحكم بتواتر حديث ما لا يتوقف ، إذ بِوُرود عدد من الطرق قد يَقُودنا للحكم بتواتر هذا الحديث أو عدم الحكم بذلك . وهذا يقودنا لبحث مَسْألةٍ أخرى متعلقة بالبحث وهي :

■ **« مسألة الحكم بتواتر حديث ما » :**

لم يدرس العلماء هذه المسألة بتوسُّعٍ وتعمُّقٍ ـ فيما رأيتُ ـ كما درسوا مسألة التَّصحيح والتَّضعيف إذ إنَّ المسألة الثانية قد بحثها كلُّ العلماء الذين

---

(٤) وقد شرعت قبل مدة بجمع طُرق هذا الحديث ، ولعله يكتمل ليأخذ اسم : « تحفة الراكع الساجد بتواتر روايات النهي عن اتخاذ القبور مساجد » ، وقد حكم القاضي عياض ، والكتاني وغيرهما بتواتره .

صنَّفوا في المصطلح بعد ابن الصَّلاح وناقشوا رأَيه الذي يمنع فيه استقلال المُتأَخِّرين من الحكم على حديث ما بأنَّه صحيحٌ ، وخلاصة رأي المُحقِّقين أنَّ ذلك جائزٌ لمن قويت معرفته واتَّسعت دائرة معرفته ، وللسُّيوطي رسالةٌ صغيرةٌ في ذلك .

أَمَّا مسألةُ : « الحكم بِتواتر معنى حديثٍ ما ، أو روايات حديثٍ » فأوّل من تعرّض لها ـ حسب علمي ـ هو السُّيوطي ، إذ قال[1] : « وأمَّا الحكم للحديث بالتَّواتر أو الشُّهرة فلا يمتنع إذا وجدت الطُّرق المُعبِّرة في ذلك » .

ولهذا فمسألة الحكم بتواتر حديث أهون بكثير من الحكم بصحة حديث لم يتعرَّض المتقدِّمون للحكم عليه ؛ لأنَّ مسألة التَّواتر ليست بحاجة لأكثر من استقراء وجمع طرق ، أَمَّا الحكم بالصحَّة فهي تحتاج إلى اجتهادٍ ونظرٍ وتوثيقٍ وتضعيف ، ولهذا قام العلماء في كُلِّ عَصْر بالحكم على أحاديث بالتواتر من خِلال جمع الطُّرق ، وفي هذا كفايةٌ .

○○○○

---

(١) تدريب الراوي : ١ / ١٤٩ .

القسم الأول

جمع طرق روايات زيادة العمر

○ وَردت أحاديث ـ زيادة العمر عن أكثر من عشرين صحابيًا ؛ وهم :

أنس بن مالك ، وأبوهريرة ، وابن عباس ، وعلي بن أبي طالب ، وثوبان وعائشة ، وسلمان ، وابن عمر ، وعُقبة بن عامر ، ورافع بن مكيث ، وجابر ابن عبد اللَّه ، ومعاذ بن أنس الجهني ، وعبد الرحمن بن أبي عقيل ، وابن مسعود ، ومعاوية بن حيدة ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو أُمامة ، وعمر بن الخطاب ، وأبو الدرداء ، والعلاء بن خارجة ، وعمرو بن سهل ، وأُم سلمة ، ونُبيط بن شريط ، والعباس بن عبد المطلب ، ومَخْنَف بن زيد النكري ، وأبو بكرة ، وعبد الرحمن بن سمرة .

بالإضافة إلى عدد من المراسيل والموقوفات .

وهذه الأحاديث وردت بألفاظٍ متنوعةٍ مختلفةٍ ، ثُمَّ إنَّ حديث الصَّحابي نفسه قد وَرَدَ ـ أحيانًا ـ من عِدّةِ طُرق ، وبعدةِ ألفاظٍ ، وقد رأيتُ أن أذكر حديث الصّحابي الَّذي له أكثر من طريقٍ أو أكثر من لفظٍ ، ولم أجد فائدةً كبيرةً في التّرجمة لكلِّ صحابي ، وبخاصَّةٍ المشهورين منهم ، لذا ترجمت لغير المعروفين لنا منهم ، وهذا أوان الشُّروع في بيان طُرق أحاديث زيادة العُمر .

١ـ طُرُق أحاديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه

رُوي هذا الحديث عن أَنس بن مالك ـ رضي اللَّه عنه ـ بلفظين مختلفين بأسانيدَ واضحةٍ كالشَّمس ـ غالبًا ـ رواها أساطين علماء الحديث وعلى رأسهم إمامي أهل الصَّنْعة ؛ أبي عبد اللَّه البُخاري ، وأبي الحجّاج مُسلم ، وهذا تفصيل الألفاظ والطُّرُق :

اللفظ الأول : قول رسول اللَّه ﷺ : « مَنْ أحَبَّ أنْ يُبسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ ويُنسأَ لَهُ فِي أثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

وهناك بعض الاختلافات اليسيرة في لفظ هذا الحديث عند مَنْ رواه من أصحاب المصنَّفات ، ولم أجد كبير فائدةٍ في جعل كُلِّ اختلافٍ ، صيغةً مُستقلَّةٍ ، بل اكتفيت بذكر الاختلافات أثناء سَوْق الطُّرُق .

(أ) طريق ابن شِهاب الزُّهري ، وهو أبو بكر محمد بن مُسلم ، حافظ التَّابعين ، قال ابن مَنْجويه : رأى عشرةً من الصَّحابة ، وكان من أَحفظ أَهل زمانه وأَحسنهم سِياقًا لمتون الأخبار ، فقيهًا فاضلًا ، مات سنة أربع وعشرين ومئة[1].

وطريق ابن شُهاب : رواها البُخاري في « صحيحه » : ٣ / ٨ كتاب البُيوع و ٧ / ٧٢ كتاب الأَدب .

كما رواها البُخاريُّ في كتاب « الأدب المفرد » : ص ١٢ .

ومسلمٌ في « صحيحه » : ٤ / ١٩٨٢ رقم ٢٥٥٧ .

---

(١) انظر ترجمته : الذهبي ـ تذكرة الحفّاظ : ١ / ١٠٧ ، والسُّيُوطي ـ طبقات الحفاظ : ٤٩ .
ولمزيد التَّوسع انظر كتاب : الإمام الزهري وأثره في السُّنة ، للدكتور حارث سليمان الضَّاري .

وأبو داود في « السُّنن » : ٢ / ١٣٢ رقم ١٦٩٣ .

والنَّسائي في « التَّفسير » : ٢ / ٢٠٣ رقم ٤٤٩ .

وأحمد في « المسند » : ٣ / ٢٤٦ بلفظ : « مَنْ أحبَّ أن يُوَسِّع اللَّهُ عَليهِ في رِزْقِهِ ، ويُنْسأَ في أَثَرِهِ ... »

وأبو يَعْلى في « المسند » : ٣ / ٤٤٤ .

والخَرَائِطي في « مكارم الأخلاق » : ١ / ٢٥٤ .

وابن حِبَّان في « صحيحه » انظر : « الإحسان » : ٢ / ١٨٠ ـ ١٨١ .

والبَيْهقي في « شُعب الإيمان » : ١٤ / ٩٦ ، وفي « الأَربعين الصُّغرى » : ص ١٠٩ رقم ٩٦ .

والشَّجرِي في « الأمالي » : ٢ / ١٢٥ .

والبَغَوي في « شرح السُّنة » : ١٣ / ١٦ ـ ١٨ .

(ب) طريق مَيْمُون بن سِياه ، ومَيْمون بن سِياه هذا أَخرج له البُخاريُّ في « صحيحه »[١] والنَّسائيُّ في سُننه ، وقد ضعَّفه يحيى بن معين[٢]، وقال عنه أَبو داود : ليس بذاك كما ذكر ذلك المِزِّيُّ[٣] والذَّهبيُّ[٤] ووثَّقَه أبو حاتم[٥]

---

(١) قال ابن حجر في « هدي السَّاري » : ٤٤٧ ماله في البُخاريُّ سوى حديثه عن أَنس من صلى صلاتنا هذه بمتابعة حُميد الطَّويل .

(٢) التاريخ : ٤ / ١٠٥ رقم ٣٣٨ .

(٣) انظر : تهذيب الكمال : ٣ / ١٣٩٧ .

(٤) ميزان الاعتدال : ٤ / ٢٣٣ .

(٥) انظر : ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل : ٨ / ٢٣٣ .

والبُخاري[1]، أمَّا ابن حِبَّان[2]فقد ذكره في ثِقات التَّابعين وقال : يُخطئ ، وذكره في كتاب « المجروحين » وقال عنه : « كان ممن يَنْفرد بالمناكير عن المشاهير ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، فأمَّا فيما وافق الثِّقَات فإن اعتَبَر به مُعتبرٌ من غير احتجاجٍ به لم أرَ بذلك بأسًا » . لذا كانت خلاصة رأي ابن حجر[3] فيه : « صدوقٌ عابدٌ يخطئ » .

قلت : وهذا الحديث مما لم ينفرد به مَيْمون ، بل وافقه غيره ، وتابَعَهُ غيرُ واحدٍ .

وحديث ميمون : أَخرجه الإمام أَحمد في « المسند » : ٣ / ٢٦٦ .

ولفظه : « مَنْ سَرَّهُ أنْ يُمَدَّ لَهُ في عُمرِهِ ، ويُزاد له في رِزْقِهِ ، فَلْيَبرَّ والِديه وليَصِلْ رحمه » .

كما أخرجه ابن المُبارك في « البر والصّلة » : ١٦٥ رقم ٢٠٠ .

ولفظه : « مَنْ أحَبَّ أنْ يُمدّ ... » .

وابن أبي الدُّنيا في « مكارم الأخلاق » : ص ٨٢ رقم ٢٤٤ .

وابن شاهين في « الترغيب والترهيب » : ٢٧٩ .

والنَّسوى في « الأربعين » : ص ٨ رقم (٣٩) .

والبَيْهقي في « شعب الإيمان » : ١٣ / ٥٥٦ .

وأبو نُعيَم في « الحلية » : ٣ / ١٠٧

---

(١) التاريخ الكبير : ٧ / ٣٩٩ .

(٢) الثِّقات : ٥ / ٤١٨ - ٤١٩ .

(٣) تقريب التهذيب : ١ / ٤٢٨ .

وابن عَمْشليق في « جزئه » : ٦٢ رقم (٢٩) .

والأصبهاني في « الترغيب » : ١ / ٢٧٤ رقم (٤٣٠) وقال المحقق : إسناده صحيح ؟ !

والعُقيلي في « الضعفاء الكبير » : ٤ / ١٨٩ ، وفيه : « فليتَّق اللَّه » بدلًا من « فَلْيَبَرَّ والِدَيه » وقال : وهذا يُروى من غير هذا الوجه بإسنادٍ صالحٍ .

كما رواه ابن الجَوْزي في « البر والصِّلة » : ٥٥ .

قلت : وكلُّهم رووه من طريق حَزْم بن أبي حَزْمٍ القَطَعيّ عن مَيْمون به ، وحزمٌ هذا ، صدوقٌ ، بل ثقةٌ ، وثَّقَه يحيى بن مَعِين ، وقال عنه أَبو حاتم :صدوقٌ لا بأس به ، هو من ثقات من بقي من أصحاب الحسن ، وقال أحمد : ثقة[1].

ولم أجد من نصَّ على تضعيفه ، أو غَمزَ به ، لذلك لم يذكره الذَّهبي في « ميزان الاعتدال » .

والعجب من مُحقِّق « مكارم الأخلاق » لابن أبي الدُّنيا عندما قال : في سنده حَزْم بن أبي حَزْمٍ وهو صدوقٌ كما في « التقريب » : ١ / ١٦٠ وكان حريٌّ به أن يذكر ميمون بن سياه لا حزم بن أبي حزم !!

وقال محمد بن ناصر العجمي محقّق « الأربعين » للنَّسوي : إسناده حسنٌ ، فإن أراد أنَّ إسناده حسنٌ لذاته فغيرُ مُسَلَّم ؛ لوجود مَيمون في إسناده ، وإنْ أراد لغيره فقد أصاب ، وكان عليه أن يُبيِّن .

وقد حكم مُحقِّق « جزء ابن عَمْشليق » على الإسناد فقال : إسناده

(١) انظر هذه الأقوال عند ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل : ٣ / ٢٩٤ ، والمزي في تهذيب الكمال : ١ / ٢٤٦ .

صحيحٌ لولا أنَّ فيه مبهمًا ؟ !!

ولا يوجد في الإسناد مبهمٌ ، ثُمَّ إن الإسناد لا يُحكم عليه بالصِّحة !!

وخلاصة الأمر : أَنَّ **الإسناد يكون حسنًا لغيره** كما قدَّمت قبل قليلٍ واللَّه أعلم .

(و) طريق عبد اللَّه بن عبد الرَّحمن بن أبي حُسين ، وهو ثِقةٌ عالمٌ بالمناسك كما قال ابن حجر[1] ، وقد أَخرج له الجماعة .

وحديثه أَخرجه الإمام أَحمد في « المسند » : ٣ / ١٥٦ بلفظ : « مَنْ سَرَّه أَنْ يُعْظِم اللَّهُ رِزْقَه ، وأَنْ يَمدّ في أَجلِهِ ، فَلْيصِلْ رَحِمَهُ » .

وسَهْل بن أسلم المعروف بِبَحْشَل في « تاريخ واسط » : ص ٢٢٢ .

والطَّبراني في « المعجم الأوسط » : ٣ / ٢٠٧ وقال : لم يَروِ هذا الحديث عن ابن أبي حُسين إلا مُسلْم .

وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » : ٢ / ٢١٤ .

قلت : وفي النَّفس من سماع عبد اللَّه بن عبد الرَّحمن من أنس بن مالك شيء ، إذ إنَّني لم أجد من نصَّ على سماعه من أنس ، فالمزّي[2] ذكر شيوخه ولم يذكر منهم أَنس بن مالكٍ ، بل لم يذكر في شيوخه أحدًا من الصَّحابة سوى أبي الطُّفيل عامر بن واثلة ، أَمَّا ابن أَبي حاتم[3] فإنَّه لم يذكر ضمن شيوخه أَحدًا من الصَّحابة .

(١) تقريب التهذيب : ١ / ٤٢٨ .

(٢) تهذيب الكمال : ٢ / ٧٠٣ .

(٣) الجرح والتعديل : ٥ / ٩٧ .

ولقائلٍ أن يقول : إنَّ هذا لا يعني عدم سماع عبد اللَّه هذا من أنس ؛ سيما ولم ينصّ أحدٌ على عدم سماعه من أنس ، وبخاصَّةٍ من ألَّف في المراسيل كابن أبي حاتم[١] ؛ والعَلائي[٢] ؛ وهذان نصَّا على أنَّ حديث عبد اللَّه بن عبد الرحمن ابن أبي حسين عن عثمان مرسلٌ ، ولم يذكرا أنس بن مالك .

فأقول : إنّ هذا صحيحٌ ولكنَّ عدم ذِكر المزّي ، وابن أبي حاتم وغيرهما لأَنسٍ ضمن شيوخه يورد هذا التّساؤل والتخَوُّف .

وممَّا يُدعم هذه المخاوف ويقويها رواية البعض لهذا الحديث عن عبد اللَّه هذا عن عطاء عن أنس كما سيأتي ، وبفرض صحَّة سماع عبد اللَّه من أنس ، إلّا أَنَّ حديثه ضعيفٌ لأَنَّه من رواية مسلم بن خالد عنه عن أَنس ، ومسلمٌ ضعيفٌ[٣] .

(د) طريق أبو الزُّبير : وهو محمد بن مُسلم بن تَدْرُس الأسدي ، وهو ثقةٌ في نفسه إلا إنَّه كان يُدلِّس ، وقد ذكره ابن حجر[٤] في المرتبة الثالثة من الموصوفين بالتدليس ، وقد جعل في هذه المرتبة[٥] من أكثر من التَّدليس فلم يَحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع . وقال السُّيوطي[٦] مشهورٌ بالتَّدليس .

---

(١) المراسيل : ٩٩ .

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل : ٢٦٠ .

(٣) انظر ترجمته : الذهبي - ميزان الاعتدال : ٤ / ١٠٢ - ١٠٣ .

(٤) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصُوفين بالتَّدليس : ص ٤٥ رقم ١٠١ .

(٥) نفس المصدر : ص ١٣ .

(٦) أسماء المدلسين رقم ٥٣ .

وحديثه : رواه الطَّبراني في « المعجم الأوسط » : ١ / ١٨٦ ، وقد عنعن أبو الزُّبير في هذا الحديث ، فلا أدري أسمع من أنسٍ أَم من غيره ، مع أنَّ سماعه من أنسٍ محتملٌ .

ولو صحَّ سماع أَبي الزُّبير من أَنس ، فإنَّ في إِسناده رِشْدِين بن سعد ، وهو ضعيفٌ[١] وقد تفرَّد بهذه الرِّواية عن عمرو بن الحارث وهو الأَنصاري أبو أمية المصري ، عن أبي الزبير ، فهذه الرواية إذًا ضعيفة في ذاتها ، لكنَّها عند الاعتبار تنجبر بالمتابعات التي ذكرتُ بعضها وسيأتي كثيرٌ من شواهدها واللَّه أعلم .

(هـ) طريق يزيد بن أَبان الرَّقاشي : ضعَّفهُ غير واحدٍ[٢] وتركه النَّسائيُّ[٣] واقتصر الذَّهبيُّ في « المُغني في الضُّعفاء »[٤]على ذكر قول النَّسائي فيه كأنه يرتضيه ، وهو بكل حالٍ لا يرتفع عن درجة الضَّعيف واللَّه أعلم .

وحديثه : أخرجه وَكيع بن الجَرَّاح في « الزهد » : ٣ / ٧٠٨ رقم ٤٠٥ وهنَّاد في « الزهد » : ٢ / ٤٩٠ رقم (١٠٠٦) و (١٠٠٧)

والشَّجَري في « الأَمالي » : ٢ / ١٢٤ ، بلفظ : « مَنْ سَرَّهُ النَّسَأَ في أجله » .

(و) طريق عطاء بن أبي رباح : وعطاءٌ ثقةٌ في ذاته لكنَّه يُرسِل[٥]، وهو هنا يروي عن أَنس ولم أجد من نصَّ على أنَّه لم يسمع منه ، كما لم أرَ

---

(١) انظر ترجمته : الذهبي ـ ميزان الاعتدال : ٢ / ٤٩ ـ ٥١ .

(٢) مثل الدارقطني في « الضعفاء » رقم ٥٩٣ ، والعُقيلي في « الضعفاء الكبير » : ٤ / ٣٧٣ رقم ١٩٨٣ وغيرهما .

(٣) انظر : الضعفاء للنَّسائي رقم ٦٤٢ .

(٤) ٢ / ٧٤٧ .

(٥) انظر : التقريب لابن حجر : ٢ / ٢٢ .

المزي ذكر أنسًا من شيوخه ، ولا ذكره في تلاميذ أنس .

وحديثه : رواه البُخاريُّ في « التاريخ الكبير » : ١ / ١٢٩ بإسناده عن عيسى بن مِيْناء ، وهو المعروف بقالون صاحب القِراءة ، وشأنه فى الحديث ليس كشأنه في القراءة ، لذا قال الذَّهبي[١]: أمَّا في القراءة فثبتٌ ، وأمَّا في الحديث فيُكْتب حديثه وقال في « الضعفاء »[٢]: حجة في القراءة لا الحديث . وذكره ابن حبان في « الثقات »[٣] لحاله يصلح في الاعتبار وباقي رجال السَّند لا يوجد فيهم من يُضعَّف

والحديث رواه كذلك الدُّولابي في « الكنىٰ » : ١ / ١٠٨ ، وابن الأَعرابي في « معجمه » : ١ / ٢٤٣ رقم (١٦٦) بأسانيد أخرى من طريق عبد الله بن عبد الرحمن عن عطاء به ، ورواه كذلك الحاكم من هذه الطريق في « المستدرك » : ٤ / ١٦١ موقوفًا على أنس .

اللفظ الثاني : « إنَّ الصَّدقَةَ وصِلةَ الرَّحمِ يَزِيدُ اللَّهُ بِهِمَا العُمر ، وَيَدْفَعُ بِهِمَا ميتة السُّوء » .

وهذا اللَّفظ أخرجه أَبو يَعْلى في « المسند » : ٤ / ١٤٦ رقم (٤٠٩٠) وفي إسناده صالح المُرِّي ، ويزيد الرَّقاشي ، وصالح ويزيد ضعيفان ، وقد أورد الهَيْثمي هذا الحديث في « مجمع الزوائد » : ٨ / ١٥١ وقال : رواه أبو يَعْلى ، وفيه صالح المُرِّي وهو ضعيفٌ ، وهذا قصورٌ إذ فيه كذلك يزيد الرَّقاشي وقد مرَّت ترجمته قبل قليل ، أمَّا صالحٌ فتركه النَّسائي[٤]، وذكره

(١) ميزان الاعتدال : ٣ / ٣٢٧ .

(٢) ٢ / ٥٠٢ .

(٣) ٨ / ٤٩٣ .

(٤) الضعفاء والمتروكون : (٣) رقم (٣٠٠) .

الدَّارقطني في « الضعفاء »[1]وقال : رجلٌ صالحٌ قلَّ ما يُوافَق فيما يرويه عن الحسن والجَرِيري . وقال عنه البُخاري[2]: منكرُ الحديث ، أمَّا ابن مَعِين[3] فكان رأيه فيه حسنًا وقال : « لا بأس به » ، ولكنَّ الأغلب على تضعيفه مِمَّا يُرجِّح ما ذهبوا إليه .

والحديث أورده كذلك ابن حجر في « المطالب العالية » : ١ / ٢٥٥ ، وعزاه لأبي يَعْلى في « مسنده » ولم يزد ، لكنه أورده في « فتح الباري » : ١٠ / ٤١٩ وقال : إسناده ضعيفٌ .

ونقل مُحقِّق « المطالب » عن البُوصيري تضعيفه للحديث لضعف يزيد الرَّقاشي .

فالحديث إذًا ضعيفٌ ، لكنْ له شواهد كما سيأتي في هذا الكتاب .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) ص ٣٢٧ رقم (٢٨٧) .

(٢) الضُّعفاء الصغير : ١١٩ رقم (١٦٥) .

(٣) التاريخ : ٤ / ١٠٦ رقم (٣٣٨٣) .

٢ـ طرق أحاديث أبي هُريرة ـ رضي الله عنه

وردت أحاديث أبي هُريرة بعدّةِ ألفاظٍ ، أَحدها لفظ حديث أنسٍ الأوّل وهذه الأَلفاظ وردت من طُرُق بعضها صحيحٌ ، وبعضها ضعيفٌ .

وهذا بيان ألفاظ أحاديث أبي هُريرة :

اللفظ الأوّل : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ فِي رِزْقِهِ ، وأنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

أخرجه البُخاريُّ في « صحيحه » : ٧ / ٧٢ ، كتاب الأدب ، كما أخرجه البُخاري أيضًا في كتاب : « الأدب المفرد » : ص ١٢ .

وأبو يَعْلى في « المسند » : ٦ / ١١٣ رقم ٦٥٨٩ .

والخَرائِطي في « مكارم الأخلاق » : ١ / ٢٥٧ .

والبَيْهقي في « شُعب الإيمان » : ١٤ / ٩٥ ـ ٩٦ .

وكلُّهم رووه من طريق سعيد بن أبي سعيدٍ المَقْبُري عنه ، وهو من ثِقات التّابعين[1] .

اللّفظ الثاني : « تَعلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ ، فَإِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الأَهْلِ ، مَثْرَاةٌ فِي المَالِ ، مَنْسَأَةٌ فِي الأَجَلِ » .

أخرجه أحمد في « المسند » : ٢ / ٣٧٤ .

والتِّرمِذي في « الجامع الصحيح » : ٤ / ٣٥١ رقم ١٩٧٩ وقال : هذا

---

(١) انظر : ابن حجر ـ تقريب التهذيب : ١ / ٢٩٧ . والثِّقات للعجلي : ١٨٤ رقم ٥٤٥ .

حديث غريب من هذا الوجه .

وابن أبي الدُّنيا في « مكارم الأخلاق » : ص ٨٤ رقم ٢٥٢ .

والحاكم في « المستدرك » : ٤ / ١٦١ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه ، وقد أقره الذَّهبي .

والبَغَوي في « شرح السُّنة » : ١٣ / ١٩ - ٢٠ .

والسَّمْعاني في « الأنساب » : ١ / ١٩ .

وقد رَوَوْه جميعًا من طريق عبد الملك بن عيسى ، عن يزيد مولى المُنْبعث عن أبي هُريرة - رضي اللَّه عنه - **وأَسانيدهم هذه حسنةٌ** ، حيث إِنَّ عبد الملك بن عيسى هو الثقفي ، أطلق ابن حجر[1]عليه لفظ مقبول ، وقد وثَّقهُ ابن حبان[2] ، وقال أبو حاتم[3] : صالحٌ .

ويزيد مولى المُنْبَعِث . قال عنه ابن حجر[4]: صدوقٌ ، وذكره ابن حِبّان في « الثقات »[5] .

فيكون **الحديث بهذا الإسناد حسنًا** ، إلّا إنَّ السَّمْعاني رواه مرة أخرى في « الأنساب » : ١ / ٢٠ عن عبد الملك بن عيسى عن أبي هريرة ، وهو إسنادٌ منقطعٌ ما بين عبد الملك وأبي هُريرة .

---

(١) تقريب التهذيب : ١ / ٥٢١ .

(٢) الثِّقات : ٥ / ١٢١ .

(٣) انظر : ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل : ٥ / ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٤) تقريب التهذيب : ٢ / ٣٧٣ .

(٥) الثقات : ٧ / ٥٣٣ .

اللفظ الثالث : « بِرُّ الوَالِدَيْن يَزِيدُ فِي العُمْر ، والكَذِبُ يُنْقِصُ مِنَ الرِّزْق ، والدُّعاءُ يَرُدُّ البَلَاء ... » .

أخرجه أبو الشيخ في « طبقات المحدثين بأصبهان » : ٤ / ٣٨٨ رقم (٦٥٥) وفي « التوبيخ كما في الجامع الصغير وفي فوائده : ٦١ ـ ٦٢ رقم (٢٧) .

والأصبهاني في « الترغيب » : ١ / ٢٧٤ رقم (٤٢٩) .

والشجري في « الأمالي » : ٢ / ١١٨

وابن عَدي في « الكامل » : ٣ / ٩١٣ وقال عنه وعن أحاديث بنفس الإسناد : وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد مناكير .

إضافة إلى ذلك فإنَّ في أَسانيدهم جميعًا الوَقَّاصي ، وهو عثمان بن عبد الرحمن ، متروك[1] عند الأكثر ، وقد اتَّهمه بعضهم[2] ، وحكم الألباني في « ضعيف الجامع » : ٣ / ٦ عليه بالوضع .

اللفظ الرابع : « يَا ابْنَ آدَم ، ابْرر وَالِدَيْكَ ، وصِلْ رَحِمَكَ يُيَسَّرُ لَكَ يُسْرَك ، ويُمَدُّ لَكَ فِي عُمْرِكَ ، وأَطِعْ رَبَّكَ تُسَمَّى عَاقِلًا ، وَلَا تَعْصِهِ فَتُسَمَّى جَاهِلًا » .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في « المسند » ١ / ٣١٧ . كما ذكر ذلك محقِّق « المطالب العالية » ، وانظر : « بغية الباحث » : ٢ / ٨١٣ .

---

(١) انظر : البخاري ـ الضعفاء الصغير : ١٦٤ رقم ٢٥٠ ، والتاريخ الكبير : ٦ / ٢٣٨ ـ ٢٣٩ والنسائي : الضعفاء والمتروكون : ١٦٦ رقم (٤١٨) والدارقطني في « الضعفاء » : ٣٤٨ رقم (٤٠٣) .

(٢) قال ابن حجر في « التقريب » : ٢ / ١١ ، متروك ، وكذَّبه ابن مَعين .

وفي إسناده داود بن المحبر متروك .

وأخرجه ابن الجَوْزي في « البر والصِّلة » : ٤٩ رقم (٢٠) .

وأورده الدَّيْلمي في « فردوس الأخبار » : ٥ / ٢٨٢ .

وأورده ابن حجر في « المطالب العالية » : ٣ / ٢١٥ رقم (٣٢٩٧) وقال عقب سياقه عدَّة أحاديث منها هذا في « المطالب » : ٣ / ٢١٦ هذه الأحاديث من كتاب العقل لداود بن المحبر ، وكلُّها موضوعةٌ ، ذكرها الحارث في مسنده .

قلت : وإنما حكم بوضعها ؛ لأنَّه اشتهر أنَّ داود قد وضع كتاب العقل ، وقد تعرضت لهذا في مقدمتي لكتاب « العقل » لابن أبي الدنيا : ١٦ ـ ١٧ .

اللفظ الخامس : « الصَّدقَةُ تُطْفِئ غَضَبَ الرَّب ـ تبارَكَ وتَعالى ـ وَصِلَةُ الرَّحمِ تَزِيدُ في العُمْرِ ، وصَنَائعُ المَعْرُوف تَقي مَصَارِعَ السُّوءِ » .

أخرجه الأَصْبهاني في « التَّرغيب » : ٢ / ٣١٦ رقم (١٦٦٣) قال : أَخبرنا أحمد بن عبد الرحمن الذَّكواني ، أنبا جدي ، أنبا محمد بن حيّان إملاءً ، ثنا أبو الحريس : أحمد بن عيسى الكلابي ، ثنا إسماعيل بن أَبي خالد المقدسي ، ثنا عبد اللَّه بن مَيْمون القدَّاح ، ثنا إسماعيل بن رافع عن المقبري ، عن أبي هريرة .

وهذا **إسنادٌ ضعيفٌ ، بل ضعيفٌ جدًا** ؛ فيه عبد اللَّه بن ميمون القدَّاح وهو ذاهب الحديث كما قال البخاريُّ[1] .

---

(١) التاريخ الكبير : ٥ / ٢٠٦ .

وقال أبو حاتم[1]: هو منكر الحديث ، وقال أبو زُرْعة[2] : واهي الحديث .

وقال ابن حِبَّان[3] : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد .

ولهذا اللفظ شواهد من أحاديث أبي أمامة ، وأم سلمة كما سيأتي .

(١) الجرح والتعديل : ٥ / ١٧٢ ، ونقل الذهبي في « ميزان الاعتدال » : ٢ / ٥١٢ عن أبي حاتم أنه قال عنه : متروك .

(٢) انظر : ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل : ٥ / ١٧٢ .

(٣) المجروحين : ٢ / ٢١ .

٣ـ طُرق أحاديث عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما

رويت أحاديث زيادة العمر عن ابن عباس ـ رضي اللَّه عنهما ـ بألفاظ ثلاثة ، وأَلْحَقْتُ بها لفظًا رابعًا ، رأيتُ أنَّه من شواهد الباب .

وأغلب أسانيد هذه الأحاديث لا يخلو من مقالٍ ، وعند التَّدقيق والتَّتبُّع قد يرتقي إلى الحُسْن أو الصِّحة ، وقد لا يرتقي .

وهذا بيان حالِ هذه الألفاظ والأحاديث :

اللَّفظ الأوَّل : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُطوَّل فِي أَيَّامِ حَياته ، ويُزاد فِي رِزْقِهِ فلْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

أخرجه الطَّبرَاني في « المعجم الكبير » : ١١ / ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، وفي « مُسند الشاميين » له أيضًا رقم (٢٦٣٢) كما أشار إلى ذلك حمدي السّلفي في تحقيق المعجم .

والبزار في « مسنده » كما في : « كشف الأستار » : ٢ / ٣٧٤ رقم ١٨٨٠ بلفظ « مَكْتُوبٌ فِي التّورَاة : مَنْ أحبّ أَنْ يُزَادَ فِي عُمرِهِ ، وَيُزادَ فِي رِزْقِهِ فَلْيَصِلْ رحمه » .

والحاكم في « المستدرك » : ٤ / ١٦٠ وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه ، ووافقه الذَّهبي على تصحيحه ، ولفظه عنده : « مَكْتُوبٌ فِي التَّوراةِ ، مَنْ سَرَّهُ أَنْ تَطُولَ حَيَاتُهُ ، وَيُزاد في رِزْقِهِ ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ »

وقد رووه جميعًا من طريق سعيد بن بشير ، عن قَتَادة ، عن عِكْرمة عن ابن عباس .

وهذا الإسناد وإنْ صحَّحه الحاكم والذَّهبي إلا أنَّ فيه سعيد بن بشير ، وهو مختلفٌ فيه ، وقد ذكر المزِّيُّ[1] والذَّهبيُّ[2] أقوال العلماء فيه فأوردا أقوال من وثَّقهُ ، ومَنْ ضعَّفَه ، فمِمَّن وثقه شُعبة ودُحَيْمٌ ، وقال عنه أبو حاتم : محلّه الصِّدْق[3]، وقال ابن عُيَيْنة : حدثنا سعيد بن بشير وكان حافظًا .

وضعّفه ابن مَعِينٍ[4] ، والنّسائيُّ ، وأبو زُرْعة[5] ، وقال البخاري[6] : يتكلَّمون في حفظه .

قلت : بعد استقصاء أقوال مُضعِّفِيه لم أَجد عندهم تفسيرًا لهذا الجرح ، اللَّهم إلّا الإشارة التي قالها البخاري : يتكلَّمون في حفظه ، ثُمَّ ماوجدته عند بعضهم من شك في أنَّه قَدريٌّ ، بناءً على حادثةٍ عابرةٍ أوردها الذَّهبي في الميزان ، فإن كان المقصود بجرحه القَدَر ، فهو لم يثبت ، أَمَّا إن كان المقصود بجرحه ضعف حفظه فهو أمرٌ إن زاد يَقْدَحُ في الرَّجل ، وإن كان خفيفًا محتملًا فهو لا يقود إلى الحكم بضعف هذا الرَّاوي أَو ذاك . والقدر المتكلم به في حفظ سعيد بن بشير ليس من الصَّنْف الثَّاني ، حيث قال البخاري : يتكلَّمون في حفظه ، وهو يُحتمل كما نقل المزيُّ عنه .

---

(١) تهذيب الكمال : ١ / ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) ميزان الاعتدال : ٢ / ١٢٨ - ١٣٠ .

(٣) الجرح والتعديل : ٤ / ٧ .

(٤) في التاريخ لابن معين : ٤ / ٩٤ رقم (٣٣١٩) ، سألت يحيى عن بشير فقال : لا شيء .

(٥) في الجرح والتعديل أنَّه قال : محلُّه الصِّدْق ! وأغلب هذه الأقوال رواها ابن أبي حاتم عن أَصحابها .

(٦) التاريخ الكبير : ٣ / ٤٦٠ .

وللتَّعامُل مع هذه الحالة ومثيلاتها أرى أَنْ يُؤخذ بعين الاعتبار رأي ابن القطَّان[1]، إذ يرى أَن الرَّجل إِن اختُلِف فيه فوثَّقه بعضهم وضعَّفَه آخرون فحديثه حسنٌ .

ولهذا قال المنذري في « التَّرغيب » : ٣ / ٢٢٣ رواه البزَّار بإسنادٍ لا بأس به ، والحاكم وصحَّحه ، **فالإسناد هنا يكون حسنًا** إِن شاء اللَّه .

اللفظ الثاني : « إِنَّ البِرَّ وصِلة الرَّحم يُعمِّرانِ الدِّيَارَ ، وَيزِيدَانِ في الأَعْمار » .

أخرجه النَّهْرواني في « الجليس الصَّالح » : ١ / ٢٣٥ .

والخطيب في « تاريخ بغداد » : ١ / ٣٨٥ .

والشَّجَرِي في « الأمالي » : ٢ / ١٢٨ .

وابن عساكر في « تاريخ دمشق » : ١٠ / ٣٣٧ بلفظ : « إِنَّ البِرَّ وصِلة الرَّحمِ ليُطيلان الأعمار ، ويُعَمِّران الدِّيار ، ويُكثِّران الأموال ، ولو كان القوم فُجَّارًا » .

وابن الجوزي في « البرِّ والصِّلة » : ٥٦ بسياقٍ طويلٍ ساقه هو والنَّهرواني والشَّجَري ، وابن عساكر من ضمنه هذا الحديث .

وجميعهم رَوَوْه من طريق عبد الصَّمد بن علي عن أبيه عن جَدِّه ابن عبّاس . وعبد الصَّمد هذا هو ابن علي بن عبد اللَّه بن عبّاس ، ذكره الذَّهبي وساق له حديثًا وقال[2] : هذا منكرٌ ، وما عبد الصَّمدِ بحُجّةٍ

---

(١) انظر : الوهم والإيهام : ٢ / ٥٨ب .

(٢) ميزان الاعتدال : ٢ / ٦٢٠ ، والمغني في الضعفاء : ٢ / ٣٩٥ .

ولعل الحفَّاظ إنَّما سكتوا عنه مُداراةً للدَّولة .

قلت : وذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتَّعديل »[1] ولم أجد ترجمته كاملة ، إذ فيها نقصٌ عند ذِكر الرُّواة عنه ، ولم تُذكر بقية ترجمته ، والأمر فيمن هذه حاله أَن يُعتبر برواياته وأن تُجمع هذه الرِّوايات لِيُنْظر هل تُشبه روايات الثِّقات الأَثبات أَم لا ؟ وهذا ما قام به الذَّهبيُّ عندما توصَّل لهذا الحكم ، وهذا ما يجب أَنْ يُفعل مع المستورين أو الذين لم يتكلَّم فيهم أهل الجرح والتعديل ، فَتُقارنُ رواياتهم مع روايات غيرهم ليتوصَّل إلى درجتهم ، أو إلى ما يقرب من الحكم عليهم .

■ **اللفظ الثالث :**

« إنَّ صَدَقةُ السِّرِّ تُطْفئ غَضَب الرَّبِّ ، وصِلةُ الرَّحم تزيد في العُمْر ، وفِعْل المَعْروف يَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ » .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » : ٦ / ٣٣ .

كما أخرجه الرَّافعي في « التدوين في أخبار قزوين » : ١ / ٤٢٩ ، ولفظه : « إنَّ صدقة السِّرِّ تُطْفئ غضب الرَّبِّ ، وأَنَّ صِلة الرَّحم تزيد في العُمْر ، وأنَّ صنائع المعروف تقي مصارع السُّوء ، وأنَّ قول لا إله إلا اللَّه تدفع عن قائلها تسعةً وتسعين بابًا من البلاء أدناها الهَمُّ » .

وأورده الألباني في « السلسلة الصحيحة » : ٤ / ٥٣٦ رقم (١٩٠٨) وعَزاه لابن عساكر وقال : داود بن عيسى لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا

---

(١) الجرح والتعديل : ٦ / ٥٠ .

واللذان من دونه لم أَعرفهما ، قلت : وإسناد ابن عساكر هو إسناد الرافعي فيكون الحديث ضعيفًا ، لكنَّه يصحُّ بشواهده .

اللفظ الرابع : « إِنَّ اللَّهَ لَيُعَمِّر لِقَومِ الدِّيْارَ ، ويُثمِّر لَهُم الأَمْوَالَ ، وما نَظَرَ إِلَيْهِمْ مُنْذُ خَلَقَهُمْ بُغْضًا لَهُمْ ، قِيلَ وَكَيْف ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : بِصِلَتِهِم أَرْحَامَهُمْ » .

وهو قريبٌ من اللّفظ الثَّاني ، وكان بالإمكان وضعهما جميعًا في مكان واحدٍ ، إلا أنَّ اختلاف الصِّيغة نوعًا ما ، والزِّيادة الواضحة في اللفظ جعلاني أُفرد هذا اللفظ .

وتعمير الدِّيار هل يكون إلا بإطالة الأعمار ! ؟ ولذلك ذكرتُ هذا اللفظ ضمن شواهد زيادة العمر .

وهذا اللفظ أخرجه الطَّبراني في « المعجم الكبير » : ١٢ / ٦٧ .

والحاكم في « المستدرك » ٤ / ١٦١ وقال : عمران الرَّملي من زُهَّاد المسلمين وعُبَّادهم إن كان حفظ هذا الحديث عن أبي خالد الأحمر ، فإنَّه غريبٌ صحيحٌ . وقال الذَّهبي : تفرّد به عمران بن موسى الرَّملي الزَّاهد عن أَبي خالد ، وإن كان حفظه فهو صحيحٌ .

وأخرجه كذلك تمام في « فوائده » انظر : « الرّوض البسَّام بترتيب وتخريج أحاديث فوائد تمّام » : ٤ / ٣٦ .

والبيهقي في « شُعب الإيمان » : ١٤ / ١١٧ .

وأبو نُعَيم في « حلية الأولياء » : ٤ / ٣٣١ وقال : هذا حديث غريب

من حديث داود والشَّعبي ، تفرّد به عمران الرَّملي عن أبي خالد .

وعمران هذا قال عنه أبو زُرعة[1] : صدوقٌ ، وذكره الذَّهبي[2] وقال : صدّقه أبو زُرعة ، وليَّنه ابن يونس .

وأَبو خالد هو الأَحمر سليمان بن حَيَّان ، قال عنه ابن حجر[3]: صدوق يُخطئ ، وكان خُلاصة حكم الذّهبي[4] فيه : مُكْثِر يَهِمُ كغيره .

فهما ـ أي عمران وأبو خالد ـ يهمان مع احتفاظهما بالصِّدق ، مما ينزل بهما عن رتبة الاحتجاج للصَّحيح إِلى مرتبة الاحتجاج للحسن .

وهذا ما صنعه المُنْذري حيث قال في « الترغيب » : ٣ / ٢٢٤ عن هذا الحديث : رواه الطَّبراني بإسنادٍ حسنٍ ، وتابعه الهَيْثمى فقال في « مجمع الزوائد » : ٨ / ١٥٢ : إسناده حسنٌ بعد أن عزاه للطبراني .

ثمَّ إِنَّ أَحاديث الكتاب التي جمعتها تشهد له ، واللَّه أَعلم .

---

(١) انظر : ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل : ٦ / ٣٠٧ .

(٢) ميزان الاعتدال : ٣ / ٢٤٤ .

(٣) تقريب التهذيب : ١ / ٣٢٣ .

(٤) ميزان الاعتدال : ٣ / ٢٠٠ .

٤ ـ طرق أحاديث علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه .

رويت أحاديث زيادة العمر عن علي بن أبي طالب بعدَّةِ ألفاظٍ .

اللفظ الأول : « مَنْ سَرَّهُ أن يُمدَّ لَهُ فِي عُمرِهِ ، ويُوسَّعَ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، ويُدفع عنه ميتة السُّوءِ ، فلْيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيَصِلْ رَحِمهُ » .

أخرجه البزَّار في « البحر الزَّخار » : ٢ / ٢٧٣ ـ ٢٧٤ ، ولفظه : « مَنْ أحبَّ النَّسَأَ لَهُ في أجله ، والزِّيادة في رزقه فليصل رحمه » . وانظر : « كشف الأستار » : ٢ / ٣٧٢ والخَرَائطي في « مكارم الأخلاق » : ١ / ٢٥٩ ، وفيه تصحَّف « ضمرة » إلى « صخرة » .

والمُحاملي في « أماليه » : ٢١٦ رقم (٢٠١) وزاد : « ويُستجاب دعاؤه »

وابن جُميع في « معجم الشيوخ » : ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

والبَيْهقي في « شُعب الإيمان » : ١٤ / ٩٨ ـ ٩٩ ، وفي « الأربعين الصُّغرى » : ص ١١٠ رقم (٩٧) بغير إسناد ، فقال : ورُوي عن عاصم ابن ضمرة ، عن علي رضي اللَّه عنه ، عن النَّبيِّ ﷺ بمعناه .

وقد رواه جميعهم عن حديث عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد ، قال : حدثنا ابن جُريج ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي . فقد رواه البزار عن علي بن مسلم الطُّوسي عن عبد المجيد به ، وقال : قد روي هذا مرفوعًا من وجوهٍ ، وأعلى من روىٰ ذلك عليٌّ ـ أي ابن مسلم ـ وقد رُوي عن عليٍّ من طريقٍ آخر ، ولا أحسب ابن جُريج سمع هذا من حبيب ، ولا رواه غيره .

وهذا الإسناد قال عنه الهيثمي في « مجمع الزوائد » : ٨ / ١٥٣ : رجاله رجال الصَّحيح غير عاصمِ بن ضمرة وهو ثقةٌ ، وفاته مُلاحظة البزار في سماع ابن جُريج من حبيب ، وهذه آفة الحكم على الرجال فحسبُ دون النَّظر في الاعتبارات الأُخرى .

وابن جُريج لم يُصرِّح بالتَّحديث هنا ، وهو مِمَّن كان يُدلِّس ويُرسل ، بل إنَّ الدَّارقطني[١] قال عن تدليسه : شرُّ التَّدليس تدليس ابن جُريج ، فإنَّه قبيح التَّدليس ، لا يُدلِّس إلا فيما سمعه من مجروحٍ » .

ثمَّ إنَّ عبد المجيد بن عبد العزيز فهو وإن كان مِن رجال مُسلم ، إلا أنَّه لم يُخرج له إلا مقرونًا بغيره ، كما قال المزي[٢]، وقد وثَّقه ابن معين[٣]وغيره . وأفحش فيه ابن حِبّان[٤]فقال : منكر الحديث جدًا ، يقلب الأخبار ويروي المناكير عن المشاهير ، فاستحقَّ التَّرْك ، وقد اكتفى البُخاريُّ في « الضُّعفاء الصغير »[٥]بقوله : كان الحُميدي يتكلّم فيه . وقال في مكانٍ آخر[٦]: في حديثه بعض الاختلاف ، ولا يُعرف له خمسة أحاديث صحاح .

ولا أعلم أحدًا وافق ابن حبان على تجريحه لهذا الرجل بهذا الشكل ،

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني : ١٧٤ رقم (٢٦٥) ، وانظر : ابن حجر ـ تعريف أهل التَّقديس : ٤١ فقد نقل كلمة الدارقطني في ابن جُريج .

(٢) تهذيب الكمال : ٢ / ٨٥٠ .

(٣) التاريخ : ٣ / ٦١ رقم ٢٣٥ .

(٤) المجروحين : ٢ / ١٦٠ .

(٥) ١٥٩ رقم ٢٣٩ .

(٦) التاريخ الكبير : ٦ / ١١٢ .

فأبو حاتم قال فيه[1] : ليس بالقويِّ ، يُكتب حديثه ، وخلاصة رأي ابن حجرٍ فيه[2] : صدوقٌ يُخطئُ . وخلاصة رأي الذَّهبي[3] : صدوق مُرجئ كأبيه .

فقول ابن حِبّان لا ينبغي أَن يُقبل كما هو في هذا الرَّجل ، سيما وأَنَّ بين ابن حِبَّان وعبد المجيد هذا عِدَّة أجيالٍ .

وقد نقلت أقوال من عاصره من العلماء أَو من نقل عن معاصريه كالحُميديِّ ، والبُخاريِّ وأبي حاتم ، وغيرهم ، وقول المُعاصر يُقدَّم على غيره لما للمُعاصر من معرفةٍ دقيقةٍ بحالِ من يتكلَّم عنه .

والخُلاصة : لو ثبت عندنا سماع ابن جُريج من حبيبٍ لما نزل هذا الإِسناد عن رتبة الحسن ، وبخاصةٍ بعد أَن نعرف أَنَّ عبد المجيد كان أعلم النَّاس بحديث ابن جُريج ـ كما قال ذلك ابن مَعينٍ[4]، وأَبو حاتمٍ[5] حيث ذكرا أَنَّ ابن عُلَيَّة عرض كُتب ابن جُريج على عبد المجيد بن عبد العزيز فأَصلحها له قال راوي كتاب ابن معينٍ ، فقلتُ ليحيى : ما كنت أظنُّ أَنَّ عبد المجيد بن عبد العزيز هكذا ! قال : كان أعلم النَّاس بحديث ابن جُريج .

وروىٰ الحديث أيضًا عبد اللَّه بن أحمد في « زوائد المسند » : ١ / ١٤٣ وابن عدي في « الكامل » : ٥ / ٢٥٧ ، وعبد اللَّه بن أحمد رواه عن

---

(١) الجرح والتعديل : ٦ / ٦٥ .
(٢) تقريب التهذيب : ١ / ٥١٧ .
(٣) ميزان الاعتدال : ٢ / ٦٤٨ .
(٤) التاريخ : ٣ / ٨٦ .
(٥) انظر : الجرح والتعديل : ٦ / ٦٤ .

محمد بن عبّاد ، ثنا عبد اللّه بن مُعاذ ـ يعني الصَّنعاني ـ عن معمر[1]، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضَمُرة ، عن علي .

وهذا إسنادٌ حسنٌ إن لم أقل صحيحًا ـ إنْ ثبت أنَّ سماع مَعْمرٍ من أبي إسحاق كان قبل اختلاطه ـ حيث لم أجد من نصَّ على ذلك ، وسماعه منه قبل الاختلاط محتملٌ إذ إنَّ أبا إسحاق قد اخْتُلِط بأخرةٍ ، وعند وفاته كان مَعْمرٌ في الرَّابعة والعشرين من العمر ، واللّه أعلم .

ولا يفوتني أن أذكر أنَّ عبد الرَّزاق قد تكَلَّم في عبد اللّه بن مُعاذ ، فقد نقل المزِّي[2]عن يحيى بن معين أنَّه قال : كان عبد الرَّزاق يُكذِّبه ، ثُمَّ ذكر توثيق ابن معين له ، بل إنَّ أبا زُرْعة قال : أَقول أنا هو أوثق من عبد الرَّزاق . ووثَّقه مُسلم[3] حيث قال : عبد اللّه بن مُعاذ الصَّنْعاني الثِّقة الصَّدوق .

وعلى فَرض ثبوت الطَّعن فيه ـ ولم يثبت ـ فإنَّه تُوبع كما عند الطَّبراني في « المعجم الأوسط » : ٤ / ٣١ ـ ٣٢ رقم (٣٠٣٨) ، والحاكم في « المستدرك » : ٤ / ١٦٠ ، والبَيْهقيِّ في « القضاء والقدر » كما في موسوعة أحاديث علي : ٤ / ١٤٥٨ رقم (٨٥٥٤) ، وابن عدي في « الكامل » ٥ / ٥٧٠ والضياء المقدسي في « الأحاديث المختارة » : ٢ / ١٥٩ رقم ٥٣٧ ، حيث تابعه هشام بن يوسف الصَّنعاني وهو ثقة .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر[4]هذه الرِّواية وعزاها إلى عبد اللّه بن أحمد في

(١) في المطبوعة يعمر ، وهو تصحيفٌ .

(٢) تهذيب الكمال : ٢ / ٧٤٤ .

(٣) انظر : ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل : ٥ / ١٧٣ .

(٤) فتح الباري : ١٠ / ٤١٥ ـ ٤١٦ .

« زوائد المسند » والبزَّار ، وذكر تصحيح الحاكم له وسكت عنه كأنَّه يرتضيه .

وأورده كذلك المُنْذِريُّ في « الترغيب والترهيب » : ٣ / ٢٢٣ وقال : رواه عبد اللَّه بن الإمام أَحمد في « زوائد المسند » والبزَّار بإسنادٍ جيدٍ ، والحاكم . وقال الدِّمياطي في « المتجر الرابح » : ٣٩١ رواه البزَّار ورجاله ثِقات .

وهناك طريقٌ أُخرى لهذا الحديث الذي رواه عاصم عن علي ، فقد أخرجه ابن قُتيبة في « عيون الأخبار » : ٣ / ٨٦ فقال : حدّثني أحمد بن الخليل ، قال : حدثنا إبراهيم بن موسى ، قال : حدثنا محمد بن ثور ، عن مَعْمرٍ عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ـ عليه السَّلام ـ عن النبي ﷺ .

وقد حكم أصحاب « موسوعة عليٍّ » على هذا الإسناد بالصِّحَّة .

قلت : وهو مع ما مرَّ من طُرُقٍ لا يبعد الحكم عليه بالصِّحة ، وأقلُّ حالاته أَن يكون **حديثًا حسنًا** . واللَّه أعلم . ثُمَّ إنَّ هذا اللفظ قد صحَّ من طريق عددٍ من الصَّحابة كما عند البخاريِّ ومُسلمٍ وغيرهما .

اللفظ الثاني : « تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ ، فإِنَّ صِلَةَ الرَّحم مَنْسَأَةٌ فِي الأَجَلِ ، مَثْرَاةٌ لِلمالِ ، مَرْضَاةٌ للرَّب تَعالى » .

أخرجه الخطيب البغدادي في « موضِّح أوهام الجمع والتَّفريق » : ٢ / ٣٩٥ وإسناده واهٍ جدًا ، لوجود أبي المُفضَّل فيه ، وقد جاء اسمه في الإسناد عبد اللَّه بن عبد الخالق ، وبيَّن الخطيب أَنَّه أبو المفضَّل حيث قال : قال لي الصُّوريُّ :سألتُ أبا الطَّيب الجَعْفري عن عبد اللَّه بن عبد الخالق فقال : هو أَبو المفضَّل الشَّيباني ، وأبو المُفضَّل الذي ذكره البغدادي هو

محمد بن عبد الله كما قد بيَّن ذلك في « المَوضِّح » : ٢ / ٣٩٤ . وقد ترجم له في تاريخ بغداد[١] وقال عنه يضع الحديث . وسُئل الدَّارقطني[٢] عن حديثٍ رواه أبو المُفضَّل عن العُمري عن أبي كُريب .. فأنكر ذلك . وقال مستهجنًا : حدَّث عدو الله بهذا ؟! معاذ الله ماحدَّث العمري بهذا البتة ، هو ذا يُرَكِّبُ[٣] أيضًا !! لذا قال عنه الذَّهبي[٤] : وهو ممن اتُّهِم بالكذب والوضع للرافضه . هذا بالإضافة إلى من لا يُعرف في الإسناد .

والعجب من الشَّيخ الألباني إذا قال في « السلسلة الصَّحيحة » رقم (٢٧٦) عن هذا الحديث بعد أَن عزاه للخطيب : رجاله ثقات غير علي ابن حمزة العلوي لم أجد له ترجمة ، ولا أورده الطوسي في « فهرسته » !! وأغفل ذكر أبي المفضل الشَّيْباني الذي سِيقَ الحديث لأجله عند الخطيب ، فلعلَّه ذُهل عنه ، وجلَّ من لا يسهو .

فهذا الحديث إسناده كما وصفتُ ، ولولا أنِّي اشترطت على نفسي استقصاء الرِّوايات التي فيها ذكر زيادة العمر بصلة الرَّحم لما وضعت هذا الإسناد في كتابي ، أمَّا اللَّفظ فقد صحَّ من طُرُقٍ أخرى كما بينت عند ذكر أحاديث أبي هريرة ، وكما سيأتي من أحاديث عددٍ آخر من الصَّحابة .

اللفظ الثالث : « سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقول في قول اللَّه تبارك وتَعَالىٰ : ﴿ يمحو الله ما يشاء ويُثبت ﴾ [الرعد : ٣٩] تفسيرها : الصَّدَقَةُ

(١) ٥ / ٤٦٨ .

(٢) انظر : سؤالات حمزة بن يوسف السَّهمي للدارقطني : ٢٧٤ - ٢٧٥ رقم ٤٠١ .

(٣) أي يُركب الأسانيد ليوهم صحَّة الأحاديث ، وأنها جاءت من طُرقٍ صحيحةٍ .

(٤) ميزان الاعتدال : ٣ / ٦٠٨ وانظر : الكشف الحثيث للحلبي : ٢٣٦ - ٢٣٧ رقم (٦٨٩) .

عَلى وَجْهها ـ أي يريد بها ما عند اللَّه ـ وصِلَة الرَّحمِ ، وَاصْطِنَاعِ المَعْرُوفِ ، تحوِّلُ الشَّقَاءَ إلى سَعَادَةٍ ، وَيَزِيدُ فِي العُمْر ، وَيَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ » .

أخرجه الشَّجري في « الأمالي » : ٢ / ١٢٧ ، وإسناده كسابقه ، ولم احتفل باستقصاء تراجم رجال الإسناد ، لاكتفائي بترجمة محمد بن إسحاق العُكَاشي الغَنَوي ، قال عنه ابن حِبان[1] : كان ممن يضع الحديث على الثِّقات ولا يجوز الاحتجاج به ولا الرِّواية عنه إلا على جهة التَّعجب عند أهل الصَّنْعة .

وأَخرجه الشجري في الأمالي كذلك : ٢ / ١٢٤ ، و ٢ / ١٣٠ ـ ١٣١ بأسانيد ليس فيها العكاشي هذا ، ولكن فيه من يُضعَّفون ، ومن لم أجد تراجمهم ، والحديث في كُلِّ الأَحوال بهذا اللَّفظ عن عليٍّ لا يصحُّ .

اللفظ الرابع : « إنَّ الرَّجُلَ لَيَصِلُ رَحِمهُ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ عُمُرِهِ ثَلاثَ سِنِينَ فيمدَّها اللَّه إلى ثَلاثٍ وَثَلاثِينَ » .

أخرجه الشَّجَري في « الأمالي » : ٢ / ١٢٦ بإسنادين قال في أوَّلهما : أخبرنا القاضي أبو القاسم علي بن الحسن بن علي التَّنوخي بقراءتى عليه قال : حدثنا أبو أحمد بن عبد اللَّه أحمد بن يزيد بن خليل الدوري من لفظه ، قال : حدثنا محمد بن هارون بن عيسى الهاشمي قراءةً عليه ، قال : حدثنا محمد بن أحمد بن الهيثم التميمي ، قال : حدثنا الحسين بن القاسم ابن إبراهيم بن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، قال : حدثني الحسين بن عبد اللَّه العلوي ، قال : حدثني الحسين بن زيد عن جعفر بن

---

(١) المجروحين : ٢ / ٢٨٤ .

محمد ، حدثني أبي محمد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن جده الحسين بن علي ، عن علي بن أبي طالب .

وقال في الإسناد الثاني : أخبرنا أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد الأزجي ، بقراءتي عليه ، قال : حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد المفيد ، قال : حدثنا محمد بن أحمد بن الهيثم بن صالح التميمي ، قال : حدثنا الحسين بن القاسم ... بمثل ما جاء في الإسناد الأوّل .

وهذان إسنادان ضعيفان ، إذ فيهما من يُضعَّفُ ، ومن لم أجد له ترجمة .

٥ ـ طُرق أحاديث ثَوْبَان ـ رضي الله عنه .

وردت أحاديث زيادة العمر عن ثوبان بلفظين وهما :

اللفظ الأول : « لَا يزيدُ في العُمر إلَّا البرَّ ، ولَا يَرُدُّ القَدَرَ إلا الدُّعاءَ ، وإنّ الرَّجل ليُحرَمَ الرِّزْقَ بِخَطِيئةٍ يَعْمَلُها » .

وقد روى الحفَّاظ هذا الحديث في كُتبهم بتقديم وتأخير بين مقاطعه كما سأبيّنه ، ثم إنَّ هذا اللفظ قد جاء عن ثَوْبَان من عدَّة طرقٍ وهي :

أ ـ طريق عبد اللَّه بن أبي الجَعْد الأشجعي ؛ وعبد اللَّه هذا من مستوري التَّابعين ، حيث ذكره ابن حِبّان في « الثِّقات »[١] لذا قال عنه ابن حجر[٢] : مقبول ، أمّا الذَّهبي[٣]فقد قال : وعبد اللَّه هذا وإن كان قد وثِّق ففيه جهالةٌ .

قلت : ولقد كنت عرضت رأيًا في كتابي الموسوم بـ « النَّقد الحديثي عند ابن القطّان من خلال كتابه بيان الوهم والإيهام »[٤]يخصُّ الرُّواة من التَّابعين الذين لم يُتَعَرض لهم بجرح ولا تعديل ، أو أن يكون ابن حبان قد ذكرهم فحسبُ ، كصاحبنا هذا ، سيما وأنَّ السَّخَاوي قد قال[٥]: « وغير الصَّحابة من المتبوعين أكثرهم ثقاتٌ ، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض من الصَّحابة وكبار التَّابعين ضعيفٌ إلا الواحد بعد الواحد ، كالحارث

---

(١) ٥ / ٥٤ .

(٢) تقريب التهذيب : ١ / ٤٠٦ .

(٣) ميزان الاعتدال : ٢ / ٤٠٠ .

(٤) ص ٣١٩ .

(٥) انظر : « التوبيخ لمن ذم أهل التاريخ » : ص ١٦٣ .

الأَعور والمختار الكذاب » .

وخلاصة الرأي الذي عرضته : هو أنه نظرًا لعدم التَّنقيب الشّامل والواسع في أحوال الرّواة من التَّابعين ، وعدم توجيه النَّقد إلا لقلةٍ منهم ، فإنّ كثيرًا من هؤلاء يتناولهم اسم السَّتر ، إلا أَنّ النَّقد لم يطالهم ؛ إذ لم تنقل لنا أحوالهم ، فهل نضرب صَفْحًا عن رواياتهم ؟ ونحكمُ بجهالتهم ؟ !

وفي « ثِقات ابن حِبّان » جملةٌ وافرةٌ مِمَّن هذه حاله ، مما يستدعي النَّظر وإعادة التَّقييم ، وجعلهم في مرتبةٍ فوق مرتبة الجهالة ، وهذا ما فهمته من صنيع ابن حجر في الّذين وثقهم ابن حِبَّان وحده .

وبناءً على ذلك : فإنِّي أرى أَنَّ لكل واحدٍ من هؤلاء حالة بناءً على رواياته ، وذلك بعد القناعة بعدم جهالته ، فمن كانت روايته من هؤلاء مستقيمة ، ولا يخالف ، فما المانع من الحكم على رواياته بالحُسن ؟ ولهذا فإنِّي أميل إلى الحكم **بحُسن إسناد** عبد اللَّه بن أبي الجَعْد هذا ، واللَّه أعلم .

وطريق عبد اللَّه بن أبي الجَعْدِ هذه : أخرجها الإمام أحمد في « المسند » : ٥ / ٢٧٧ ، وبداية الحديث عنده : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَم الرِّزقَ بالذَّنْبِ يُصيبهُ » و ٥ / ٢٨٠ وبدايته : « لَا يَرُدُّ القَدَرَ إِلَّا الدُّعَاءَ » ، و ٥ / ٢٨٢ ولفظه : « إِنَّ العَبْدَ ليُحْرم الرِّزق بالذَّنب ... » .

وابن المُبارك في « الزّهد » : ٨٦

وهنَّاد في « الزهد » : ٢ / ٤٩١ رقم (١٠٠٩)

وابن أبي شَيْبَة في « المصنّف » : ١٠ / ٤٤١ .

وابن ماجه في « السنن » : ١ / ٣٥ حديث رقم ٩٠ .

والرُّوياني في « مسنده » : ١ / ٤٢٠ رقم (٦٤٣) .

والطَّحَاوي في « مشكل الآثار » : ٤ / ١٦٩ ، وانظر : شرح المشكل : ١٠ / ٧٩ .

والطَّبراني في « المعجم الكبير » : ٢ / ١٠٠

والحاكم في « المستدرك » : ١ / ٤٩٣

وأبو نُعيم في « أخبار أصبهان » : ١ / ٤٣٤ ـ ٤٣٥

والقُضَاعي في « مسند الشِّهاب » : ٢ / ٣٥ ـ ٣٦ رقم ٨٣١ .

والبَغَوي في « شرح السُّنة » : ١٣ / ٦ .

ب ـ طريق سالم بن أبي الجَعْد ؛ وهو من ثِقات التابعين ، وأَخرج له الجماعة ، إلا أَنَّه يُرسل كثيرًا ، وقد تكلّموا على روايته عن ثَوْبَان ، وأَنَّها مرسلةٌ ، فقد قال محمد بن يحيى الذُّهلي[1] : سمعت أحمد بن حَنْبل وذكر أحاديث سالم بن أبي الجعد عن ثَوْبان فقال : لم يسمع سالم من ثَوْبَان ، ولم يَلْقَهُ ، وبينهما مَعْدان بن أبي طَلْحة ، وليست هذه الأحاديث بصِحاحٍ . وقال ابن أَبي حاتم[2]: سالم بن أبي الجَعْد لم يسمع من ثَوْبان شيئًا ، يدخل بينهما مَعْدان . وقال التِّرمذي[3]عن البُخاريِّ : سالم بن أبي الجعد لم يسمع من أَبي أُمامة ولا ثَوْبان .

إذًا ؛ فرواية سالم عن ثَوْبَان **منقطعةٌ** .

---

(١) انظر : المزّي ـ تهذيب الكمال : ١ / ٤٥٩ .

(٢) المراسيل : ٧٠ .

(٣) العلل الكبير : ٢ / ٩٦٣ ، وانظر : العلائي ـ جامع التحصيل : ٢١٧ .

وهذه الرِّواية أَخرجها الرُّوياني في « مسنده » : ١ / ٤٠٨ ـ ٤٠٩ رقم (٦٢٦) وزاد فيه مكتوبٌ في التوراة .

والأَصْبَهاني في « الترغيب والترهيب » : ١ / ٢٧٣ رقم ٤٢٧

قلت : قد ذكر الشيخ الألباني صنيع بعض المخرِّجين من ذِكْر بعضهم « ابن أبي الجَعْد » هكذا دون تحديد ، وتحديد بعضهم لابن أبي الجَعْد بعبد اللَّه ، وبعضهم بِسالم ، وقد مال إلى ترجيح رواية سالم على رواية عبد اللَّه بعد ذكره حديث الرُّوياني حيث قال[1]: « فهذا يُرجِّح أنَّ الحديث من رواية سالم بن أبي الجَعْد ، لكنَّ عمر بن أبي شَبيب ضعيفٌ » .

والّذي رجَّحه الشَّيخ غير مُسَلَّمٍ ؛ لأَنَّ الأكثرين رَوَوْه من طريق عبد اللَّه ابن أَبي الجَعْد ، ثُمَّ إِنَّ الرِّواية التي فيها سالم ضعيفةٌ ، فكيف نرجِّح برواية الضَّعيف ؟ !!

وممَّا يزيدني اطمئنانًا إلى ما ذُكر ، ما أورده ابن أَبي حاتم حيث قال[2] : « سألتُ أبي وأبا زُرْعة عن حديثٍ رواه عُمر بن شبيب ، عن عبد اللَّه بن عيسى ، عن حَفْص وعُبيد اللّه ابني أخي سالم بن أبي الجَعْد ، عن سالم ، عن ثَوْبان ، عن النَّبي ﷺ قال : « لا يَزِيدُ في العُمر شَيءٌ إِلَّا البِرَّ ، والصَّدَقَةُ تَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ » فقالا : هذا خطأٌ ، رواه سفيان الثَّوري ، عن عبد اللَّه بن عيسى ، عن عبد اللَّه بن أبي الجعد ، عن ثوبان وهو الصحيح . قلت لهما : ليس لسالم بن أبي الجعد ها هنا معنى !؟ قالا : لا .

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة : رقم ٢٧٦ .

(٢) العلل : ٢ / ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

وقال أبو زُرْعة ، حدثنا أبو نُعيم ، قال : حدثنا الثوري عن عبد اللَّه بن عيسى ، عن عبد اللَّه بن أبي الجعد ، عن ثَوْبَان ، عن النَّبيِّ ﷺ وهذا أصحُّ من حديث عُمر بن شَبيْب » .

وبهذا يتبيَّن أن الحديث الذي فيه عبد اللَّه بن أبي الجعد ، أرجح من الآخر الذي فيه سالمٌ ، وللَّه الحمد .

ج - **طريق أبي الأَشْعَث الصَّنْعاني** ؛ واسمه شَراحيل بن كُليب بن آدة الصَّنْعاني ، وقد اختلف في نسبته صنعاني ، هل هو إلى صنعاء اليمن المدينة المعروفة ، أم إلى صنعاء قرية قرب دمشق ؟[1] .

وقد ذكره خليفة[2] ضمن الشاميين ، قال ابن حبان[3] وابن أبي حاتم[4] وغيرهما إنه من صَنْعاء دمشق ، وبهذا جزم السَّمعاني[5]، إلا أنَّ ابن سعدٍ[6] ذكره في الطبقة الأُولى للمحدثين في اليمن ، وكذا ذكر الرّازي في « تاريخ صنعاء »[7] ولعل الرّازي نقل هذه الترجمة من عند ابن سعد ، للاتِّفاق الشَّديد بينهما في سِياق التَّرجمة ، ولهذا فإني أُرجّح قول من قال إنَّه من صنعاء الشَّام ، واللَّه أَعلم .

---

(١) قال السمعاني في « الأنساب » : ٣ / ٥٥٦ : قرية على باب دمشق .

(٢) الطبقات : ٣٠٩ .

(٣) الثقات : ٤ / ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٤) الجرح والتعديل : ٤ / ٣٧٣ - ٣٧٤ .

(٥) الأنساب : ٣ / ٥٥٦ .

(٦) الطبقات الكُبرى : ٥ / ٥٣٦ .

(٧) ص ٣٠٠ .

وأبو الأشعث تابعيٌّ ثقةٌ ، متَّفقٌ على ثقته ، إلا أنَّ سماعه من ثوبان موضع بحثٍ ونظرٍ ، وهذا النَّظر لم يكن ليحدث لولا أنّ ابن الجوزي قال[1]إنه لا يروي عن ثوبان ، ونقل عنه ذلك ابن حجر[2] ، وكما يبدو أنَّ ابن حجر استغرب هذا القول من ابن الجوزي ، حيث عقّب عليه بقوله : كذا قال !!

ولا يمكن قبول هذا القول من ابن الجَوْزي إلا أَنْ يُسنده ، إذ إنَّ بينه وبين أبي الأَشعث أكثر من خمسة قُرون ، بل إنَّ الذين ترجموا لكلٍّ من ثَوْبان وأَبي الأشعث ذكروا ثَوْبان ضِمن شُيوخ أَبي الأَشعث ، وذكروا أَبا الأَشعث من تلاميذ ثَوْبان كما تجده عند ابن حِبّان[3] ، وابن أبي حاتم[4] بل إن البخاري قد صرّح بسماعه ، فقال[5] في ترجمة أبي الأشعث سمع عبادة وثوبان ، ولم يقل روى عن ، وكلمته هذه لها دلالتها . ثمَّ إنّ من صنَّف في المُرسلات كابن أبي حاتم ، والعلائي لم يذكرا رواية أبي الأَشعث عن ثَوْبان بل لم أجد من نَصَّ على ذلك من الأقدمين . فقواعد أهل الصَّنْعَة والمنطق يحكمان بسماع أبي الأشعث من ثوبان وإليك زيادة بيان :

ذكر الإمام مسلم في مقدِّمة « صحيحه » رواية المتعاصرين فقال[6]: « إن القول الشائع المتَّفق عليه بين أهل العلم بالأخبار ، والرِّوايات قديمًا وحديثًا ،

(١) انظر : الموضوعات : ٢ / ٢٥٨ حيث قال : وأَبو الأشعث لا يروي عن ثوبان ، إنّما يروي عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان !! .

(٢) تهذيب التهذيب : ٤ / ١

(٣) الثقات : ٤ / ٣٦٦ .

(٤) الجرح والتعديل : ٤ / ٣٧٣ .

(٥) التاريخ الكبير : ٤ / ٢٥٥ .

(٦) مقدمة صحيح مسلم : ١ / ٣١ .

أنّ كلَّ رجلٍ ثقةٍ روى عن مثله حديثًا وجائزٌ ممكن له لقاؤه ، والسَّماع منه ، لكونهما جميعًا كانا في عصرٍ واحدٍ ، وإن لم يأتِ في خبر قطُّ أنَّهما اجتمعا ، ولا تشافها بكلام فالرِّواية ثابتةٌ ، والحُجَّة بها لازمةٌ ، إلّا أَن يكون هناك دلالةٌ بَيِّنَة أَنَّ هذا الرَّاوي لم يلقَ من روى عنه ، أَو لم يسمع منه » .

فأَبو الأَشعث وثَوْبان كانا في عصرٍ واحدٍ ، بل في بلدٍ واحدٍ فكلاهما عاش في الشَّام ، وكلاهما مات في عهد معاوية ، حيث حُدِّدت سنة وفاة ثوبان بـ ٥٤ هـ .

أما أبو الأشعث فقيل إنه مات في خلافة معاوية ، وخلافة معاوية امتدت من سنة ٤٧ هـ إلى سنة ٦٠ هـ[1] ، فعلى هذا يكون أبو الأَشعث وثَوْبان عاشا معًا في مكانٍ واحدٍ ، وماتا في عصرٍ واحدٍ ، مِمَّا يجعل القلْب يستريح للحُكم بإمكانية لقائهما وبالتَّالي إمكانية التَّشافه بينهما .

إضافة إلى كُلِّ هذا فإِنَّ أَبا الأَشعث قد صرَّح في إِحدى رواياته بالسَّماع فقد ساق له الطَّبراني عدَّة أحاديث عن ثَوْبان كلّها بلفظ عن إِلا حديثًا قال فيه أبو الأشعث : « سمعت ثوبان يقول : حرَّم رسول اللَّه ﷺ التَّخَتُّم بالذَّهب ، والقَسِّيِّ ، وثياب المُعَصْفَر والمُقْدَم ، والنُّمور[2] » .

---

(١) انظر : الذهبي - دول الإسلام : ١ / ٣٤ - ٤٥ .

(٢) أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » : ٢ / ٩٤ رقم ١٤١٨ ، وقال المحقق : قال في المجمع ٥ / ١٤٦ ، وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي متروك . وفي طبعة « الطبراني » المعصفر المُفدم ، وهو تصحيفٌ لم ينتبه له المحقق ، والمُفدَم ؛ هو الثوب المُشبع حمرة كما في النهاية لابن الأثير : ٣ / ٤٢١ .

قلت : سامح اللَّه المحقق ، والهيثمي ، فهو وإن قال عنه النَّسائي متروك ، إلا أَنَّ غيره كان أقل تشدُّدًا منه ، وبخاصَّةٍ في هذا الرجل ، حيث نقل الذهبي في « الميزان » ٤ / ٤٢٢ تضعيف =

ولهذا فإنِّي لا أرى وجهًا للحُكم بعدم سماع أبي الأَشعث من ثَوْبَان .

ورواية أبي الأَشْعَث هذه أخرجها الطَّبراني في « الدعاء » : ٢ / ٧٩٩ رقم ٣١ ، وقال مُحقِّق الكتاب : رجال إسناده ثقاتٌ ، ورواية أبي الأَشعث عن ثَوْبان منقطعةً !! وهو كما قال من حيث ثقات رجاله ، أَمَّا الانقطاع فقد حقَّقتُ الأمر فيه آنفًا ، فالإِسنادُ صحيحٌ إِن شاء اللَّه .

د ـ طريق راشد بن سعد ؛ وهو المقرائي الحمصي ، من ثقات التَّابعين إلا أنَّ الإِمام أحمد[١] ذكر أَنَّه لم يسمع من ثَوْبان ، بالرُّغم من أَنَّ ابن حِبَّان[٢] وابن أبي حاتم[٣] ذكرا ثَوْبان ضمن شيوخه !!

وروايته هذه أخرجها ابن عَدِيٍّ في « الكامل » : ٢ / ٤٤٨ ، وفي إسناده بشر بن عبد اللَّه أبو علي الدارسي ، قال عنه ابن عديٍّ : مُنكر الحديث عن الأثبات ، قال بشر بن عبد الله هذا هو بين الضَّعف أيضًا ، ولم أجد للمتكلِّمين بالرجال فيه جرح ولا تعديل ، ومع ضعفه أقل جُرمًا من بشر بن إبراهيم الأَنصاري ، لأَنَّ بشر بن إبراهيم (...) أَحاديث موضوعة يضعها عليهم بشر بن عبيد إذا روى إِنَّما يروي عن ضعيف مثله أو مجهول ، أو محتمل ، أو يرويه عن يرويه أمثالهم . **فالإِسنادُ إِذًا ضعيفٌ** .

= أبي حاتم وغيره له ، وقال أبو مسهر : كان يزيد بن ربيعة فقيها غير مُتَّهم ، ما ننكر عليه أَنه أدرك أبا الأشعث ، ولكن أخشى عليه سوء الحفظ والوهم ، وقال ابن عدي أرجو أَلَّا بأس به . وقال ابن حِبان في المجروحين : ٣ / ٢٠٤ :كان شيخًا صدوقًا ، إلا أَنَّه اختلط في آخر عمره ، فكان يروى أَشياء مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وفيما وافق الثقات فهو معتبر به لِقدم صدقه قبل اختلاطه .

(١) انظر : ابن أبي حاتم ـ المراسيل : ٥٥ ، والعلائي : جامع التحصيل : ٢١٠ .

(٢) الثقات : ٤ / ٢٣٣ . (٣) الجرح والتعديل : ٣ / ٤٨٣ .

اللفظ الثاني : « مَنْ سَرَّهُ النَّسَأَ في الأَجَلِ ، والزِّيَادَةَ في الرِّزْقِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

أخرجه أحمد في « المسند » : ٥ / ٢٧٩ ، عن محمد بن بكر ، أنا ميمون أَبو محمد المُزني التميمي !! ثنا محمد بن عبّاد المخزومي ، عن ثوبان ... » .

ومحمد بن بكر هذا هو ـ البُرْساني ـ قال عنه أحمد : صالح الحديث وقال ابن معين[١] : حدثنا محمد بن بكر البُرْساني وكان ظريفًا ، وقال عثمان بن سعيد الدَّارمي ، عن يحيى بن معين وأبي داود العِجْلي : ثقة[٢].

أمّا مَيْمون فقد ذكره الذَّهبي فيمن اسمه ميمون .. أبو محمد ، فقال[٣] : شيخ حدّث عنه محمد بن بكر البُرْساني ، لا يُعرف ، أو هو المُزْني ، والمرئي هذا ترجمه الذهبي[٤] وضعَّفَهُ ، ولا أَظنُّه هو .

ولعل الذَّهبي قد وَهِم في ترجمة مَيْمون هذا ، إذ إنَّ الخطيب قد روى هذا الحديث في « موضِّح أوهام الجمع والتَّفريق » : ١ / ٤١٣ من طريق ميمون بن عجلان عن محمد بن عبّاد عن ثوبان ، فما أُبهم في رواية أحمد ، وضَّحَتْهُ رواية الخطيب ، سيما وأنَّ المزي لم يذكر ميمون أبا محمد في رواة محمد بن عباد بل اقتصر على ذكر ميمون بن عَجْلان[٥]، ومَيْمون بن عَجْلان ذكره ابن حجر في

---

(١) التاريخ : ٣ / ١٨٣ رقم ٣٨٤٥ .
(٢) انظر : تهذيب الكمال : ٣ / ١١٧٩ .
(٣) ميزان الاعتدال : ٤ / ٢٣٦ .
(٤) نفس المصدر : ٢ / ٢٣٤ .
(٥) تهذيب الكمال : ٣ / ١٢١٦ .

« تعجيل المنفعة »[1]، وذكر توثيق ابن حِبان له[2].

وبالجملة : **فالإِسناد ضعيفٌ ضعفًا محتملًا ، يصحُّ بالشَّواهد الكثيرةِ** ومنها حديث أَنس وأَحاديث هذا الكِتاب كلها .

○○○○

---

(١) ص ٤١٧ .

(٢) الثقات : ٧ / ٤٧٣ .

ولفظه : « مَنْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفْقِ فَقَدْ أُعْطِيَ حَظَّهُ من خير الدُّنْيا والآخِرَةِ ، وصِلَةُ الرَّحِمِ ، وحُسْنُ الخُلُقِ ، وحُسْنُ الجِوارِ يُعَمِّرَانِ الدِّيَارَ وَيَزِيدانِ فِي الأَعْمَارِ » .

أخرجه أحمد في « المسند » : ٦ / ١٥٩ .

والشَّجري في « الأمالي » : ٢ / ١٢٨ .

والبَيْهقي في « شعب الإيمان » : ١٤ / ١٢٠ .

والسِّلفي في « معجم السَّفَر » : ص ١٩ ، واقتصر على الشّطر الثاني من الحديث ، أي .. « وصلة الرَّحم .. إلى آخر الحديث » .

والرَّافعي في « التَّدوين في أَخبار قَزْوين » : ٣ / ٤٢٠ بمثل لفظ السِّلفي .

وجميعهم رَوَوْه من طريق القاسم عن عائشة ، وإسناده عند أحمد هو التالي : حدثنا عبد الصَّمد بن عبد الوارث ، ثنا محمد بن مِهْزَم ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، ثنا القاسم عن عائشة فذكره .

ومحمد بن مِهْزم هذا هو العَبْدي ، الشَّعَّاب ، أبو عمرو البصري ، قال عنه ابن مَعِين[١]: ثقة ، وقال أَبو حاتم[٢]: ليس به بأسٌ ، وترجمه ابن حجر[٣]وذكر فيه أَقوال ابن أَبي حاتم وابن مَعِين ، وتوثيق ابنِ حبَّان له ، ولم

---

(١) التاريخ : ٣ / ٨٥ رقم ٣٢٥٨ .

(٢) انظر : ابن أبي حاتم ـ الجرح والتعديل : ٨ / ١٠٢ .

(٣) تعجيل المنفعة : ٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

يزد ، فكأنَّه ارتضى هذه الأَقوال . وذكره العراقي[1]، واكتفى بتوثيق ابن مَعينٍ له .

وبقية رجال السَّند ثقاتٌ ، لذا قال ابن حجر في « فتح الباري » : ١٠ / ٤١٥ : وعند أحمد بسندٍ رجاله ثقات عن عائشة مرفوعًا : « صلة الرَّحم ... » الحديث .

وقد ذكر المُنْذِري هذا الحديث في « الترغيب » : ٣ / ٢٢٤ وعلّق عليه قائلًا : رواه أَحمد ، ورواته ثقاتٌ ، إلّا أَنَّ عبد الرحمن بن القاسم لم يسمع من عائشة وأورده الدِّمياطيُّ في « المتجر الرابح » ٣٩١ : وقال : رواه أحمد بإسنادٍ جيدٍ إلا اَنَّ فيه انقطاعًا . وأورده الهَيْثمي كذلك في « مجمع الزوائد » : ٨ / ١٥٣ ، ونقل عبارة المُنْذِري .

قلت : وعبد الرَّحمن لم يُرْسله عن عائشة ، في رواية أحمد ، وفي بقية الرِّوايات ، ولهذا لم يُشر ابن حجر إلى هذه الملاحظة ، واللَّه أعلم .

فبهذا يكون **الحديث حسنًا** ، واللَّه أعلم .

❁ ❁ ❁ ❁

(١) ذيل الكاشف : ٢٥٩ رقم : ١٤٠٧ .

ولفظه : « لَا يَرُدُّ القَضَاءَ إلَّا الدُّعَاءَ ، ولَا يَزِيدُ فِي العُمُرِ إلّا البِرَّ » .

رواه التِّرْمذي في « الجامع الصَّحيح » : ٤ / ٤٤٨ رقم ٢١٣٩ ، وقال : هذا حديث حسن غريب .

والطَّحاوي في « مشكل الآثار » : ٤ / ١٦٩ ، وشرح المشكل : ١٠ / ٧٨ .

والقُضَاعي في « مسند الشهاب » : ٢ / ٣٦ رقم ٨٣٢ ـ ٨٣٣ .

والطَّبراني في « الدُّعاء » : ٢ / ٧٩٩ رقم ٣٠ ، وفي « الكبير » : ٦ / ٢٥١ .

وابن الجوْزِي في « البِرِّ والصِّلة » : ٥٤ باختصار .

كلُّهم أَخرجوه من طريق يحيى بن الضُّرَيس ، عن أبي مَوْدُود ، عن سُليمان التَّيْمي ، عن أبي عُثمان النَّهدي ، عن سلمان ... »

وأبوَ مودود اسمه فِضَّة ، وهو بَصْري مشهورٌ بكنيته ، ضَعَّفهُ أبو حاتم[١]، وقال عنه ابن حجر[٢]: فيه لينٌ ، وذكر الذَّهبيُّ[٣] تضعيف أبي حاتم له حيث قال : ضعَّفه أَبوحاتم يسيرًا . فالحديث بهذا الإسناد فيه ضَعْفٌ ، ولكن الضّعفَ مُحْتملٌ ، يَرْتَقِي بشاهدِ حديث ثَوْبان الذي مرَّ آنفًا ، فيصير حَسنًا .

وقد أورد هذا الحديث المنذريُّ في « الترغيب » : ٢ / ٢٧٣ ، والدِّمياطيُّ في « المتجر الرابح » : ٣٨٨ ، وذكرا كلام التِّرمِذي في تحسين هذا الحديث .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) الجرح والتعديل : ٧ / ٩٣ .
(٢) تقريب التهذيب : ٢ / ١١٢ .
(٣) ميزان الاعتدال : ٣ / ٣٦١ .

ولفظه : « مَنْ اتَّقَىٰ رَبَّهُ وَوَصَلَ رَحِمَهُ أُنْسِئَ لَهُ في أَجَلِهِ ، وَثُرِّيَ مَالُهُ وَأَحَبَّهُ أَهْلُهُ » .

أخرجه البخاري في « الأَدب المُفرد » : ١٢ ، بإسنادين ، من طريق مَغْراء عن ابن عمر .

وابن المبارك في « البِرِّ والصِّلَة » : رقم (١٩٩) و (٢٠١)

وهناد في « الزُّهد » : ٢ / ٤٩١ رقم (١٠٠٨) ولفظه : « إنَّ صِلَةَ الرَّحمِ مَنْسأَةٌ في الأَجَلِ مَحبَّةٌ في الأهل ، مَثْراةٌ في المالِ » .

وابن معين في « التاريخ » : ٣ / ٥٢٥ رقم ٢٥٦٧ .

وهذا الحديث مرويٌّ عن مَغْراء عن ابن عمر ، ومغراء هذا ترجم له ابن حجر[١] فقال : العَبدي ، أبو المُخارق ، مقبولٌ .

وفي هذا عِدَّة مباحث ؛ أحدها في نسبته ، والثَّاني في كنيته ، والثَّالث في مرتبته ، وهذا بيانها .

أولًا : نسبته : ذكر ابن حجر أنَّه عَبْديٌّ ، وهذه النِّسبةُ إمَّا أَن تكون إلى « عبد القيس » كما قال ذلك السَّمْعاني[٢]، أو إلى عبد ياليل ، أَو إلى الوَلاء كما أَضاف ذلك ابن باطيش[٣] . ولم يذكر أحدٌ منهما مَغْراء ضمن من

---

(١) تقريب التهذيب : ٢ / ٢٦٨ .

(٢) الأنساب : ٤ / ١٣٥ .

(٣) التمييز والفصل : ١ / ١٦ ـ ٢٠ .

عُرف بهذه النِّسبة . ثم إنَّ من ذكروا نسبه العَبْدي لم ينسبوه لأيٍّ من عبد القيس ، أو عبد ياليل ، أو حتى الولاء .

بل إنَّ ابن حِبَّان[1] قال : العَبْدي ، من بني عَائذ ، وكذا عند ابن أبي حاتمٍ[2].

وعلى هذا : فيجب أن تكون نسبتُه العَيْذِيّ ـ بالياء ، لا العَبْدي ، وعلى هذا الوجه ذكر المزي[3] ، وقال : العَيْذِيّ من بني عائذٍ ، وابن حجر في « تبصير المنتبه بتحرير المشتبه »[4] ؛ عندما ميّز بين العَبْديِّ ، والعَيْذِيِّ .

فعلىٰ هذا : تكون نسبته العَيْذيَّ .

ثانيًا : كُنيته ؛ ذكر ابن حجر[5] وغيره كابن أبي حاتم[6]، وابن حِبَّان[7] والذَّهبي[8]، أن كنية مَغراء أبو المُخارق ، لكنَّ ابن معين[9] كنّاه أَبا البَخْتري وتابعه على ذلك الدُّولابي[10] حيث ذكر هذا الحديث بإسناد يحيى ، ثُمَّ ذكر قول يحيى أَن اسم أبي البختري مَغْراء ، وليس هو صاحب علي . ثُمَّ عاد الدُّولابي فذكر مَغْراء هذا في مكان آخر وكنَّاه أبا المخارق ، فقال[11]:

---

(١) الثقات : ٥ / ٤٦٤ .

(٢) الجرح والتعديل : ٨ / ٤٢٩ وقال : من بني عائذ ، ويقال : العبدي . فكأنه يُضعفها .

(٣) تهذيب الكمال : ٣ / ١٣٥٩ .

(٤) ٣ / ٩٨٥ .

(٥) تقريب التهذيب : ٢ / ٢٦٨ .

(٦) الجرح والتعديل : ٨ / ٤٢٩ .

(٧) الثقات : ٥ / ٤٦٤ .

(٨) ميزان الاعتدال : ٤ / ١٥٨ .

(٩) التاريخ : ٤ / ١٤ رقم ٢٨٩٧ .

(١٠) الكنى : ١ / ١٢٦ .

(١١) الكنى : ٢ / ١٠٨ .

وأبو مخارق مَغْراء العَبْديّ ، أما مُسلم[1] فقد ذكره بكنية أَبي المخارق فحسبُ .

وبذلك يتبيّن أن كنية مغراء هذا أبو المخارق ، ولا أعلم مستند ابن معينٍ في قوله ، فلعل له كنيتين ، واللّه أعلم .

ملحوظة : روى التِّرمذي[2] في جامعه حديثًا لابن عمر من طريق أبي المخارق ، وعقب بِقوْله وأبو المخارق ليس بمعروف وبناءً على ذلك قال ابن حجر[3] : أبو المخارق مجهولٌ ، وأَظنُّه مغراء نفسه ، وكذا ترجمه الذَّهبي[4] وأثبت إشارة « ت » أمامه ، أي أخرج له التِّرمذي ، وأهمل ما سواه ، وليس لذكر أبى المخارق في هذا الحديث معنى ، إذ أثبت الحفاظ أنَّه خطأ ، فقد ذكر المِزّي[5] بعد سياقه حديث التِّرمذي : هكذا قال وهو خطأٌ ، رواه منجاب بن الحارث ، عن علي بن مسهر عن الفضل بن يزيد الثُّمالي ، عن أبي العجلان المُحاربي ، عن ابن عمر ، وكذلك رواه أبو عقيل الثَّقفي ومروان ابن معاوية الفَزَّاري ، والفضل بن يزيد ، وهو الصَّواب ، والخطأ في ذلك إمّا من التِّرمذي ، وإمّا من شيخه ، واللّه أعلم .

ثالثًا : مرتبته ؛ ذكر ابن حجر[6] في التَّقريب إنَّه مقبولٌ ، وهذه المرتبة

(١) الكنى والأسماء : ١٨٤ ، وهذا ما رجَّحه البخاري أيضًا في « التاريخ الكبير » : ٨ / ٦٥ .

(٢) قال التِّرمذي : ٤ / ٧٠٤ رقم ٢٥٨٠ : حدثنا هناد ، حدثنا علي بن مسهر ، عن الفضل بن يزيد ، عن أبي المخارق ، عن ابن عمر قال قال رسول اللّه ﷺ : « إن الكافر ليسحب لسانه الفرسخ والفرسخين يتوطؤه الناسُ » .

(٣) تقريب التهذيب : ٢ / ٤٧٠ .

(٤) لسان الميزان : ٤ / ١٥٨ .

(٥) تهذيب الكمال : ٣ / ١٦٢٦ .

(٦) تقريب التهذيب : ٢ / ١٦٨ .

يجعلها ابن حجر[1]لمن ليس له كثير حديثٍ ، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أَجله ، أَي إنَّه يصلح للمتابعة ، ويطلق هذا اللفظ كثيرًا على من وثقه ابن حِبّان وحده ، ومغراء ممن وثقه ابن حبان[2]، ووافق العجلي[3]ابنَ حِبَّان على توثيقِهِ ، ولم أَجد للقدماء كلامًا فيه ، بل لم أجد فيه تجريحًا إلا ما ذكره الذَّهبي[4]بقوله : تُكلِّمَ فيه ، ولم يذكر من تكلّم فيه ، بل ولا طبيعة هذا الجرح .

ولعل الذَّهبي اعتمد على طعن عبد الحق فيه[5]، وإن طعن فيه عبد الحق فقد طعن فيه بغير حجة ، لهذا تولى ابن القطان الرَّد عليه فقال : ولا يعرف فيه تجريحٌ .

فإن قيل : إنَّ مَغْراء غير معروف ، فينطبق عليه اسم الجهالة ، **فيُرَدُّ** على هذا بأنَّ ابن حبان وثقه ، ثُمَّ إِنَّ بعض الحفّاظ الكبار قد رووا عنه ، كالأَعمش ، وأبي إسحاق السَّبيعي ، وابنه ، وغيرهم . هذا بالإضافة إلى أَنَّه لم يُخالف ، **فحديثه حسنٌ** إن شاء اللَّه .

لذا لا نستطيع إلا أَنْ نعجب من قول المناوي[6]: وأبو المخارق هو مغراء العبدي ، وهو ضعيفٌ ، فنطالبه بالدَّليل ولن يستطيع .

---

(١) نفسه : ١ / ٥ .

(٢) الثقات : ٥ / ٤٦٤ .

(٣) تاريخ الثِّقات : ٤٣٦ .

(٤) ميزان الاعتدال : ٤ / ١٥٨ .

(٥) انظر هذه الأقوال وردّها عند ابن حجر ـ تهذيب التهذيب : ١٠ / ٢٢٨ .

(٦) انظر : فيض القدير : ٢ / ٣٨٠ .

أَمَّا عن حكم العِراقي وابن حجر على حديث التِّرمذي الذي مرّ آنفًا بالضعف ، فهو لأجل الاختلاف وليس لأجل مَغْراء ، واللَّه أعلم .

لذا أراني غير مُحْتفلٍ لكلمة الذَّهبي ، وقول المَنَاوي في تضعيفه ، لأنَّه بلا حجة ولا دليلٍ ولا نقلٍ .

وراويه عن مَغراء أبو إِسحاق السَّبِيعي ، وهو وإنْ كان ثقةً إلا إِنَّهم ادعوا عليه اختلاطًا وَتغيُّرًا ، والرَّاوي عن أبي إسحاق سفيان كما جاء في كُلِّ المصادر التي خرّجت الحديث ـ هكذا دون تحديد ـ فيحتمل الأمر أن يكون الرَّاوي هنا أحَد السُّفيانين ؛ ابن عُيينة ، أو الثَّوري ، وهما ثِقتان ، ثبتان ، حافظان ، إلّا أَنَّ روايتهما عن أَبي إِسحاق ليست سواء ، إذ ذكر ابن الكيال[1] أَنّ ابن عُيَينة خاصَّةً قد سمع منه بعد الاختلاط ، وهذا ما لم يُقل عن الثَّوريِّ .

وقد حاولت التَّرجيح ؛ وذلك من خلال تراجم الذين رووا هذا الحديث عن سفيان ، فوجدته عند البخاري : محمد بن كثير العبدي ، وعند ابن المبارك : المُؤَمَّل بن إسماعيل وعند ابن مَعين ابن نُمير ، وهذه الخلاصة :

لم ينّص المزّي[2] على سماع محمد بن كثير من سفيان بن عُيينة ، بل اقتصر على ذكر الثَّوري ، أَمَّا المؤمل فهو ابن إسماعيل بن عبد الرحمن ، روى عن ابن عُيينة والثَّوريِّ ، لكن المزي[3] قال : وهو معروف بالرواية عن سفيان الثوري . وبقي ابن نُمير وهو عبد اللَّه بن نمير الهمذاني .

---

(١) الكواكب : النيِّرات : ٣٤٩ ـ ٣٥٠ .

(٢) تهذيب الكمال : ٣ / ١٢٦٢ .

(٣) نفس المصدر : ٣ / ١٣٩٥ .

وذكر المزي[1] روايته عن الثَّوري وحده ، لذا ترجح أنَّ سفيان المراد بهذا الحديث هو الثَّوري ، فيزول المحذور .

ثُمّ إنَّ لأبي إسحاق السَّبيعي متابعًا كما في رواية البُخاري الثَّانية في « الأدب المفرد » حيث تابعه ابنه يونس ، فرواه عن مَغراء به .

والخلاصة : إنني أستطيع أَنْ أقول مُطمئنًا أنَّ هذا الحديث من هذه الطريق لا ينزل عن **درجة الحسن** ، واللَّه الموفق .

(١) نفس المصدر : ٢ / ٧٤٩ .

ولفظه : لقيتُ رسولَ اللَّه ﷺ يومًا فبدرته ، فأخذتُ بيده ، أو بدرني فأخذ بيدي فقال : « يَا عُقْبَةُ أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَفْضَلِ أَخْلَاق أَهْل الدُّنيَا ، وَأَهْل الآخرَة ؟ تصلُ مَنْ قَطعَكَ ، وتُعطِي مَنْ حَرَمَكَ ، وَتَعْفُو عَمَّن ظَلَمَكَ (أَلَا مَنْ) أحبَّ أَنْ يُبْسَط لَهُ فِي رِزْقِهِ ، وَيُمَدَّ لَهُ فِي عُمُرِهِ ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ ، وَلْيَصِلْ ذَا رَحِمَهُ » .

أخرجه الطَّبراني في « المعجم الكبير » : ١ / ٢٣٦

والحاكم في « المستدرك » : ٤ / ١٦١ ـ ١٦٢ ، ولم يُعلِّق عليه ، وكذا سكت عنه الذَّهبي في « التلخيص » .

والبَيْهقي في « شُعب الإيمان » : ١٤ / ١٠٩ .

والبَغوي في « شرح السُّنة » : ١٣ / ٣١ .

قلت : وكُلُّهم ـ خلا الحاكم ـ رَوَوْه من طريق عُبيد اللَّه بن زَحْرٍ ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، عن عُقبة .

وهذا **إسنادٌ ضعيفٌ ، بل ضعيفٌ جدًا** ، فَعُبيد اللَّه بن زحْر ، الضَّمْري الأفريقي ، فهو وإن قال عنه ابن حجر[(١)]: صدوق يُخطيء إلا أن فيه ضعفًا غير مخفيٍّ ، فقد قال عنه ابن معين[(٢)]: ليس بشيء ، وقال ابن حِبّان[(٣)] :

---

(١) تقريب التهذيب : ١ / ٥٣٣ .

(٢) التاريخ : ٤ / ٤٢٦ .

(٣) المجروحين : ٢ / ٦٢ ـ ٦٣ .

يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطّامات ، وصدّقه أبو زُرْعة ، وضعّفَه ابن حنبل ، وقال عنه علي بن المديني : منكر الحديث[1] .

فرجُلٌ هذه حاله ، تضعيفه هو المعتمد ، ثم إن عُبيد اللّه - يروى عن علي ابن يزيد الأَلهاني ، قال عنه البخاري[2]: منكر الحديث ، وتركه النّسائي[3] وضعّفه الدّارقطني[4]، أمّا القاسم ، فإنَّه الدِّمشقي ، وإن كان ضعّفهُ بعضهم إلا إنَّه يَصْدُق عليه وصف ابن حجر له بالصدوق .

واجتماع هؤلاء الثلاثة في هذا الحديث مُضَعِّفٌ له ، وقد ذكر الدّارقطني[5]أَنَّ هذه نسخةٌ باطلةٌ تُروى بإسنادٍ واحدٍ ، أمّا ابن حِبّان فقال[6]: وإذا اجتمع في إسنادٍ خبر عُبيد اللّه بن زَحْر ، وعليّ بن يزيد ، والقاسم أَبو عبد الرحمن لا يكون متنَ ذلك الخبر ، إلا مّا عملت أيديهم ، فلا يحلُّ الاحتجاج بهذه الصَّحيفة .

وأقل ما يمكن أَن يقال على هذا الإسناد إذًا إنَّه ضعيفٌ ، وإن كنت استفظع أن أذكر عنه ما ذكر ابن حِبَّان .

أمّا اسناد الحاكم فهو عن عُبيد اللّه بن زَحْر ، عن القاسم ، عن عقبه

---

(١) انظر هذه الأقوال : ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل : ٥ / ٣١٦ .

(٢) الضعفاء الصغير : ص ١٦٧ رقم ٢٥٥ .

(٣) الضعفاءُ والمتروكون : رقم ١٧٠ .

(٤) الضعفاء والمتروكون : رقم ٤٠٧ .

(٥) الضعفاء والمتروكين : ص ٣٣٦ رقم ٣٢٧ .

(٦) المجروحين : ٢ / ٦٧ .

مرفوعًا . وهذا الإسناد وإن سكت عنه الحاكم ، والذَّهبيُّ ، إلا إنه ضعيفٌ فعُبيد اللَّه يروي عن القاسم ، في هذه الرِّواية ، لكن رواية عبيد اللَّه بهذا الإسناد معروفة عن علي بن يزيد ، ثم إني لم أجد من ذكر رواية عُبيد اللَّه بن زَحْر عن القاسم ، ولا من ذكر عُبيد اللَّه في تلاميذ القاسم .

أَمَّا القاسم ، فقد ذكر المِزِّيُّ[1] عقبة ضمن شيوخه ، ثُمَّ قال : قيل لم يسمع من أَحدٍ من الصَّحابة سوى أبي أُمامة ، وكذا عند العَلائي[2] .

وعلى هذا : فإنَّ هذه الرِّواية بهذا الإسناد ليست سليمة لما أسلفت من بيان درجة إسنادها أَولًا ، ثُمَّ بيان الإِرسال الواقع فيها واللَّه أعلم .

والشَّطر الأَول من الأَحاديث مرويٌّ عن عقبة بإِسنادٍ آخر عند أَحمد : ٤ / ١٥٨ بلفظ : « يا عُقْبة صِلْ مَنْ قَطَعَكَ ، وَأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ ، واعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَك ... » .

وهذا **إسنادٌ رجاله ثقات** كما قال المُنذري في « الترغيب » : ٣ / ٢٢٧ وقال الدِّمياطي في « المتجر الرابح » : ٣٩٣ رواه أحمد بإِسنادٍ جيدٍ .

أَمَّا الشَّطْر الثاني الذي فيه نصٌّ على زيادة العمر فله شواهد من أحاديث ثَلاثة عشر صحابيًا أو أكثر ، وأغلبها صحيحٌ .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) تهذيب الكمال : ٢ / ١١١١ .

(٢) التحصيل في أحكام المراسيل : ٣١٠ .

١٠ ـ حديث رافع بن مَكِيث الجُهني

○ قال ابن عبد البرّ[١] : أَخو جُنْدُب بن مَكِيث ، شَهِدَ الحُدَيْبِيّة .

وقال ابن حجر[٢]: شهد بيعة الرِّضوان ، وكان أحد من يحمل أَلوية جُهَيْنَة يوم الفتح ، واستعمله النّبي ﷺ على صَدقات قومِهِ ، وشهد الجابية مع عمر ، له عند أبي داود حديث من طريق ولده الحارث عليه في حُسْنِ المَلَكة .

قلت : ولعلَّ ليس له إِلّا هذا الحديث ، إِذ لم يُخْرِج له الإِمام أَحمد إلا حديثًا واحدًا ، وكذا الطَّبراني في « الكبير » ، وعدَّه بقيُّ بن مَخْلدٍ[٣] من أَصحاب الواحد ـ أي أصحاب الحديث الواحد ـ .

ولفظ حديثه : « حُسنُ الخُلُقِ نَمَاءٌ ، وَسُوءُ الخُلُقِ شُؤمٌ ، وَالبِرُّ زِيَادَة فِي العُمْرِ ، وَالصَّدَقَةُ تَمْنَعُ مَيْتَةَ السُّوءِ » .

أَخرجه عبد الرَّزاق في « المصنّف » : ١١ / ١٣١ ـ ١٣٢ رقم (٢٠١١٨) ولفظه : « حُسْنُ المَلَكةِ نَمَاءٌ » .

وأَحمد في « المسند » : ٣ / ٥٠٢ .

وابن أبي عاصم في « الآحاد والمثاني » : ٥ / ٢٥ رقم (٢٥٦٢)

والطبراني في « المعجم الكبير » : ٥ / ١٧ ، رقم (٤٤٥١) ، ولفظه كلفظ عبد الرَّزاق .

---

(١) الاستيعاب : ١ / ٥٠٠ .

(٢) الإصابة في معرفة الصحابة : ١ / ٤١٩ .

(٣) أنظر : أكرم العمري ـ بقي بن مخلد : ١٥٧ .

وقد رَوَوْه جميعًا من طريق مَعْمَر ، عن عُثمان بن زُفر ، عن بعض بني رافع بن مَكيث ، عن رافع بن مَكِيث ، وفيه هبهمٌ وهو قوله بعض بني رافعٍ .

وقد ذهب ابن حجر[1] إلى أنَّ المبهم هو محمد بن خالد بن رافع ، وكذا ذكر العراقي[2]، ولعلَّهما اعتمدا على روايتي أبي داود للحديث حيث رواه أَوَّلًا : ٤ / ٣٤١ رقم (٥١٦٢) بهذا الإسناد .

ثُمَّ رواه مَرَّة أُخرى رقم (٥١٦٣) عن عثمان بن زُفر ، عن محمد بن خالد بن رافع بن مكيث ، عن عمَّه الحارث فرفعه : وقد علق المُنْذِري[3] على الحديثين فقال عن الأَول : فيه مجهولٌ ، وعن الثَّاني : مرسلٌ ، الحارث ابن رافع تابعيٌّ ، وفي إسناده بقية بن الوليد فيه مقالٌ . وروى أَبو يَعْلى الحديث بمثل رواية أبي داود أي إنَّه اقتصر على الشَّطْر الأَوَّل منه دون قوله : « والبِر زيادة ... الخ » . وذلك في « المسند » : ٢ / ٢١١ .

وعلى كُلِّ حالٍ : لو ثبت أنَّ الرَّاوي محمد بن خالد ، **فإنَّ الإسناد سيكون حَسنًا** ؛ لأَنَّ محمدًا هذا ذكره ابن حِبَّان في الثِّقات[4]، وإنْ لم يكن هو فَضَعْفُه ـ يسيرٌ محتملٌ ، ويشهد للحديث أحاديث كثيرةٌ كما مرَّ وسيأتي .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) تقريب التهذيب : ٢ / ٥٧٩ .

(٢) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد : ٢ / ٨٨٥ رقم ٣٤٥ .

(٣) مختصر أبي داود : ٨ / ٤٩ .

(٤) ٧ / ٤٠٨ .

ولفظه : « سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقول : « كَانَ فِيما أَعْطَى اللَّهُ موسَى فِي الأَلْوَاحِ ؛ الأَوَّلُ : اُشْكُر لي وَلِوَالِدَيْكَ أَقِكَ المَتَالِفَ ، وأُنسِئْ فِي عُمْرِكَ ، وأُحْيِيَكَ حَياةً طَيِّبَةً ، وَأَقْلِبَكَ إِلى خَيْرٍ منها » .

أخرجه ابن شاهين في « الترغيب » : ٢٨٢ رقم (٢٩٩) .

وأورده الدَّيلمي في « فردوس الأَخبار » : ٣ / ٢٧٠ ، رقم (٤٨٠٦) ، والسُّيوطي في « الجامع الكبير » : رقم (١٦٤٥٩) العدد الأَول من الجزء الثالث ص ٦٢ . وعزاه للدَّيلمي . وأورده كذلك المُتَّقِي الهِنْدي في « كنز العُمّال » : رقم (٣٤٨٧) وعزاه للدَّيلمي .

قلت : وإسناد ابن شاهين ، **إسنادٌ ضعيف** ، فيه يحيى بن سابق المدني ، قال عنه أبو حاتم[١]: ليس بقويٍّ ، وقال أبو زرعة : كوفيٌّ ليِّنٌ . وقال ابن حبان [٢]يروي الموضوعات عن الثِّقات ، وقال أبو نعيم[٣]: حدَّث عن موسى بن عُقْبة ، وأبي حَازم ، وابن المُنْكدر ، موضوعات . وأَنَا أَميل إلى قولي أبي حاتمٍ وأبي زُرْعةَ والاكتفاء بتضعيفه ، لأَنَّهما أقرب زمانيًا إلى يحيى هذا ، أمَّا ابن حبان وأبو نعيم فبينهما وبينه أجيالٌ . لذا كان خلاصة رأي الذَّهبيِّ فيه[٤] : قال أبو حاتم ليس بقويٍّ ، وضعَّفَه غيره .

---

(١) الجرح والتعديل : ٩ / ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٢) المجروحين : ٣ / ١١٤ ـ ١١٥ .

(٣) الضعفاء : ١٦٣ رقم ٢٧٥ .

(٤) المغني في الضعفاء : ٢ / ٧٣٥ رقم ٦٩٦٨ .

وفي الإِسناد أَيضًا خيثمة بن خَليفة ، وهو ضعيف كذلك ، كما نقل الذَّهبي[1] تضعيفه عن الأَزديِّ . **فالإِسناد إذًا ضعيفٌ** .

❁ ❁ ❁ ❁

(١) ميزان الاعتدال : ١ / ٦٦٩ ، والمغني في الضعفاء : ١ / ٢١٥ رقم ١٩٧١ .

١٢ ـ حديث مُعاذ بن أنس الجُهني ـ رضي الله عنه

○ ذكره ابن حجر[١] ، وابن عبد البر[٢] في الصَّحابة .

وقال ابن حجرٍ : حليفُ الأَنصار ، قال أبو سعيد بن يونس ، صحابيٌّ كان بمصرَ والشَّام قد ذكر فيهما . روى عن النَّبي ﷺ أحاديث ، ذكر بقي[٣] أَنَّ له ثلاثين حديثًا ، وذكر العُمريُّ أَنَّ له في مسند أحمد نحو خمسين حديثًا .

قلت : وروىٰ له الطبراني[٤] ثلاثةً وستين حديثًا !!

ولفظه حديثه : « مَنْ بَرَّ وَالِدَيْه ، طُوبَى لَهُ زَادَ اللَّه ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فِي عُمْرِهِ » .

أخرجه البُخاري في « الأدب المفرد » : ص ٦ .

وابن وهب في « الجامع » : ١ / ١٧٨ ـ ١٧٩ رقم (١١١) .

وأبو يعلى في « المسند » : ٢ / ١٨٠ والمفاريد : ٢٨ رقم (١٢)

والطَّبراني في « المعجم الكبير » : ٢٠ / ١٦٤ .

والحاكم في « المستدرك » : ٤ / ١٥٤ وقال : صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه ، ووافقه الذَّهبي !! بالرُّغم من أنَّه ضعَّفَ زبان كما سيمرُّ بعد قليلٍ .

والبَيْهقي في « شعب الإيمان » : ١٣ / ٥٥٥ .

---

(١) الإصابة : ٣ / ٤٢٦ .

(٢) الاستيعاب : ٣ / ٣٦٦ .

(٣) انظر : بقي بن مخلد : ٨٨ .

(٤) انظر : المعجم الكبير : ٢٠ / ١٤٩ ـ ١٦٣ .

والأَصْبهَاني في « الترغيب » : ١ / ٢٨٠ رقم (٤٤٥) .

وابن الجَوْزي في « البر والصِّلة » : ص ٥٣ ، وفيه سهيل بن معاذ عن أَبيه والصواب : سهل .

كلهم رَوَوْه من طريق زَبانِ بن فائد ، عن سهل بن معاذ ، عن أبيه ، وقد أخرجه كذلك الشَّجري في « الأَمالي » : ٤ / ١١٨ ، وجاء في إِسنادِهِ : زياد بن مالك ، عن سهل بن معاذ ، عن أنس الجُهَني عن أَبيه . وأَغلبُ الظَّنِّ أَنَّ زياد بن مالك تحريفٌ عن زبان بن فائد ، وهناك تصحيفٌ آخر عندما ذكر سهل بن معاذ فقال عن أنس الجُهني ، والصَّواب ابن أنس الجُهني ، عن أبيه .

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ، إذ إنَّ زبان بن فائد ضعيفٌ ، كما ذكر ذلك غير واحدٍ ، فقال ابن حجر[١] : ضعيف مع صلاحِهِ وعبادته . ونقل ابن أبي حاتم[٢]عن أبيه قوله : صالح الحديث ، ونقل تضعيف ابن معِينٍ له ، وقول أحمد : أحاديثه مناكير .

وقال ابن حبّان[٣] : منكر الحديث جدًا . وخُلاصة الرأي فيه . إنَّه لا يصل إلى ما ذكره ابن حِبَّان ، لكنَّه لا يرتفع عن درجة الضَّعف ، إذ إنَّ الذَّهبي[٤]عندما ذكر خلاصة رأيه فيه قال : « ضعيفٌ ، وقال أبو حاتم :

---

(١) تقريب التهذيب : ١ / ٢٥٧ .

(٢) الجرح والتعديل : ٣ / ٦١٦ .

(٣) المجروحين : ١ / ٣٠٩ .

(٤) المغني في الضُّعفاء : ١ / ٢٣٦ .

صالح الحديث » .

أمَّا سهل بن معاذ : فقد تُكُلِّم فيه أيضًا ، حيث ضعَّفه ابن مَعِينٍ كما ذكر ذلك الذهبي[١]، والمزي[٢]، وذكره ابن حِبّان في الثِّقات[٣]وقال : لا يُعتبر حِديثه ما كان من رواية زبان بن فائدٍ عنه . وذكر ابن حِبَّان في موضع آخر[٤] أَنَّ رواية زبان عن سهل هو من نسخة كأَنَّها موضوعةٌ .

وقال ابن عبد البَرِّ[٥] : وسهل بن مُعاذٍ ليِّنُ الحديث ، إلّا أنَّ أحاديثه حِسانٌ في الرَّغائب والفَضَائل .

وأورد الهيثمي هذا الحديث في « مجمع الزوائد » : ٨ / ١٣٧ وذكر أَنَّ فيه زبان بن فائد ، كما ذكره المُنْذِري في « الترغيب » : ٣ / ٢١٥ ونقل تصحيح الحاكم له ولم يَزِدْ .

فالحديث واللَّه أعلم **ضعيفٌ** ، ليس إلا ، ولا أَظنُّه يصل إلى حدِّ النَّكارة ، أَو الضَّعف الشَّديد ، بل إنَّ هذا الحديث يصلح أَنْ يُعدَّ ضمن الشواهد للباب .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) ميزان الاعتدال : ٢ / ٢٤١ .

(٢) تهذيب الكمال : ١ / ٥٥٧ .

(٣) ٤ / ٣٢١ .

(٤) المجروحين : ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٥) الاستيعاب : ٣ / ٣٦٦ .

١٣ ـ حديث عبد الرّحمن بن أَبي عقيل ـ رضي الله عنه

○ عبد الرحمن بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن معتب الثقفي .

ذكره ابن حجر فى الإصابة[١] .

وقال ابن عبد البر[٢] : وصحبة عبد الرحمن بن أبي عقيل صحيحةٌ .

وذكره خليفة[٣] في أهل الطائف من أصحاب النَّبيِّ ﷺ .

ولفظ حديثه : « مَنْ سَرّهُ أَنْ يُمَدَّ لَهُ فِي عُمرِهِ ، وَيُوسّعَ لَهُ فِي رِزْقِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

أَخرجه الحارث بن أَبي أُسامة في « مسنده » ، انظر : « بغية الباحث » : ٢ / ٨٤٩ ، وقال مُحقِّق الكتاب : رجاله ثِقات .

ولم يذكره ابن حجر في « المطالب العالية » مع أَنَّه على شرط الكتاب .

وهذا اللفظ صحَّ عن عددٍ من الصَّحابة .

○ ○ ○ ○

---

(١) ٢ / ٤١١ .

(٢) الاستيعاب : ٢ / ٤١٧ .

(٣) الطبقات : ٢٨٥ .

ولفظه : « **صِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي العُمْرِ ، وصَدَقَةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ** » .

أَخرجه القُضَاعي في « مسند الشِّهاب » : ١ / ٩٣ ، رقم (١٠٠) ، قال محقِّق الكتاب : والحديث وإن كان في إِسناده أحمد بن نصر بن حمّاد قال الذَّهبي فيه : روى حديثًا منكرًا جدًا وغيره ، فله شواهد يصحُّ بها .

قلت : نعم قال الذهبي[١] في أحمد بن نصر هذا الكلام ، ولكنَّه ساق الحديث المُنكر ، وهو ليس حديث الباب هذا ، ثُمَّ إِنِّي لم أَجد من صنَّف في الضُّعفاء قد أتى على ذِكْر هذا الرَّجل ، بل إنَّ الذَّهبي نفسه لم يذكره في كتابه عن الضعفاء ، لكنّ الضَّعيف المذكور بالضَّعْفِ هو والده نصر بن حمَّاد البَجَلي ، حيث ذكره الدَّارقطني في الضُّعفاء[٢] ، وقال البُخاري[٣] : يتكلَّمون فيه . وذكره ابن حِبَّان[٤] فقال : روى عنه العِراقيون ، كان من الحُفَّاظ ، ولكنَّه كان يُخطئ كثيرًا وَيهِمُ في الأَسانيد حتى يأتي بالأَشياء كأَنَّها مقلوبة ، فلّما كَثُر ذلك منه بَطُل الاحتجاج به إِذا انفرد .

إِذًا فالضَّعيفُ هو نصر بن حمَّاد ، ولكنَّ ضَعْفَه ليس شديدًا ، وللحديث شواهد كثيرة يرتقي بها إِنْ شاء اللَّه .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) ميزان الاعتدال : ١ / ١٦١ .

(٢) الضعفاء والمتروكون : رقم ٥٤٦ .

(٣) الضعفاء الصغير : ٢٣٦ رقم ٣٧٣ .

(٤) المجروحين : ٣ / ٥٤ .

١٥ ـ حديث معاوية بن حِيَدة ـ رضي الله عنه

وهو معاوية بن حِيدةَ بن معاوية القُشَيْريّ ، جدُّ بَهْز بن حَكيم بن مُعاوية الّذي يروي عن أبيه عن جدِّه .

قال ابن سعدٍ : وفِد على النَّبيِّ ﷺ ، فأسلم وصَحِبَهُ وسأله عن أَشياء وروى عنه أَحاديث . معدودٌ في أهل البصرة ، غزا خُراسان ومات بها كذا قال ابن عبد البَرِّ .

ولفظ حديثه : « صَنَائِعُ المَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ ، وَإِنَّ صَدَقَةَ السِّرِّ تُطْفِئُ غضب الرَّبِّ ، وَإِنَّ صِلَةَ الرَّحم تَزِيدُ فِي العُمْرِ ، وتَنفِي الفَقْرَ » .

أخرجه الطَّبراني في « المعجم الأوسط » : ١ / ٥١٣ ، وقال : لم يرو هذا الحديث عن بهزٍ إلا الأصبغ ، ولا عن الأصبغ إلا صدقة ، تفرَّد به عمرو .

والقُضَاعيُّ في « مسند الشِّهاب » : ١ / ٩٤ رقم ١٠٢

والنَّهرواني في « الجليس الصَّالح » : ١ / ٢٣٣ .

والمقدسي في « مسموعات مرو » كما ذكر ذلك الأَلباني في « السلسلة الصَّحيحة » رقم (١٩٠٨) .

وأورده الهيثمي في « مجمع البحرين » : ٥ / ٢١٨ ـ ٢١٩ رقم (٢٩٥) ، وفي « مجمع الزوائد » ٣ / ١١٥ .

❁ ❁ ❁ ❁

واسمه سعد بن مالك ، رضي اللَّه عنه .

رُوي هذا الحديث عن أبي سعيد بثلاثةِ أَلفاظٍ هذا تفصيلها :

اللّفظ الأول : « يَا ابْنَ آدَمَ ، ابرر وَالِدَيْكَ وصِلْ رَحِمَكَ يُيَسَّرُ لَكَ يُسْرَكَ ، ويُمَدُّ لَكَ فِي عُمْرِك وأَطِعْ رَبَّكَ تُسَمَّى عَاقِلًا ، وَلَا تَعْصِهِ فَتُسمّى جَاهلًا » .

وهو نفس لفظ حديث أَبي هُريرة .

أَخرجه الحارث بن أبي أسامة في « المسند » كما في « بغية الباحث » : ٢ / ٨١٣

وابن الجَوْزِي في « البرِّ والصِّلة » : ٥٤ .

وفي إسناد الحديث داود بن المُحبِّر ، وهو متروكٌ[١]، بل إنَّ أَحاديث العَقْل والذي هذا أَحدها أَشدُّ ضَعْفًا من غيرها إذ جاءت من طريقه لما أُلصِقَ به من تُهمة وضع كتاب العقل ، وقد كنت ذكرت[٢] رَدَّ الشيخ عبد العزيز الغُماري[٣] على الكَوْثريِّ عندما ترجم لداود هذا ووصفه بقوله : جاز القَنطرة .

اللفظ الثاني : « إِنَّ حُسْنَ الخُلُق وَبِرَّ الوَالِدَيْنَ وَصِلَةَ الرَّحم يَزِدْنَ فِي الأَعْمَارِ ، ويُعَمِّرنَ الدِّيَارَ ، ويُكَثِّرْنَ الأَمْوالَ ، وَإِنْ كَانَ القَوْمُ فُجّارًا » .

أخرجه الأصبهاني في « التَّرغيب والتَّرهيب » : ١ / ٢٢٠ رقم ٤٤١ .

---

(١) انظر : الذهبي ـ ميزان الاعتدال : ٣ / ٦٨ .

(٢) الجرح والتعديل : ٧ / ٢٠ .

(٣) التّهاني في التَّعقيب على موضوعات الصَّغاني ، وانظر : مقدمة « العقل » لابن أبي الدنيا : ١٧ .

وإسناده ضعيف .

وهذا **إسنادٌ واهٍ جدًا** ، فيه عِصْمة بن محمد الأنصاري ، كذَّبه ابن معين[1] ، وقال أبو حاتم[2] : ليس بقويٍّ . وهذا كافٍ في سقوط هذا الإسناد .

لكن هذا المتن له شواهد من أحاديث عائشة ، وأبي هُريرة ، وابن عباس .

اللفظ الثالث : « صَدَقةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غضب الرَّب ، وصِلة الرَّحم تَزِيدُ في العُمُرِ ، وفِعلُ المعروف يَقِي مَصَارعَ السُّوءِ » .

أخرجه البَيْهقي في « شعب الإيمان » : ٧ / ٥٥ ـ ٥٦ رقم (٣١٦٨) .

وإسنادُه ضعيف فيه الوَاقِديُّ ، وغيره ممَّن لا يُعرف كما قال المحقق .

وأورده الألباني في « السِّلسلة الصحيحة » : ٤ / ٥٣٥ ـ ٥٣٦ رقم (١٩٠٨) وعزاه للعسكري في « السَّرائر » : ١٣٩ / ١ ـ ٢ . وذكر أَنَّ فيه أبا هارون العَبْدي وهو متروكٌ ، والحارث النميري وقال : لم أعرفه .

فالحديث من هذه الطَّريق **ضعيفٌ أَيضًا ، لكنَّ شواهده كثيرة فيرتقي بها .**

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) انظر : العقيلي ـ الضعفاء الكبير : ٣ / ٣٤٠ ، فقد روى هذا عنه .

(٢) الجرح والتعديل : ٧ / ٢٠ .

○ واسمه : صُدَي بن عَجْلان .

ولفظ حديثه : « صَنَائِعُ المَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ ، وَصَدقَةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي العُمْرِ » .

أَخرجه الطَّبراني في « المعجم الكبير » : ٨ / ٢٦١ رقم (٨٠١٤) وأورده الهيثمي في « مجمع الزَّوائد » : ٣ / ١١٥ وقال : وإِسنادُه حسنٌ .

وأُبي النَّرسي في « قضاء حوائج الإخوان » : ٤٥ رقم (٧) من طريق الحسن بن علي الجوهري ثنا أبو الحسن علي بن محمد بن لؤلؤ الورَّاق ، ثنا أبو بكر محمد بن عبد السَّلام بالبصرة ، ثنا عيسى بن شعيب ، ثنا حفص ابن سليمان ، عن يزيد بن عبد الرحمن عن أبيه . وهذا إسنادٌ ضعيفٌ ، إذ فيه عند الطَّبراني والنَّرسي حفص بن سليمان : القارئ المعروف ، صاحب الرِّواية عن عاصم ـ فهو وإِن كان إِمامًا في القراءة ، إِلا إِنَّه في الحديث متروكٌ ، كما قال ابن حجر[١] .

وقال البُخاري[٢]: تركوه ، وكذا قال أَبو حاتم[٣]، وقال ابن مَعِين : ليس بثقةٍ[٤] فالحديث على هذا الوجه ضعيفٌ .

ولكنَّ المُنْذريَّ في « الترغيب » : ٢ / ٣١ ، والدِّمياطي في « المتجر الرَّابح » :

---

(١) تقريب التهذيب : ١ / ١٨٦ .

(٢) التاريخ الكبير : ٢ / ٣٦٣ .

(٣) الجرح والتعديل : ٣ / ١٧٣ .

(٤) روى ذلك عنه ابن أَبي حاتم في « الجرح والتعديل » : ٣ / ١٧٣ .

١٦١ ـ ١٦٢ رقم (٦٢٩) قد أوردا الحديث وعزياه للطَّبرانيِّ بإسنادٍ حسنٍ . فَلَعلَّهما لا يميلان إلى تضعيف حفصٍ القارئ .

والحديث لا يكون حسنًا بِذَاته ، بل بشواهده ، إذ إِنَّه صحَّ هذا اللفظ من طُرقٍ أخرى ، ولهذا أورده الشيخ الألباني في « الصحيحة » : ٤ / ٥٣٨ ضمن الشَّواهد وعزاه للؤلؤ في « الفوائد المنتقاة » : ٢ / ٢١٥ / ١ ، وقال : هذا سندٌ ضعيفٌ جدًا . وأضاف بعد أَنْ ساق الشَّواهد : **وجملة القول أَنَّ الحديث بمجموع طُرُقِهِ وشواهده صحيحٌ بلا ريبٍ ، بل يَلْحق بالمتواتر عند بعض المحدِّثين المتأخرين .**

ولفظه : « صدقة السِّرِّ تُطفئ غضب الرَّبِّ ، وصِلةُ الرَّحمِ تزيد في العُمر ، وفِعْلُ المعروفِ يَقِي مَصَارع السُّوءِ » .

أَخرجه أبو بكر الذَّكواني في « اثنا عشر مجلسًا » : ٩ / ٢ كما ذكر ذلك الشيخ ناصر الدين الألباني في الأحاديث الصَّحيحة رقم ١٩٠٨ ، وقال : هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًا ، النضر هذا قال البخاري : « منكر الحديث » إذ أن الحديث فيه : النضر بن حميد . والنَّضر بن حُميد هو الكندي قال عنه أَبو حاتم[١]: متروك الحديث . وروى العُقيلي[٢]عن البخاري أنَّه قال : منكر الحديث . ولم أجد هذا القول في « الضعفاء الصَّغير » ولا في « التاريخ الكبير » !! .

وهذا اللفظ له شواهد كثيرةٌ صحيحةٌ وحسنةٌ فيرتقي بها .

❁ ❁ ❁ ❁

(١) الجرح والتعديل : ٨ / ٤٧٦ ـ ٤٧٧ .

(٢) الضعفاء الكبير : ٤ / ٢٨٩ .

واسمه عويمر ـ رضي اللَّه عنه .

ولفظه : « ذَكَرُوا عِنْد رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الأَرْحَامَ ، فَقُلنا : مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ أَنْسِئَ فِي أَجَلِهِ ، فَقَالَ : إِنَّه لَيْسَ يُزَادُ فِي عُمْرِهِ ، قَال اللَّهُ تَعَالىٰ : ﴿ فإذا جاء أجلهم لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ولكِنَّهُ الرَّجُلُ تكُونُ لَهُ الذُّرِيَّةُ الصَّالِحَةُ فَيَدْعُونَ لَهُ من بَعْده ، فَيبلغُهُ ذَلكَ ، فَذَاكَ الّذى يُنْسَأُ في أجَله » .

أخرجه الطَّبراني في « المعجم الأوسط » : ١ / ٥١ .

وابن حِبَّان في « المجروحين » : ١ / ٣٢٧ ـ ٣٢٨ .

والعُقيلي في « الضعفاء الكبير » : ٢ / ١٣٤ .

والشَّجري في « الأمالي » : ٢ / ١٢٨ ، وإسناد الحديث ضعيفٌ ؛ لأنَّ فيه سُليمان بن عطاء بن قيس القُرَشي ، الحراني ، قال البُخاريُّ[١]: روى عنه يحيى بن صالح الشَّامي ، ويحيىٰ ثقة ، وفي حديثه بعض المناكير . وقال ابن أبي حاتم[٢] : هو منكر الحديث ، يُكْتَبُ حديثه ، لكن الذَّهبي[٣] نقل عن أبي حاتم أنَّه قال : ليس بالقوي . وترجم له العقيلي[٤]، واقتصر على رواية قول البُخاريِّ عنه .

---

(١) الضعفاء الصغير : ١٠٩ رقم (١٤٥) .

(٢) الجرح والتعديل : ٤ / ١٣٣ .

(٣) الميزان : ٢ / ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٤) الضعفاء الكبير : ٢ / ١٣٤ .

وبالجملة : فالرَّجل مَعْدودٌ من الضُّعَفاء له بعض المناكير .

أَمَّا مَسْلمة بن عبد اللَّه وأبو مَشْجعة الجُهنيان ، فلم أَجد فيهما تجريحًا ، وذكر ابن حجر في ترجمتيهما[1] أنهما مقبولان . لذا فالإِسناد ضعيف .

وقد ذكر الهيثمي هذا الحديث في « مجمع الزوائد » : ٨ / ١٥٣ وقال : رواه الطبراني في الصغير ، والأَوسط ، وليس في إِسناده متروك ، لكنّهم ضُعِّفُوا .

قلت : أَمَّا عزوه الرِّواية للصَّغير فلم أجدها ، إذ إِنَّني استعرضت « المعجم الصغير » مرَّتين ، وقرأته في الثَّالثة عَلِّي أَعثر على الرِّواية فلم أُوفَّقْ ، وأُرجح أَنَّها ليست في الصَّغير ، لذا اقتصر في « مجمع البحرين » على عزوه للأَوسط » فقط ، واللَّه أَعلم .

❁ ❁ ❁ ❁

(١) انظر : تقريب التهذيب : ٢ / ٢٤٨ ، و ٢ / ٤٧٣ .

٢٠ـ حديث العلاء بن خارجة[١]

ولفظه : « تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُم ، فَإِنَّ صِلَةَ الرَّحم مَحبّةٌ للأَهْلِ ، مَثْرَاةٌ لِلمالِ ، وَمَنسَأةٌ فِي الأَجَلِ » .

أخرجه الطَّبرانيُّ في « المعجم الكبير » : ١٨ / ٨٢ .

وذكر ابن حجر في « الإصابة »[٢] : أنَّ هذا الحديث قد رواه أيضًا البَغوي وابن شاهين ، وذكر بعض إسناد روايتهم ، وهو مثل إسناد الطَّبراني ، وهذا الإسناد قال عنه الهيثمي في « مجمع الزوائد » : ١ / ١٩٣ رجاله مُوثَّقُون ، وقال في : ٨ / ١٥٢ رجاله قد وُثِّقُوا . وذكره المُنْذِريُّ في « الترغيب » : ٣ / ٢٢٣ وقال عن إسناده : لا بأس به .

وله شواهد صحيحة مرَّت من حديث أبي هُريرة وغيره .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) ذكره الطَّبراني وعرَّف به قائلًا : من ساكني المدينة ، ونقل ابن حجر عن ابن مَنْده قوله : من أهل المدينة ، وهو غير مشهور بين الصَّحابة ، ويكاد لا يكون له سوى هذا الحديث ، وقد ذكره ابن حجر في ترجمته ، ولم يذكر ابن عبد البَرِّ .

(٢) ٢ / ٤٩٨ .

٢١ـ حديث عَمْرو بن سَهْلٍ ـ رضي الله عنه

وذكره ابن عبد البَرِّ[١] باسم عمرو بن سُهيل الأَنصاري ، وقد ذكر كلٌّ من ابن حجر[٢] ، وابن عبد البر حديثه في صلة الرّحم .

ولفظ حديثه : « صِلَة القَرَابةِ ، مَثْراةٌ فِي المَال مَحَبَّةٌ فِي الأَهْلِ ، مَنْسأة فِي الأَجَلِ » .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » ١٠ / ٣٩٧ رقم (٧٨٠٦) وأورده الهيثمي في « مجمع الزّوائد » : ٨ / ١٥٢ ، وفي « مجمع البحرين » : ٥ / ١٦٥ ، وقال الهَيْثمي في تخريجه : وفيه من لم أعرفهم ، قال مُحقِّق « مجمع البحرين » : كذا قال رحمه اللَّه ، ولا أَدري من يقصدهم ، فإنَّ رجال الإسناد كلُّهم معروفون ، إلا حَنَان لم أجد من وثقه فهو مستورٌ .

وعلى هذا فإنَّ حديثه مع شواهده التي مرَّت **يُعَدُّ حسنًا ، ويمكن جعله صحيحًا لغيره** ، واللَّه أعلم .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) الاستيعاب : ٢ / ٥٣٩ .

(٢) الإصابة : ٢ / ٥٤٢ .

ولفظ حديثها : « صنائِعُ المَعْروفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ ، والصَّدقة خَفِيّا تُطفئُ غضب الرَّب ، وصِلة الرَّحم زيادةٌ في العُمْر ، وكلُّ معروفٍ صدقةٌ ، وأَهْلُ المَعْروفِ في الدُّنيا أهل المَعْروف في الآخِرةِ ، وأَهل المُنكر في الدُّنيا أَهل المُنكَرِ في الآخرة ، وأَوَّل من يَدْخُلِ الجَنَّةَ أَهْلُ المَعْرُوف » .

رواه الطبراني في « الأوسط » : ٧ / ٥٠ ـ ٥١ وقال : لا يُروى هذا الحديث عن أمِّ سلمة إلَّا بهذا الإسناد ، تفرَّد به عبد اللَّه بن الوليد الوَصّافي وهو ضعيفٌ .

أورده الهيثمي في « مجمع الزَّوائد » ٣ / ١١٥ وقال : وفيه عبد اللَّه بن الوليد الوصافي ، وهو ضعيفٌ وفي « مجمع البحرين » : ٣ / ٦٦ ـ ٦٧

والسُّيوطي في « الجامع الصغير » : ٢ / ٤٦ وحكم بصحته ، وتعقبه المناوي في « فيض القدير » ٤ / ٢٠٦ ـ ٢٠٧ بذكر قول الهيثمي .

لكنه يرتقي بشواهده . من أحاديث هذا الكتاب .

٢٣- حديث نُبَيْط بن شُريط بن أنس بن مالك الأشجعي

○ قال ابن عبد البر[١]: رأى النبي ﷺ وسمع خطبته في حجة الوداع معدود في أهل الكوفة ، وقد ذكره ابن أبي حاتم وقال[٢] : له صحبة ، إلا أنه خلط بينه وبين نُبَيط بن جابر .

ونبه على ذلك ابن حجر[٣] في ترجمة نبيط بن جابر .

وقد ذكره خليفة[٤] في تسمية من نزل الكوفة من أصحاب رسول اللَّه ﷺ .

ولفظ حديث نُبيط : « صَدَقَةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ ، وَصَنائِعُ المَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ ، وصِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي العُمْرِ » .

ذكره السُّيوطي في « الجامع الكبير » ٢ / ٢٧١٣ حديث رقم (١٤٩٩٥) من مطبوعة الأزهر ، ولم أقف على إسناده حتى أحكم على درجته ، ولكن لهذا اللفظ شواهد كثيرةٌ ، ذكر أغلبها الألباني في « السِّلسلة الصَّحيحة » رقم (١٩٠٨) وقد مرَّت معنا في ثنايا هذا الكتاب والألباني لم يذكر هذا الحديث فيكون مما فاته .

ولهذا فالحديث إن لم يكن في أصله قويًا يرتقي بهذه الشَّواهد . واللَّه أعلم .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) الاستيعاب : ٣ / ٥٦٤ .

(٢) الجرح والتعديل : ٨ / ٥٠٦ .

(٣) الإصابة : ٣ / ٥٥١ .

(٤) الطبقات : ١٢٩ .

٢٤ ـ حديث العباس بن عبد المُطَّلب عم رسول الله ﷺ

ولفظ حديثه : « إِنَّ البِرَّ وَصِلَةَ الرَّحِمِ تُنمِّي المَالَ ، وتُطِيلُ العُمْرَ ، وتُعَمِّرُ الدِّيار » .

أخرجه الشَّجري في « الأمالي » : ٢ / ١٣٠

وإسناده ضعيفٌ ، فيه عبد الصَّمد بن علي الهاشمي الأَمير ، الذي قال عنه الذهبي[١]، وما عبد الصمد بحجَّة ، ولعل الحُفَّاظ إنَّما سكتوا عنه مداراةً للدَّولة ، كما أَنَّ فيه محمد بن علي بن حمزة العلوي ، وأَظنه نفسه : محمد بن علي بن عثمان بن حمزة الأنصاري المدني ، أبو عبد اللَّه ، ترجمه الذهبي[٢] وقال : قال الحاكم : روى بخراسان عن الأئمة عجائب . بالإضافة إلى آخرين لم أعرفهم .

وبالجملة : **فالإسناد ليس بالقائم** ، ثمَّ إِنَّ عبد الصمد روى هذا الحديث كما عند الشجري وغيره تارة عن علي ، وتارة عن عبد اللَّه بن عباس ، وأخرى عن العباس بنفس السياق والحكاية ، وهذا التَّلوّن في الحديث بنفس الإسناد يُنْبِيءُ بقِلَّة ضبط رجاله ، وعدم الاطمئنان لروايتهم ، واللَّه أعلم .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) ميزان الاعتدال : ٢ / ٦٢٠ .

(٢) نفس المصدر : ٣ / ٦٢٥ .

٢٥ ـ حديث مَخْنَف بن زَيْد النُّكري

○ قال ابن حجر[١]: « ذكره ابن السَّكَن وقال : يُقال له صُحْبة ، وهو غير مَعْروفٍ ، ثُمَّ ساق له من طريق عبد الرحمن ابن عَمرو بن جَبْلة ، قال : حدثتنا حَبَّة بنت شمّاخ البَكْرية ، حدثتني سنينة[٢] بنت مخنف بن زيد النُّكرية ، عن أبيها أنَّ رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم قال :

« **يا مَخْنف صِلْ رَحِمَكَ يَطُلْ عُمْرك ، وافْعَلِ المَعْرُوف يَكْثرُ خير بَيْتِكَ** » .

وعبد الرحمن ، قال ابن السَّكن : في روايته نظرٌ ، وقال غيره : هو متروك .

وأخرجه ابن شاهين من هذا الوجه لكن قال في روايته . حدثتني سنينة[٢] بنت مخنف بن زيد عن أبيها ، أنّ رسول اللَّه ﷺ قال له : « يا مَخنف .. » فذكره وزاد : « واذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ كُلِّ حَجَرٍ وَمَدَرٍ يَشْهَدُ لَكَ يَوْمَ القِيَامَة » .

قلت : وعبد الرحمن هذا ذكره الذَّهبي[٣] فقال : كذّبه غير واحد .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) الإصابة : ٣ / ٣٩٢ .

(٢) في الإصابة : سَبينة بالباء ، والصَّواب سنينة لأنَّ ابن حجر ترجمها في النساء بهذا الاسم . انظر : الإصابة : ٤ / ٣٣٦ ، فيكون هذا من أخطاء الطِّباعة .

(٣) المغني في الضُّعفاء : ٢ / ٣٨٤ .

ولفظ حديثه : « مَا مِن ذنْبٍ أجدر أن يُعجّل اللَّه لصاحبه العقوبة مع ما يُدَّخر له في الآخرة من قطيعة الرَّحم والخيانة والكذب ، وإن أعجل البر ثوابًا لصلة الرَّحم ، حتى إن أهل البيت لَيكُونوا فُقَراء فَتَنموا أَموالهم ويَكْثُر عَدَدُهم إذا تَوَاصَلُوا » .

أخرجه ابن حبان في « صحيحه » كما في « الإحسان » : ع / ١٨٢ ـ ١٨٣ رقم (٤٤٠) ، وعبد الرزاق في « المُصنف » : ١١ / ١٧٠ رقم (٢٠٢٣١) .

وأَورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » : ٨ / ١٥١ ـ ١٥٢ وقال : رواه الطَّبراني عن شيخه عبد اللَّه بن موسى بن أَبي عثمان الأنطاكي ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات .

وعبد اللَّه هذا ذكره الخطيب في « تاريخ بغداد » : ١٠ / ١٤٨ وقال : ما علمت من حاله إلا خيرًا ، ولكنه قال : الأنماطي . وذكره الذَّهبي في « تاريخ الإسلام » وفيات سنة (٢٨٧ ـ ٢٩٠) ص ٢١٠ .

ولم أَقف على إسناد الطَّبراني حتى أنظر فيه كلّه ، فإن كان رجاله ثقاتٌ سوى عبد اللَّه هذا فقد عُرف حاله والحمد للَّه ، فيكون الحديث حسنًا في أَقَلِّ حالاته .

وهذا الحديث مرويٌّ من طُرق صحيحة دون ذِكْر شاهد تكثير العدد وتنمية المال ، ولهذا لم أذكره ، واقتصرت على الحديث الذي احتوى شاهدنا ، ولكنها على كل حال تصلح لتقوية شأن الحديث .

٢٧ـ حديث عبد الرَّحمن بن سمرة ـ رضي الله عنه

○ وهو صحابيٌّ جليلٌ من مُسلمة الفتح ، كان اسمه عبد كلال ، فغيَّره النبي ﷺ[١] .

روى حديثًا طويلًا جاء فيه : خرج علينا رسول اللَّه ﷺ ونحن في مسجد المدينة فقال :

« ألا أُخبركم بالعَجَبِ ؟ فلقد رأيت البَارحة عجبًا ، رأيت رجلًا من أمتي أَتاه ملك الموت ليقبض روحه ، فجاءه برُّهُ بوالديه فردّه عنه ، ورأيتُ رجلًا من أُمَّتِي بُسط عَلَيه عذاب القَبْر فجَاءه وُضُوؤه فاستنقذه من ذلك ... » .

والشَّاهد من الحديث هو الشَّطر الأول الذى فيه أَنَّ برَّ الوالدين ردَّ قبض روحه .

وقد أَخرج هذا الحديث بطوله : أسلم بن سهل المعروف ببحشل في « تاريخ واسط » : ١٦٩ .

وابن حِبَّان في « المجروحين » : ٣ / ٤٤ .

والحكيم التِّرمذي كما في النسخة غير المسندة من « نوادر الأصول » : ٣٢٤

والحديث ضعيف ، في إسناده علي بن زيد بن جُدعان ، ومُخلَّد بن عبد الواحد أبو الهذيل ، وهو آفة هذا الحديث ، فقد قال فيه ابن حِبَّان[٢]: منكر الحديث جدًا ، ينفرد بأشياء مناكير لا تُشبه حديث الثِّقات .

---

(١) انظر : ابن حجر ـ الإصابة : ٢ / ٤٠٠ ـ ٤٠١ .

(٢) المجروحين : ٣ / ٤٤ .

وذكره العُقَيلي في الضُّعفاء[1] وقال : في إسناده نظرٌ .

وقال ابن أبي حاتم[2] : سألتُ أبي عنه فقال : ضعيفُ الحديث .

وعلى كُلِّ حالٍ : **فالحديثُ ضعيفٌ** ؛ لأجل عليِّ بن زيد أولًا ، ومُخلَّدٍ ثانيًا ، ولا يصلح حجَّة بنفسه ، ولكن الشَّطر الأول منه تشهد له أحاديث كثيرة مرَّت في هذا الجزء .

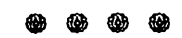

(١) ٤ / ٢٣١ .

(٢) انظر : الجرح والتعديل : ٨ / ٣٤٨ .

بالإضافة إلى أحاديث الصحابة الواردة في زيادة العمر بالبِّر والصِّلة ، فإنَّ هناك عددًا من المُرْسلات ، والمُعْضلات والمَوْقُوفات وردت لنفس الغاية ، رأيتُ أَنْ أُتمِّم بحثي بذكرها ، ثُمَّ إنَّها تصلح كشواهد للأحاديث المرفوعة والموصولة ، وهذا بيان حال هذه الرِّوايات .

(١) مُرسل عاصم بن ضمرة ، السَّلولي

وهو غير معروف برواية المرسلات إلا أني وجدت الحاكم : ٤ / ١٦ روى له حديثًا مرسلًا لفظه :

« مَنْ سَرَّهُ أَنْ يمد اللَّه في عُمْرِهِ ، وَيُوَّسعَ لَهُ فِي رِزْقِهِ ، وَيَدْفَع عَنْهُ مَيْتَة السُّوءِ ، فَلْيَتَّقِ اللَّه ، ولْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

قلت : وعاصم هذا معروف بالرواية عن علي ، إذ إنَّ أَبا إِسحاق السَّبيعي راوي هذا الحديث عنه قال[1] : ماحدثني قط إلا عن علي ، ولذلك فإني أَظن أنّ رواية الحاكم عن علي ، ولكن اسمه سقط أثناء الطِّباعة ، وبخاصَّةٍ إنَّه جاء في إسناد هذا الحديث عند الحاكم ، عن عاصم ـ رضي اللَّه عنه ـ فلعلَّ الأصل ، عن عاصم عن علي رضي اللَّه عنه ، ومما يُقوِّي هذا الظَنَّ عزو المُنْذِري في « الترغيب والترهيب » : ٣ / ٢٢٣ هذا الحديث من طريق علي للحاكم وغيره .

وقد ذكرت هذا الحديث عن علي من طريق عاصم فلعلَّه هو واللَّه أعلم .

---

(١) انظر : المزي ـ تهذيب الكمال : ٢ / ٦٣٦ .

(٢) مرسل يزيد بن أبان الرَّقاشي

ولفظه : بلغني أَنَّ رسول اللَّه ﷺ قال : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَزِيدَ اللَّهُ في رِزْقِهِ ، ويُنْسِئَ فِي أَجَلِهِ فَلْيَتَّقِ اللَّه ، ولْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

أخرجه ابن المبارك في « البر والصِّلة » : رقم ١٩٨ .

قلت : ويزيد ضعيفٌ ، إِن أَسند ، فكيف إِذا أَرسل ؟! .

وقد مضت أحاديثُ من طريقه عن أنس مرفوعة بمثل هذا اللفظ ، فلعله نشط أحيانًا فأَسند ، ولم ينشط تارة أُخرى فأرسل ، واللَّه أعلم .

(٣) مُرسل أبي إِسحاق الهمذاني

وهو عمرو بن عبد اللَّه المشهور بالسَّبيعي ، قال ابن حجر[١] : مكثرٌ ، ثقةٌ عابدٌ ، من الثالثة ، اختلط بأخرةٍ .

ولفظ حديثه : « مَنْ سَرَّهُ النَّسَأَ فِي الأَجَلِ ، والزِّيَادةَ فِي الرِّزق . فَلْيَتَّقِ اللَّه ولْيَصِلْ رَحِمَهُ » .

أخرجه عبد الرّزاق في « المصنّف » : ١١ / ١٧٢

والبَيْهقي في « شُعب الإيمان » ١٤ / ٩٧ من طريق عبد الرزاق .

(٤) مُرسل عَطاء الخُرَاسانيّ

وهو عطاء بن أبي مُسلمٍ الخُرَاساني ، قال ابن حجر[٢]: صدوق يهم كثيرًا

---

(١) تقريب التهذيب : ٢ / ٧٣ .

(٢) نفس المصدر : ٢ / ٢٣ .

ويُرسل وُيُدلس ، وذكره الذَّهبي[1]، فذكر أقوال العلماء فيه حيث قال أبو حاتم : ثقة محتجٌ فيه ، وقال الدَّارقطني : ثقة في نفسه ، وقال شعبة : حدثنا عطاء الخُرَاساني ـ وكان نسيًا ـ . ونقل عن التِّرمذي قوله عن البُخاري أنَّ عامة أحاديثه مقلوبة ، ثُمَّ قال التِّرْمِذيُّ : روى عنه مثل مالك ومَعْمر ، ولم أَسمع أَنَّ أَحدًا من المُتقَدِّمين تكلَّم فيه . لذا أرى أنَّ كلمة ابن حجر فيه في مكانها

ولفظ حديثه كلفظ حديث أبي إسحاق الهمداني ، حيث إنَّ عبد الرَّزاق قد روى حديثه في « المُصنف » : ١١ / ١٧٢ عقب حديث أَبي إسحاق وقال مثله .

(٥) مرسل عُبيد بن أبي الجعد

وهو أَخو سالم ، ونصُّ حديثه :

« لا يزيد في العمر إلا البرُّ ، ولا يردُّ القَضاء إلا الدُّعاء ، وإنَّ الرَّجل لَيُحرم الرِّزق بالذَّنب يُصيبه » .

أخرجه ابن قُتيبة في « عيون الأخبار » : ٣ / ٨٦ .

(٦) حديث يحيى بن سعيد الأنصاري

ولفظ حديثه : « البِرُّ والصِّلة وحُسْنُ الجِوار عَمارةٌ في الدُّنيا ، وزيادةٌ في الأعمار » .

أَخرجه ابن أبي الدّنيا في « مكارم الأَخلاق » : ٧٢ ، عن علي بن الجَعْد

---

(١) ميزان الاعتدال : ٣ / ٧٣ ـ ٧٥ .

عن عبد الرَّحمن بن أبي بكرٍ ، عن يحيى مرفوعًا ، وهذا إسنادٌ مُعْضلٌ إذ إنَّ يحيى بن سعيد من تُبَّع الأتباع .

(٧) حديث كعب الأَحبار

ولفظ حديثه :

« والذي فلق الحبَّة والنَّوى لبني إسرائيل ، إنَّ في التوراة مكتوبٌ : يا ابن آدم ؛ اتق ربَّكَ ، وابرر والديك ، وصِلْ رحمك ، أمدُّ في عمرك ، وأيسِّرُ لك يُسركَ ، وأصرف عنك عُسْرك » .

أخرجه ابن وهبٍ في « الجامع » : ١ / ١٥٦ - ١٥٧ رقم (٩٥)

وابن أبي شيبة في « المصنف » : ٨ / ٥٣٧ .

وأبو نعيم في « الحلية » : ٥ / ٣٨٩ .

وروى عبد الرَّزاق في « تفسيره » : ٢ / ١٣٧ بسندٍ صحيحٍ عن ابن المسيَّب في قوله تَعَالىٰ : ﴿ وما يُعمَّر من مُعَمَّر ... ﴾ قال : لما طُعِن عمر بن الخطاب قال كعبٌ : لو أنَّ عمر دعا اللَّه لأخرَ أَجله ، فقال النَّاس : سبحان اللَّه !! أليس قد قال اللَّه : ﴿ فإذا جَاءَ أَجَلُهم لا يستأخرون ساعة ولا يَسْتَقدمون ﴾ فقال كعبٌ : أوليس قد قال اللَّه ﴿ وما يُعَمَّر من مُعَمَّر ولا ينقص من عُمُره إلا في كِتَاب ﴾ .

(٨) حديث أنسٍ وهو موقوفٌ عليه

ولفظه : « مَنْ سرَّه أنْ يُنسأ في أجله ، ويُوسَّعِ عليه في رزقه ، فليصل رحمه » .

أخرجه الحاكم في « المستدرك » : ٤ / ١٦٠ ـ ١٦١ ، وقال الذَّهبي في « التلخيص » : موقوفٌ .

وقد مرَّ هذا اللفظ مرفوعًا عن أَنس في أَوَّل الكتاب .

(٩) حديثان موقوفان عَلَىٰ « عليٍّ » رضي الله عنه

* أَمَّا الأَوَّل ؛ فلفظه :

« إنَّ الرَّجل ليصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاث سنين فيمدّها اللَّه عزَّ وجل إلى ثلاثٍ وثلاثين سنةً ، وإنَّ الرَّجل ليقطع رحمه وقد بقي من عُمره ثلاثٌ وثلاثون سنة فيبترها اللَّه ـ عز وجل ـ إلى ثلاث سنين » .

أخرجه الشَّجري في « الأمالي » : ٢ / ١٢٦ ، وقد مضى الشَّطر الأَوّل منه مرفوعًا من طريق علي بن أبي طالب .

* وأَمَّا الثاني ؛ فلفظه :

« مَنْ ضَمِنَ لي واحدةً ضَمِنْتُ له أَربعًا ؛ مَنْ وَصل رَحِمَهُ طال عُمره ، وأحبَّهُ أَهله ، ووُسِّع عليه في رِزْقِهِ ، ودخَل جنَّة ربِّه ـ عز وجل » .

رواه الدِّيْنَوري في « المجالسة » : ٣٢٨ . وقد رُوي مرفوعًا ، وهو موضوعٌ كما في « تذكرة الموضوعات » : ٢٠٣ نقلا عن ذيل الموضوعات للسُّيوطي .

(١٠) حديث ثعلبة بن أَبي مالك القُرظِي

وهو مختلفٌ في صُحبته .

قال : دعا عمر بن الخطَّاب الأَحبار يومًا ودعا أَبا مالك معهم ، فقال

عمر : تحدَّثوا ، فقال أَبو مالك : هل من عملٍ تعلمونه مَنْ عَمِل به زِيد في عُمره ؟ قالوا : لا ، فدعا أبو مالك بِسِفرٍ ففتحه ثُمَّ وضع يده على أخرُفِ منه ، فقال : أَتعرفون ما فوق يدي ؟ قالوا : نعم ، قال أتعرفون ما تحت يدي ؟ قالوا :نعم ، فرفع يده ، قال : أقرؤوا ، فإذا فيه : « من بَرَّ والده زيد في عمره » .

أخرجه ابن وهب في « الجامع » : ١ / ١٨٣ ـ ١٨٤ بإسنادٍ جيد إلى ثعلبة .

(١١) حديث عكرمة مولى ابن عباس

ولفظه : « **مَا صرف اللَّه ـ عزَّ وجَلَّ ـ سليمان ـ عليه السلام ـ أَنْ يذبح الهدهد إلا لِبرِّهِ أمَّه** » .

أخرجه أبو الشَّيخ في « العظمة » : ٥٣٩ رقم (١٢٩٤)

والسَّهمي في « تاريخ جرجان » : ٢٤٤ رقم (٣٩٥)

وأورده السُّيوطي في « الدُّر المنثور » : ٥ / ١٠٥ وعزاه لأَبي الشَّيخ والحكيم التِّرْمِذي .

(١٢) حديث مُجاهد

ولفظه : « إنما دفع اللَّه عن الهدهد ببرِّه والدته » .

أَورده السُّيوطي في « الدُّر المنثور » : ٥ / ١٠٥ وعزاه لابن أبي حاتم .

(١٣) حديث عبد اللَّه بن عمر

موقوفٌ عليه من قوله ، وقد مضى حديثٌ بهذا المعنى في سياق سرد

الروايات المرفوعة .

وهناك حديث آخر موقوفٌ عليه ، أورده السُّيوطي في « إفادة الخبر بنصِّه » في آخره كما في مخطوطات الظاهرية (تصوف : ١ / ١٠٢) ، حيث قال : وأخرجَ أبو الشيخ في « الثواب » عن ابن عمر قال :

« إنَّ المرء ليصل رحمه وما بقي من عُمرُه إلا ثَلاثة أيامٍ فَيُنْسِئهُ اللَّه ثلاثين سنةً ... » .

* * * *

وهذه المُرْسلات والمَوْقُوفات وما أشبهها تشهد للمرفوعات وتُقوِّي من أمرها سيَّما وأنَّ الموقوفات لها حكم المرفوع ، لأنَّها تتعلَّق فيما لا مجال فيه للرأي ، مع اشتمالها على غيبيات كالكلام في زيادة الرِّزق ، وزيادة الأجل وغير ذلك وأغلبها مرَّ مرفوعًا .

* قال ابن حجر[1] ـ رحمه اللَّه ـ : « والحقُّ أنَّ ضابط ما يُفسِّره الصَّحابيُّ ـ رضي اللَّه عنه ـ إن كان مِمَّا لا مجال للاجتهاد فيه ، ولا منقولًا عن لسان العرب فحكمه الرَّفع ، وإلا فلا ، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وقصص الأنبياء وعن الأُمور الآتية : كالملاحم والفتن والبعث وصفة الجنة والنَّار ، والإِخبار عن عملٍ يحصلُ به ثوابٌ مخصوصٌ ، أو عقابٌ مخصوصٌ ، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها » .

* وقال السُّيوطي[2]: من المرفوع أَيضًا ما جاء عن الصَّحابي ومثله لا يقال

(١) النكت على ابن الصلاح : ٢ / ٥٣١ .

(٢) تدريب الراوي : ١ / ١٩٠ .

من قبل الرَّأي ولا مجال للاجتهاد فيه فيُحمل على السَّماع ، جزم به الرَّازي في « المحصول » وغير واحدٍ من أئمة الحديث ، وترجم على ذلك الحاكم في كتابه[1]، معرفة المسانيد التي لا يُذكر سندها ومثَّله بقول ابن مسعودٍ : « من أتي ساحِرًا أو عرَّافًا فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ » .

* ونقل ابن حجر[2]قبل مقولته تلك أن ابن عبد البر قد حكى الإِجماع على أنَّ الحديث الذي وصفه كما مرّ بأنَّه مسندٌ .

* وقد عمل ابنُ عبد البَرِّ بهذا ، فقد أَدخل حديث سهل بن أبي حَثْمة في حديث صلاة الخوف الموقوف ، مع أنَّه لم يُصرِّح برفعه إلى النَّبيِّ ﷺ مع أنَّ كتابه التَّمهيد مُخصَّصٌ للمرفوع . فقال[3] عقب حديثه هذا : هذا الحديث موقوف على سهل في « الموطأ » عند جماعة الرُّواة عن مالك ، ومثله لا يُقَال من جهة الرأي .

* * * *

بعد هذا البيان والإيضاح عن أهمية هذه الموقوفات التي تنضاف إلى المرفوعات ، أستطيع القول مطمئنًا :

إنَّ روايات زيادة العمر بالبِرِّ وصلة الرَّحم وسواهما قد وصلت إلى درجة التَّواتر ، فللَّه الحمد الّذي تتمُّ بنعمته الصَّالحات .

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) معرفة علوم الحديث : ٢٢ .

(٢) النكت على ابن الصلاح : ٢ / ٥٣٠ .

(٣) انظر : التمهيد : ٢٣ / ١٦٥ .

تَتِمَّة مُهِمَّة

جاء في هذا البحث الأَحاديث التي فيها نصّ على زيادة العُمر بالبِرِّ والصِّلة ، ولمزيد الفائدة سأذكر في هذه التَّتِمَّةِ الأُمور التي جاء فيها النَّصُّ على زيادة العمر بأمورٍ أُخرى غير البِرِّ والصِّلة ، وقد تُجعل كشواهد لزيادة العمر ، أمَّا شواهد صلة الرَّحم ، أو البِرِّ فهي أكثر من أَن أُجملها في عُجالةٍ كهذه ، لذا سأقتصر على ذكر شواهد زيادة العمر وأبتدئُ بـ :

١ـ صلة الرَّحم .

٢ـ بر الوالدين .

٣ـ الصَّدَقة : وقد جاء النَّصُّ عليها في اللَّفظ الثَّالث من أَحاديث عليِّ بن أبي طالبٍ . ضمن هذا الكتاب .

وقد روى حديث الصَّدقة كذلك عمرو بن عوف بن مُلْحة المُزَني ، ولفظه : « **إِنّ صَدَقَةَ المُسْلِم تَزِيدُ في العُمُرِ وتَمْنَعُ مَيتَة السُّوءِ ، ويُذهبُ اللَّه بها الكِبْرَ والفخر** » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » : ١٧ / ٢١ ، و أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » : ٣ / ١١٠ وقال : وفيه كثير بن عبد اللَّه المُزني ، وهو ضعيفٌ . وأورده ابن حجر في « المطالب العالية » :١ / ٢٥٥ ، وعزاه لإسحاق في « مسنده » .

والسُّيوطي في « الجامع الصغير » : ٢ / ٤٤ وعزاه لأبي بكر بن مقسم في « جزئه » .

٤ ـ **اصطناع المعروف** : وفي حديث علي اللفظ الثالث منه نصّ على اصطناع المعروف .

٥ـ **حُسن الخلق** ؛ وجاء النَّصُّ عليه في حديث عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ وحديث أبي سعيد الخدري ، اللفظ الثاني منه .

٦ـ **حُسن الجوار** ؛ جاء النَّصُّ عليه في حديث عائشه كذلك .

٧ـ **تقوى اللَّه** ؛ جاء النَّصُّ عليها في حديث عقبة بن عامر .

٨ ـ **إسباغ الوضوء** ؛ عن أنس بن مالك قال : أَوصاني رسول اللَّه ﷺ قال : « يا أَنس : أسبغ الوُضوء ، يُزد في عمرك ، وسلِّم على من لقيت من أُمَّتي تَكْثُر حسناتك ، وإِذا دخلت بيتك فسلِّم على أَهل بيتك وصل صلاة الضُّحى فإنّها صلاة الأَوابين ، وارحم الصَّغير ، ووقِّر الكبير تكن من رُفَقَائي يوم القِيامة » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » : ٢ / ٢٠ وقال : لم يروِه عن عمرو بن دينار ، إلا عليّ بن الجَنْد ، ولا عن علي إلا مُسدَّد ، ومحمد بن عبد اللَّه الرَّقاشي .

وعليٌّ هذا ؛ هو علي بن جَنْدِ الطَّائفيُّ ، قال ابن حِبَّان[1] عنه : كان مِمَّن يقلب الأَسانيد ، حتى إِذَا سمعها المبتدئ في هذه الصِّنَاعة علم أَنَّها معمولة سقط الاحتجاج بروايته لانفراده بالأَشياء المناكير عن الثِّقات المشاهير .

وذكره الذَّهبيُّ ونَقَل قول البُخاريِّ في أَنَّه منكر الحديث . فيكون الحديث

---

(١) المجروحين : ٢ / ١٠٩ .

بهذا الإسناد ضعيفًا جدًا .

ورواه الطَّبَراني في « الصغير » مرَّة ثانية : ٢ / ٣٢ بسياقٍ طويلٍ ذكر في أَثنائه : « ثُمَّ قال يا بُنَي أسبغ الوُضُوء يُزَد في عُمُرك ، ويُحبُّك حافظاك » ، ثم قال الطَّبراني : لا يُروى عن أَنَسٍ بهذا التَّمام إلا بهذا الإِسناد ، تفرَّد به مسلم الأَنصاري وكان ثقةً .

قلت : وفي إسناده على بن زيد بن جُدعان ، وهو ضعيفٌ ، وعبد اللَّه بن المثنى الأَنصاري ، فهو وإِنْ أخرج له البُخاريُّ إلّا أَنّ فيه ضَعْفًا ، انظر ترجمته عند الذَّهبي[١] .

وهناكَ طُرُقٌ أُخرى للحديث كلها لا تخلو من مقالٍ :

منها : ما أخرجه العُقيلي في « الضعفاء الكبير » : ١ / ١٤٨ من رواية بكر الأَعنق عن ثابت عن أَنس .

وبكرٌ هذا هو ابن رُسْتُم الأَعْنَق ، يُكنى أَبا عُتبة كما ذكر ابن أَبي حاتم[٢] وقال عنه أَبو حاتم : ليس بقويٍّ ، وذكره ابن حِبَّان في « الثِّقات »[٣]وقال عنه البُخاريُّ[٤] بعد أن ذكر بداية حديثه : لا يُتابع عليه . وقال عنه ابن عَدِي[٥]: غيرُ معروف . وهو مُتعقَّب بما مرَّ من تسمية أبي حاتم له وذكره درجته ، وروى عنه جماعةٌ منهم يزيد بن هارون .

---

(١) ميزان الاعتدال : ٢ / ٤٩٩ .

(٢) الجرح والتعديل : ٢ / ٣٨٢ .

(٣) ٦ / ١٠٢ .

(٤) التاريخ الكبير : ٢ / ٩٣ .

(٥) الكامل في ضعفاء الرِّجال : ٢ / ٤٦٠ .

وعلى كُلٍّ حالٍ فالحديث من هذه الطَّريق ضعيفٌ أيضًا ، لكنَّ ضعفه غير شديدٍ ولهذا قال الذهبي[1]: لم يصحّ حديثه : يا أنس : صلِّ الضُّحى .

ومنها : ما أخرجه العُقيلي في « الضعفاء » : ١ / ١١٨ ـ ١١٩ أيضًا من طريق الأزور بن غالب عن سُليمان التَّيميِّ عن أنس بن مالك ، وأخرجه البيهقي ، والخطيب في « المتفق والمفترق » كما قال السيوطي[2]، وقال : لم يأت به عن سُليمان التيمي غير الأَزور هذا .

والأَزْوَر ضعَّفه النَّسائي[3] وقال عنه البُخاريُّ[4]والدَّارقُطنيُّ[5]: مُنكر الحديث .

ومنها : ما أَخرجه ابن حِبَّان في « المجروحين » : ٢ / ١٩٢ من حديث عَوْبَد بن أبي عمران الجَوْني عن أَبيه ، وقال عنه : كان مِمَّن ينفرد عن أَبيه بما ليس من حديثه ، وقال عنه البُخاريُّ[6] : منكر الحَديث .

وأخرجه الشِّيرازي في « الأَلقاب » من هذه الطريق كما ذكر السُّيوطيُّ[7].

ومنها : ما أخرجه سعيد بن عبد العزيز الحلبي في نهاية « جزئه » رقم (٣٣) بتحقيقي قال : أَنبأ أبو نعيم عُبيد بن هشام ، ثنا سليمان بن حيَّان عن أَبي همَّام ، قال : قال أنس .

---

(١) ميزان الاعتدال : ٣٤٩ .

(٢) اللآلئ المصنوعة : ٢ / ٣٨٣ .

(٣) الضعفاء والمتروكون : ٥٩ رقم (٦٠) .

(٤) الضعفاء الصغير : ٤٢ رقم (٣٦) ، والتاريخ الكبير : ٢ / ٥٧ .

(٥) الضعفاء والمتروكون : رقم (١١٩) .

(٦) الضعفاء الصغير : ١٨٥ رقم (٢٩٠) .

(٧) اللآلئ المصنوعة : ٢ / ٣٨٣ .

وسليمان بن حيَّان هو الأحمر ، يخطأ ويُخالف ، ووصفه ابن حجر[1] بصدوق يخطئ ، وأبو همّام لم أتبيَّن من هو ، فإن كان عبد اللّه بن يسار الرَّاوي عن عليٍّ فقد ذكره البخاري[2] ، وابن أبي حاتم[3]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا ، لذا قال عنه ابن حجر[4]مجهول من الثالثة وإِن كان غيره فلم أَعرفه .

وذكر السُّيوطي لهذا الحديث عدّة طُرُقٍ أُخرى عن أنس .

فرواه سعيد بن زَوْن عن أنس كما عند « الكَنْجرُوذي »[5]ورواه العُقَيلي[6] من طريق سعيد بن زون دون ذِكر مشاهد زيادة العمر .

وأخرجه القُشَيْري[7]في « الأربعين » من حديث حُمَيد الطَّويل عن أنسٍ .

والخطيب في « أماليه[8] » عن يونس بن عُبَيد عن الحسن عن أنس .

وأبو يَعْلى[9] عن سعيد بن المسيب عن أنس .

والبَيْهقي[10] عن عمرو بن دينار عن أنس .

(١) التقريب : ١ / ٣٢٣ .

(٢) التاريخ الكبير : ٥ / ٢٣٤ .

(٣) الجرح والتعديل : ٥ / ٢٠٢ .

(٤) التقريب : ١٠ / ٤٦٢ .

(٥) انظر : السيوطي ـ اللآلئ المصنوعة : ٢ / ٣٨٢ .

(٦) الضعفاء الكبير : ٢ / ١٠٦ .

(٧) اللآلئ المصنوعة : ٢ / ٣٨٣ .

(٨) المصدر السابق : ٢ / ٣٨١ .

(٩) المصدر السابق : ٢ / ٣٨٠ .

(١٠) المصدر السابق : ٢ / ٣٨٤ .

ومع تعدُّد هذه الطُّرق عن أنس إلا أنَّه ليس فيها ما يصحُّ ، قال العقيلي[1] : ولهذا الحديث عن أنس طرقٌ ليس منها وجهٌ يثبت ، وقال أيضًا[2] : ليس لهذا المتن عن أنس إسنادٌ يصحُّ .

قلت : لكنه يصلح كشاهدٍ لزيادة العمر .

(١) الضعفاء الكبير : ١ / ١١٩ .

(٢) المصدر السابق : ١ / ١٤٨ .

القسم الثاني

أحاديث زيادة العمر دِراية

القسم الثاني

أحاديث زيادة العمر مرفوعة

وفي هذا القسم سأتعرَّض لموقف العلماء من زيادة العُمر ونقصه ، وبيان الرَّاجح من أقوالهم ، ثُمَّ أشرع في دفع التَّعارض المتوهَّم بين ظاهر الآيات التي تنصُّ على أنَّ العمر والأجل مفروغٌ منهما لقوله تَعَالىٰ : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ مع هذه الأحاديث المُتواترة الظَّاهرة .

أولًا : موقف العُلماء من زيادة العمر ونقصه

وقف العُلماء من قضية زيادة العُمْر ونَقْصِهِ موقفين مُتباينين :

١ ـ **موقف جُمهور العُلماء ، وهو القول بعدم زيادة العمر ونقصه** ، كما نقل ذلك الإمام مَرعي بن يوسف[1] وغيره ، بل إنَّ ابن عطيّة[2] قد قال إنَّه مذهب أهل السُّنَّة ، واستدلَّ أصحاب هذا القول بعُموم الآيات كقوله تَعَالىٰ : ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّه نفسًا إذا جاء أَجَلُها ﴾ [المنافقون : ١١] وقوله : ﴿ إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ ﴾ [نوح : ٤] وقوله : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٤ ، والنحل : ٦١] وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٤٥] وقوله :

---

(١) انظر : إرشاد ذوي العرفان لما في العمر من الزيادة والنُّقصان : ٤١ ، الشوكاني ـ تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل : ١٢ .

(٢) المحرَّر الوجيز : ٧ / ٥١ .

﴿ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ﴾ [الأنعام : ٢] ، وغير ذلك .

كما استدل أصحاب هذا القول ببعض الأحاديث عن النَّبي ﷺ كحديث أمِّ حَبيبة عندما قالت : اللهم متِّعْني بأبي ؛ أبي سفيان ، وبأخي ؛ معاوية ، وبزوجي ؛ رسول اللَّه ﷺ فقال لها النَّبِيُّ ﷺ : « لَقَدْ سَأَلْتِ في آجَالٍ مَضْرُوبَةٍ ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ ، لا يُؤَخَّر منْها شَيء »(١) .

واحتجوُّا كذلك بحديث عبد اللَّه بن مسعود عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال : « إنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلقُه فِي بطن أُمه أَرْبَعينَ يَوْمًا نطفة ، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْل ذَلِكَ ، ثمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا ويُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ ؛ ويقال له : اكْتُبْ عَمَلَهُ ، وَرِزْقَهُ ، وَأَجَلَهُ ، وشَقِيٌّ أو سَعِيدٌ »(٢).

---

(١) أخرجه مُسلمٌ في « الصحيح » : ٤ / ٢٠٥٠ رقم (٢٦٦٣) ، وأحمد في « المسند » : ١ / ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٤٣٣ ، ٤٤٥ ، ٤٦٦ ، وجعله من مسند ابن مسعود ، وأخرجه سعيد بن منصور كذلك كما في « كنز العمال » : ٢ / ٨١ رقم (٣٢٣٨) .

(٢) أخرجه البخاري في « الصحيح » : ٧ / ٢١٠ كتاب القدر ، ، ومسلم في « الصحيح » : ٤ / ٢٠٣٦ رقم (٢٦٤٣) ، وأبو داود في « السنن » : ٤ / ٢٢٨ رقم (٤٧٠٨) ، والترمذي في « الجامع الصحيح » : ٤ / ٤٤٦ رقم (٢١٣٧) والنّسائي في « التفسير » : ١ / ٥٩٣ رقم (٢٦٦) ، وابن ماجه في « السنن » : ١ / ٢٩ رقم (٧٦) ، وابن وهب في « القدر » : ١٥٤ ، والحميدي في « المسند » : ١ / ٦٩ ، وأحمد في « المسند » : ١ / ٣٨٢ ، ٤١٤ ، ٤٣٠ ، والدَّارمي في « الرَّد على الجهمية » : ٣٢١ ، وابن أبي عاصم في « السُّنة » : ١ / ٧٧ - ٧٨ رقم (١٧٥ ، ١٧٦) ، وأبو يَعْلى في « المسند » : ٥ / ٨٣ رقم (٥١٣٥) ، وابن الأعرابي في « المعجم » : ٥ / ٢٣٢ رقم (٩٧٦) ، وابن حِبَّان في « الصحيح » كما في « الإحسان » : ١٤ / ٤٧ - ٤٨ رقم (٦١٧٤) ، وابن منده في « التوحيد » : ٢١٩ رقم (٨٢) وابن مردويه في « ثلاثة مجالس » : ١٥٦ ، واللالكائي في « السنة » : ٣ / ٥٩١ رقم (١٠٤٢) ، والبَيْهقي في « الأسماء والصفات » : ٣٨٧ ، وفي « الاعتقاد » : ٥٧ ، والبغوي في « شرح السُّنة » : ١ / رقم (٧١) وفي مسند ابن الجعد ٣٧٩ رقم (٢٥٩٤) .

وغير ذلك من الأحاديث .

٢ ـ **وذهب آخرون إلى إثبات حُصُول الزِّيادة والنَّقص في العمر** ، وبه قال الإمام عمر بن الخطَّاب ، وعبد اللَّه بن مسعود ، وأبو وائل ، وجمعٌ كثيرٌ ، وجمٌّ غفيرٌ ، كما قال الشَّيخ مَرعي[1] .

وقد استدلَّ أصحاب هذا القول بأَدلَّةٍ من الكتاب والسُّنة ، كما استدل أصحاب القول الأوّل ، فمن أَدِلَّتهم ؛ قول اللَّه تَعَالىٰ : ﴿ يمحو اللَّه ما يشاء ويُثبت ... ﴾ [الرعد : ٣٩] ووجه دِلالتها أنَّها عامَّة في كُلِّ شيءٍ يقتضيه ظاهر اللَّفظ .

* قال الفخر الرَّازي[2] : « قالوا : إنَّ اللَّه يمحو من الرِّزق ويزيد فيه ، وكذلك القول في الأجل والسَّعادة والشَّقاوة ، والإيمان ، والكفر » .

ومن أدِلَّتهم أيضًا قول اللَّه ـ عز وجل ـ : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ [فاطر : ١١] .

أي : لايطول عمر إنسانٌ ولا يَنْقُص ، إلّا وهو في كتابٍ أي في اللَّوح المحفوظ .

وممَّا يؤيِّد ذلك ما رواه عبد الرَّزَّاق في « تفسيره » : ٢ / ١٣٧ بإسنادٍ صحيح عن كعب الأحبار أنَّه قال : لو أنَّ عمر دعا اللَّه لأخَّر أجله ، فقال

(١) إرشاد ذوي العرفان : ٤١ ، ذكر ابن الجوزي في « زاد المسير » : ٤ / ٢٤٩ في تفسير آية ﴿ يمحو اللَّه ما يشاء ﴾ عدة آراء منها : أن المحو والإثبات عامٌّ في الرزق والأجل والسعادة والشقاوة ، قال : وهذا مذهب عمر ، وابن مسعود ، وأبي وائل ، والضحاك ، وابن جريج .

(٢) التفسير الكبير ، وروى ابن جرير في « التفسير » : ١٣ / ١٦٧ ـ ١٦٨ عن عمر ، وأبي وائل وابن مسعود أنَّهم كانوا يدعون « اللهم إن كنت كتبتنا أشقياء فامحنا واكتبنا سعداء ، وإن كنت كتبتنا سعداء فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أمّ الكتاب » .

الناسُ : سبحان اللَّه !! أليس قد قال اللَّه : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ فقال كعبٌ : أوليس قد قال اللَّه : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ . قال الزُّهري ـ راوي هذا الأثر عن ابن المسيب عن كعب ـ : فنرى أَنَّ ذلك يؤخَّر ما لم يحضر الأجل ، فإذا حضر الأجل لم يُؤَخَّر .

وقال ابن عبّاس[1]: الكتاب كتابان ؛ كتابٌ يمحو اللَّه منه ما يشاء ويثبت وعنده أمُّ الكتاب .

وذكر القُرْطُبي[2] أنَّ ابن عباس قال : لكلٍّ واحدٍ أجلان ؛ أجلٌ إلى الموت وأجلٌ من الموت إلى البعث ، فإنْ كان برًّا تقيًّا وصولًا للرَّحم ، زيدَ له من أجل البعث في أَجل العمر ، وإن كان ضد ذلك ، نقص من العمر وزيد في أجلِ البعث » .

فهاتان وجهتا نظر في مسألة زيادة العُمُر ، ومن الجدير بالذِّكر أنَّ الفريقين من العلماء مُتَّفقون على أنَّ ما في علم اللَّه لا يُزاد فيه ولا يَنْقُص .

ولهذا قال ابن حجر العسقلاني[3]: « والحقُّ أنَّ النِّزاع لفظيٌّ ، وأَن الذي سبق في علم اللَّه لا يتغيَّر ولا يتبدَّل ، وأنَّ الذي يجوز عليه التَّغيير والتَّبْديل ما يبدو لِلنَّاسِ من عمل العامل ؛ ولا يبعد أَنْ يتعلق ذلك بما في علم الحَفَظة والمُوكَّلين بالآدمي ، فيقع فيه المحو والإثبات ، كالزِّيادة في العمر والنَّقص ،

---

(١) انظر : الطبري ـ جامع البيان : ١٣ / ١٦٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٩ / ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

(٣) فتح الباري : ١١ / ٤٨٨ .

وأَمَّا ما في علم اللَّه فلا محو فيه ولا إثبات ، والعلم عند اللَّه » .

وكذا عند الإمام مرعْي الحنبلي ، حيث قال[1] « والخلافُ بينهما لفظيٌّ ، إذ لا يَسَع من له أدنى تأمُّلٍ ، أَن يخالف في أَنَّ علم اللَّه تَعَالىٰ ، لا يتغيَّر ولا يتبدَّل ، ولا يسع من أمعن النَّظر في الآيات والأحاديث الواردة في المحو والإثبات من اللوح ، أن يُخالف في وقوع ذلك فيه .

وهذا فيه دلالةٌ على مزيد قدرة اللَّه وعظمته ، حيث يتصرّف في العالم العلوي والسُّفلي بما شاء من محوٍ وإثباتٍ ، وغيرها ، وأنَّه لا حِجْر عليه في فعله » .

(١) إرشاد ذوي العرفان : ٦٤ ـ ٦٥ .

ثانيًا : دفع التّعارض بين الآية ومضمون الأحاديث

لقد تبيّن فيما سبق أنَّ الأحاديث التي فيها نصٌ على زيادة العمر قد وصلت إلى درجة التواتر ، أي إننا لا نستطيع أن نرجح الآية على الأَحاديث لأَنَّهما في درجةٍ واحدةٍ ، ولابُدَّ بعد هذا من المصير للجمع .

أما بالنّسبة للجمع فإني نظرت في أَجوبة العلماء وأقوالهم فرأيت أنَّها تتلَخَّص في جوابين :

١ ـ **حمل الزِّيادة على الحقيقة** : وهذا ما ذهب إليه عددٌ من العلماء منهم ابن قُتيبة[١]، وابن فُوْرك[٢]وابن حجر العسقلاني فقال[٣]: « وثانيها : إنّ الزِّيادة على حقيقتها ، وذلك بالنِّسبة إلى علم الملك المَوَكَّل بالعُمر ، وأمَّا الأَوّل الّذي دلَّت عليه الآية ، فبالنِّسبة إِلى علم اللَّه تَعَالىٰ كأن يُقال للملك مثلًا إنَّ عُمر فلانٍ مِئَةٌ مثلًا إنْ وصل رحمه ، وسِتُّون إن قطعها ، وقد سبق في علم اللَّه أَنَّه يصل أو يقطع ، فالّذي في علم اللَّه لا يتقدَّم ولا يتأَخَّر ، والَّذي في علم الملك هو الّذي يمكن فيه الزِّيادة والنَّقْص وإليه الإِشارة بقوله تَعَالىٰ : ﴿ يمحو اللَّه ما يشاء ويُثْبِتُ وعنده أُمُّ الكتاب ﴾[٤]فالمحو والإِثبات بالنِّسبةِ لما في علم الملك .

وما في أُمِّ الكتاب هو الّذي في علم اللَّه تَعَالىٰ ، فلا محو فيه ألبتَّة » .

---

(١) تأويل مختلف الحديث : ١٣٧ .

(٢) مشكل الحديث : ٣٢٧ .

(٣) فتح الباري : ١٠ / ٤١٦ .

(٤) سورة الرعد : ٣٩ .

وقريبًا من هذا ما ذهب إليه الأصبهاني حيث قال[1] : « والجمع بين الخبرين أن يقال : إنَّ اللَّه إذَا أراد أَنْ يخلق النَّسمة جعل أَجلها إِنْ برَّت والديه كذا وكذا ، وإن لم تبرّ والديه كذا وكذا دون ذلك » ، وقال الحليمي[2]: (قال : ... « إن الرَّجل ليصل رحمه وقد بقي من أجله ثلاثة أيَّام ، فيزيد اللَّه في عمره ثلاثين سنة ، وإنَّ الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة ، فيقطعه إلى ثلاثة أيَّام » وهذا تفسير ما جاء في حديثٍ آخر : « مَنْ سرَّه أن يُنسأ في أجله ... » الحديثَ .

ومعنى الحديثين جميعًا : أنَّ من النَّاس من قضى اللَّه له بأنَّه إنْ وصل رحمه عاش عددًا من السِّنين مُبيَّنًا ، وإنْ قطع رحمه عاش عددًا دون ذلك ، فإذا أظهر أمره لملائكته أمر مَلَك الموت أن يقبض روحه عند انتهاء أول العددين ، فإذا دنا ذلك يتَّفقُ له أن يَبَرَّ رحمه ويصلها ، فيأمر اللَّه تَعَالىٰ أن يُؤَخِّره إلى آخر الأجلين ، فنهى ملك الموت إلى أن يَقْبِض روحه ، فيقال : زاد في عُمره) .

وإلى هذه المعاني ذهب شيخ الإسلام وجزم فقال[3]: « والجواب المحقَّق أنَّ اللَّه يكتب للعبد أجلًا في صحف الملائكة ، فإذا وصل رحمه زاد في ذلك

---

(١) الترغيب والترهيب : ١ / ٢٢٠ رقم ٤٤١ .

(٢) شعب الإيمان : ٣ / ٢٥٣ .

(٣) مجموع الفتاوي : ١٤ / ٤٩٠ ـ ٤٩١ . وهذا التفسير اختاره الغماري واقتصر عليه فقال في « الأحاديث المختارة » : ٧٨ : « للمسلم عُمران ؛ عمرٌ مُحدَّد عند اللَّه لا يُعلم غيره ، وعلمٌ مُردَّد بين الزِّيادة والنَّقص عند ملك الموت ، يُقال له : عمر فلان سبعون سنة إن تصدَّق أو برَّ والديه ، وخمسون سنة إن لم يفعل ذلك ، وهو المراد في الحديث » .

المكتوب ، وإن عمل ما يوجب النَّقص نقص من ذلك المكتوب » .

فالنُّقول التي مرَّت من أقوال العلماء تُوضِّح أنهم ذهبوا إلى أنَّ الزِّيادة قد تكون حقيقيَّة ، وحمل الزِّيادة على الحقيقة أمرٌ يقبله العقل ويُؤيِّده النَّقل لما في هذه النُّقول من وُجاهةٍ واحتمالٍ كبيرٍ للصَّواب ، وذلك بالتَّفريق بين علم اللَّه الأزلي ، وأنَّه لا يُزاد فيه ولا يَنْقُص ، وبين ما هو معروف عند الملك المؤكَّل بالأجل والرِّزق .

٢ ـ **حمل الزِّيادة في العمر على المجاز** : أي إنَّ هذه الزِّيادة كنايةٌ عن البركة في العمر بسبب التَّوفيق إلى الطَّاعة وعمارة وقته بما ينفعه في الآخرة[١].

وقال الحكيم التِّرمذي[٢]: « إنَّ العبد إذ عُمر بالإيمان وبحياة القلب فذلك كثيرٌ وإن قلَّ مدته ، لأنَّ القصير من العمر إذا احتشى من الإيمان أربى على الكثير ، لأنَّ المتبقي من العمر العبودية للّه تَعَالىٰ ، كي يصير عند اللّه وجيهًا » .

* وقد رفض شيخ الإسلام هذا الفهم فقال[٣] : فيقال لهؤلاء : تلك البركة وهي الزِّيادة في العمل والنَّفع ، هي أيضًا مُقدَّرة مكتوبة ، وتتناول لجميع الأشياء .

وقيل أيضًا[٤]: المراد بذلك ـ أي بزيادة العمر ـ السَّعة والزِّيادة في الرِّزق

(١) انظر : ابن حجر ـ فتح الباري : ١٠ / ٤١٦ .

(٢) نوادر الأصول : ٢٨٤ .

(٣) مجموع الفتاوى : ١٤ / ٤٩٠ .

(٤) انظر : ابن قُتيبة ـ تأويل مختلف الحديث : ١٣٦ ، وابن فورك ـ مشكل الحديث : ٣٢٦ ، ومرعي ـ إرشاد ذوي العرفان : ٥٨ وأضاف : كما في الأخبار : أنَّ اللّه تعالى أعلم موسى عليه السلام بأنَّه يموت عدوّه ، ثُمَّ رآه بعد ذلك ينسج الخوص ، فقال : يا ربِّ وعدتني أن تميتُه ، =

وعافية البدن ، وقد قيل : « الفقر هو الموت الأكبر » .

قال مرعي[1]: وفي هذا الجواب نظرٌ ، لأنَّ السَّعة في الرِّزق ، أمرٌ قد فُرغ منه في الأزل ، كالعمر !!

وانفرد ابن فورك بتفسير للزِّيادة فقال[2]: « إن معنى الزِّيادة في العمر ، نفي الآفات عنهم ، والزِّيادة في أفهامهم وعقولهم وبصائرهم » . وتعقب مَرْعِيٌّ هذا الفَهم أيضًا فقال[3] : فيه نظرٌ ، لما مَرَّ .

وهناك فهمٌ آخر للزِّيادة يمكن استنتاجه من جمع ألفاظ الحديث ، والمقارنة بينها ، وهو أن زيادة العمر هي بقاء أثر الواصل بعد موته ، وهذا مأخوذٌ من بعض ألفاظ الحديث مثل : « من سره أن يُبسط له في رزقه ، ويُنسأ له في أثره فليصل رحمه » .

وهذا الفهم نقله صاحب « فيض القدير » عن الزَّمخشري أَنَّه قال : معناه أنَّ اللَّه يُبقي أثر واصل الرَّحم في الدّنيا طويلًا ، فلا يضمحِلُّ سريعًا كما يضمحل أثر قاطع الرَّحم .

ويشهد لهذا الفهم الحديث الضَّعيف الذي مرَّ معنا ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » عن أبي الدَّرداء رضي اللَّه عنه قال : ذُكر عند رسول اللَّه ﷺ من وصل رحمه أُنسِئَ له في أَجله ، فقال : « إنه ليس زيادة في عمره

= قال : قد فعلتُ ، ذلك لأنّي أَفقرتُه .

(١) إرشاد ذوي العرفان : ٥٨ ـ ٥٩ .

(٢) مشكل الحديث : ٣٢٦ .

(٣) إرشاد ذوي العرفان : ٥٩ .

قال اللَّه تَعَالىٰ : ﴿ فإذا جاء أجلهم .. ﴾ ولكنَّ الرَّجلَ تكُونُ لَهُ الذُّريَّة الطَّيِّبَةُ يَدْعُونَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ » .

هذه آراء من مال إلى التوفيق بين ظاهر الآيات ، وصريح الأحاديث وهي كلها محتملة بعضها أقوى من بعض ، لكنَّ أَقواها وأولاها بالقبول هو جعل الزِّيادة على الحقيقة ، نظرًا لأنها تستند إلى أفهام الصَّحابة والتَّابعين ، بالإضافة إلى رجحانها على هذه الآراء الأخرى واللَّه تَعَالىٰ أعلم .

○○○○

المصادر والمراجع

١ـ الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم (ت ٢٨٧ هـ) . تحقيق : باسم فيصل الجوابرة ، دار الراية ـ الرياض ، ط الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ .

٢ـ الأحاديث المختارة في الآداب والأخلاق ، لعبد اللّه بن الصِّدِّيق الغُماري ، مكتبة القاهرة ـ القاهرة ، ط الأولى ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

٣ـ الأحاديث المختارة ، لضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق : عبد الملك بن عبد اللّه دهيش ، مكتبة النهضة ـ مكة المكرمة ، ط الأولى سنة ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٤ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حِبّان ، علاء الدين بن بَلْبَان (ت ٧٣٩ هـ) تحقيق : شعيب الأرنؤوط ،مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط الثانية ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

٥ـ الأدب المفرد للإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ) دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٦ـ الأربعين للإمام أبي العباس الحسن بن سفيان النَّسوى (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : محمد بن ناصر العجمي ، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ، ط الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

٧ـ الأربعين الصغير ، للبيهقي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق : محمد زغلول ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٨ـ إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنُّقصان ، لمرعي الكرمي (ت ١٠٣٣ هـ) تحقيق : مشهور حسن سليمان ، دار عمار ـ الأردن ، ط الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٩ـ الاستيعاب في اسماء الأصحاب ، لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) مطبوع بهامش الإصابة لابن حجر .

١٠ـ اسماء المُدلِّسين . لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تحقيق : على حسن الحلبي ، الوكالة العربية للتوزيع ـ الزرقاء .

١١ـ الاسماء والصفات ، للبيهقي ، علق عليه : محمد زاهد الكوثري ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت مُصوَّر عن طبعة السعادة ـ مصر سنة ١٣٥٨ هـ .

١٢ـ الإصابة في تمييز الصَّحابة ، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) ، دار العلوم الحديثة ، مصور عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .

١٣ـ الاعتقاد للبيهقي . حديث إكادمي ـ الباكستان .

١٤ـ الأمالي ، للحسين بن إسماعيل المحاملي (ت ٣٣٠ هـ) تحقيق : د . إبراهيم القيسي ، المكتبة

الإسلامية ـ الأردن ، ومكتبة ابن القيم ـ الدمام ، ط الأولى ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .
١٥ـ الأمالي ، ليحيى بن الحسين الشجري ـ عالم الكتب ـ بيروت ، ومكتبة المثنى ـ بغداد .
١٦ـ الإمام الزهري وأثره في السّنة ، د. حارث سليمان الضاري ، مكتبة بسّام ـ الموصل ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
١٧ـ الأنساب ، للسّمعاني (ت ٥٦٢ هـ) تحقيق : عبد اللّه عمر البارودي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
١٨ـ البحر الزخّار ـ (المعروف بمسند البزار) للإمام أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢ هـ) تحقيق : محفوظ الرحمن زين اللّه ، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة ، ط الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
١٩ـ البر والصّلة : لعبد اللّه ، بن المبارك (ت ١٨١ هـ) ، تحقيق : د . مصطفى عثمان محمد ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط الأولى ١٤١١ هـ ، ١٩٩١ م .
٢٠ـ البر والصلة ، لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) تحقيق : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، مكتبة السنة ـ القاهرة ، ط الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
٢١ـ بغية الباحث عن زوائد الحارث ، لنور الدين الهيثمى (ت ٨٠٧ هـ) ، تحقيق : د. حسين أحمد صالح الباكري ، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ـ المدينة المنورة ، ط الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
٢٢ـ بقي بن مخلد القرطبي ومقدِّمة مسنده ، لأكرم ضياء العمرى ، لم تُذكر دار النشر ، الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
٢٣ـ التاريخ ، ليحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ) ، تحقيق : د. أحمد نور سيف ، مطبوعات جامعة الملك عبد العزيز ، ط الأولى ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
٢٤ـ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) ، مطبعة السعادة ـ مصر ١٣٤٩ هـ / ١٩٣٠ م .
٢٥ـ تاريخ جرجان ، للسهمي (ت ٤٢٧ هـ) ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط الرابعة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
٢٦ـ تاريخ دمشق ، لابن عساكر (ت ...) ، المخطوطة المصورة .
٢٧ـ تاريخ صنعاء ، لأبي العباس الرازي (ت ٤٦٠ هـ) ، تحقيق :حسين عبد اللّه العمري ، ط الثانية ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٢٨- التاريخ الكبير للبخاري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، مصور عن الطبعة الهندية .
٢٩- تاريخ واسط ،لأسلم بن سهل الواسطي المعروف ببحشل (ت ٢٩٢ هـ) ، تحقيق : كوركيس عواد ، عالم الكتب - بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
٣٠- تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، دار الكتاب العربي - بيروت .
٣١- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : على محمد البجاوي ، المكتبة العلمية - بيروت .
٣٢- تدريب الراوي ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
٣٣- التدوين في أخبار قزوين ، للرافعي (ت ٦٢٣ هـ) ، تحقيق : عزيز اللّه الغفاري ، دار الكتب العلمية - بيروت .
٣٤- تذكرة الحفاظ ، للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) دار الفكر العربي - بيروت ، مصور عن طبعة الهند .
٣٥- تذكرة الموضوعات ، لمحمد بن طاهر الفَتّني (ت ٩٨٦ هـ) ، المطبعة المنيرية - القاهرة سنة ١٣٢١ هـ .
٣٦- الترغيب والترهيب ، لقوّام السُّنة الأصبهاني (ت ٥٣٥ هـ) اعتنى به : أيمن بن صالح بن شعبان ، دار الحديث - القاهرة ، ط الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
٣٧- الترغيب في فضائل الأعمال لابن شاهين (ت ٣٨٥ هـ) ، تحقيق : صالح أحمد الوعيل ؛ دار ابن الجوزي - الدّمام ، ط الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
٣٨- الترغيب والترهيب . للمنذري (ت ٦٥٦ هـ) ، المكتبة التوفيقية - القاهرة .
٣٩- تصحيفات المُحدِّثين ، للعسكري (ت ٣٨٢ هـ) ، تحقيق : د. محمود ميرة ، المطبعة العربية - القاهرة ، ط الأولى ١٤٠٢ هـ .
٤٠- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة ، لابن حجر ، دار الكتاب العربي - بيروت .
٤١- تعريف أهل التّقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، لابن حجر ، تحقيق :د. عاصم القريوتي ،
٤٢- التفسير ، لعبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١ هـ) ، تحقيق د. مصطفى مسلم محمد ، مكتبة الرشد - الرياض .
٤٣- التفسير ، للنَّسائي (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق : صبرى عبد الخالق الشافعي ، وسيد عباس الجليمي ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط الأولى ١٤٨٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٤٤- تقريب التهذيب ، لابن حجر ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة - بيروت .
٤٥- تلخيص المستدرك ، للذهبي ، مطبوع مع المستدرك .

٤٦ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، بتحقيق عدد من الباحثين ، وزارة الأوقاف ـ المغرب ، من سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٦٧ م ـ ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٤٧ـ التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل ، لابن باطيش (ت ٦٥٥ هـ) تحقيق : عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا / تونس ١٩٨٣ م .
٤٨ـ تنبية الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل ، للشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ) تحقيق مشهور حسن سلمان ، دار ابن حزم ـ بيروت ، ط الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٤٩ـ تهذيب الكمال في اسماء الرجال ، للمزي (ت ٧٤٢ هـ) ، النسخة المخطوطة المصورة بدار المأمون ـ دمشق سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
٥٠ـ التوبيخ لمن ذمَّ أهل التاريخ ، للسخاوي (ت ٩٠٢ هـ) ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
٥١ـ التوحيد لابن منده (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق : د. على الفقيهي ، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة .
٥٢ـ الثقات ، لابن حِبَّان (ت ٣٥٤ هـ) ، دار الفكر ـ بيروت ، مصور عن طبعة الهند سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
٥٣ـ الثقات ، للعجلي (ت ٢٦١ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
٥٤ـ ثلاثة مجالس من حديث ابن مردوية ، لابن مردوية (ت ٤١٠ هـ) ، تحقيق : د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار علوم الحديث ـ الإمارات العربية ، ط الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٥٥ـ الجامع ، لابن وهب (ت ١٩٧هـ) ، تحقيق : د. مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير ، دار ابن الجوزي ، ط الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
٥٦ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ، ط الثالثة : ١٣٨٨ هـ / ١٩٨٦ م .
٥٧ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للعلائي (ت ٦٧١ هـ) ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، وزارة الأوقاف ـ العراق ، ط الأولى ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .
٥٨ـ الجامع الصحيح للإمام البخاري ، المكتبة الإسلامية ـ استانبول / تركيا ، مصّور عن الطبعة العامرة سنة ١٣١٥ هـ .
٥٩ـ الجامع الصحيح للإمام مسلم (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلامية ـ إستانبول / تركيا .
٦٠ـ الجامع الصحيح للترمذي (ت ٢٧٩ هـ) المعروف بالسنن ، تحقيق أحمد شاكر ، وإبراهيم

عطوة عوض ، دار إحياء التراث ـ بيروت .
٦١ـ الجامع الصغير ، للسيوطي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، مصور عن طبعة مصر سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .
٦٢ـ الجامع الكبير ، للسيوطي ، مجمع البحوث الإسلامية ـ الأزهر / مصر ، ابتداءً من سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
٦٣ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ مصور عن الطبعة الهندية سنة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٢ م .
٦٤ـ جزء سعيد بن عبد العزيز الحلبي (ت ٣١٨ هـ) ، مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس ، وقد قمت بتحقيقه .
٦٥ـ جزء ابن عمشليق ، تحقيق : خالد بن محمد بن علي ، دار ابن حزم ـ بيروت ط الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
٦٦ـ الجليس الصَّالح ، للمعافى بن زكريا النهرواني (ت ٣٩٠ هـ) تحقيق : د. محمد مرسى الخولى ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط الأولى ١٩٨١ م .
٦٧ـ حلية الأولياء ، لأبي نُعيم الأصبهاني (ت ٤٦٣ هـ) ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
٦٨ـ الدُّعاء للطبَّراني (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق : محمد سعيد البخاري ، دار البشائر الإسلامية بيروت ، ط الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
٦٩ـ الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور ، للسيوطي ، دار الفكر ـ بيروت ، ط الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
٧٠ـ دول الإسلام للذهبي ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، و محمد مصطفى إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
٧١ـ ذكر أخبار أصبهان ، لأبي نعيم الأصبهاني ، تحقيق : سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٧٢ـ ذيل الكاشف للعراقي (ت ١٢٦) ، تحقيق : بوران الضناوي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
٧٣ـ الرَّد على الجهمية ، العثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠ هـ) مطبوع ضمن كتاب « عقائد السلف » تحقيق : علي سامي النَّشار ، وعمار جمعي الطالبي ، مكتبة المعارف ـ الإسكندرية ١٩٧١ م .
٧٤ـ الروض البَسام في ترتيب فوائد تمام ، للدوسري ، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ط الأولى

١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م .
٧٥- الزهد ، لهناد بن السّري (ت ٢٣٤ هـ) ، تحقيق : عبد الجبار الفريوائي ، دار الخلفاء ـ الكويت ، ط الأولى .
٧٦- الزهد لوكيع بن الجراح (ت ١٩٧ هـ) ، تحقيق : عبد الجبار الفريوائي ، مكتبة الدار ـ المدينة المنورة ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
٧٧- الزهد والرقائق ، لعبد اللّه بن المبارك ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، دارالكتب العلمية ـ بيروت ، مصور عن طبعة الهند .
٧٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة ، لناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ـ بيروت .
٧٩- السنن ، لابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ـ بيروت .
٨٠- السنن ، لأبي داود السِّجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ، علّق عليه : محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ـ بيروت .
٨١- السُّنة ، لابن أبي عاصم ، تخريج : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ـ بيروت ، ط الأولى ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
٨٢- السُّنة ، للالكائي (ت ٤١٨ هـ) ، تحقيق : د. أحمد سعد حمدان ، دار طيبة للنشر ـ الرياض ، سنة ١٤٠٢ هـ .
٨٣- سؤالات الحاكم للدارقطني ، تحقيق : موفق بن عبد اللّه بن عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
٨٤- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني ، تحقيق :موفق بن عبد اللّه بن عبد القادر ، مكتبة المعارف ـ الرياض ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
٨٥- شرح السُّنة للبغوي (ت ٥١٦ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، المكتب الإسلامي ـ بيروت .
٨٦- شعب الإيمان ، للبيهقي ، تحقيق : مختار أحمد القدوى ، الدار السلفية ـ الهند .
٨٧- شعب الإيمان ، للحليمي (ت ٤٠٣ هـ) تحقيق : د. حلمى محمد فوده ، دار الفكر ـ بيروت .
٨٨- الضعفاء ، لأبي نعيم الأصبهاني ، تحقيق : د. فاروق حماده ، دار الثقافة ـ الدار البيضاء
٨٩- الضعفاء الكبير ، للعقيلي (ت ٣٢٢ هـ) ، تحقيق : د. عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
٩٠- الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) ، تحقيق : عبد العزيز السيروان ، دار القلم ـ بيروت ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٩١- الضعفاء والمؤوكون للنسائي ، مطبوع مع سابقة .
٩٢- ضعيف الجامع الصغير ، لناصر الدين الألباني ، والمكتب الإسلامي - بيروت ، ط الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
٩٣- الطبقات ، لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠ هـ) تحقيق : أكرم ضياء العمري ، دار طيبة للنشر - الرياض ، ط الثانية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
٩٤- الطبقات الكبرى لابن سعد (ت ٢٣١ هـ) ، دار صادر - بيروت ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٧ م .
٩٥- طبقات الحفاظ للسيوطي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
٩٦- طبقات المُحدِّثين بأصبهان ، لأبي الشيخ (ت ٣٦٩ هـ) تحقيق : د. عبد الغفار البنداري ، وسيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
٩٧- العظمة ، لأبي الشيخ أيضًا، تحقيق : مصطفى عاشور ، ومجدي السيد إبراهيم ، مكتبة القرآن - القاهرة ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
٩٨- علل الحديث ، لابن أبي حاتم ، دار المعرفة - بيروت ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
٩٩- العلل الكبير ، للترمذي ، ترتيب أبي طالب القيسي ، تحقيق : حمزة ديب مصطفى . مكتبة الأقصى - عمان ، ط الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
١٠٠- عيون الأخبار ، لابن قتيبة .
١٠١- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر ، اشترك في تحقيقه وتصحيحه : عبد العزيز ابن باز ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، دار المعرفة - بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
١٠٢- الفردوس بمأثور الخطاب ، تحقيق : السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
١٠٣- فوائد أبي الشيخ ، تحقيق : على حسن الحلبي ، دار الصميعي للنشر - الرياض ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
١٠٤- فيض القدير وشرح الجامع الصغير ؛ للمناوي (١٠٣١ هـ) ، دارالمعرفة - بيروت ، ط الثانية ١٣٩١ هـ / ١٩٩٢ م .
١٠٥- القدر لابن وهب ، تحقيق : د. عبد العزيز عبد الرحمن ، دار السلطان ، ط الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
١٠٦- قضاء حوائج الإخوان ، لأبي الغنائم النرسي تحقيق : د. عامر صبري ، دار البشائر - بيروت

ط الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
١٠٧- الكامل في ضعفاء الرجال ، لابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) ، دارالفكر - بيروت ، ط الثانية ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
١٠٨- كشف الأستار عن زوائد البزار ، للهيثمي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط الثانية ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
١٠٩- كنز العمال للمتقي الهندي (ت ٩٢٥ هـ) ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
١١٠- الكنى والاسماء ، للدولابي (ت ٣١٠ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط الثانية ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
١١١- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، لابن الكيال (ت ٩٣٩ هـ) تحقيق : عبد القيوم عبد رب النبي ، دار المأمون - دمشق ، ط الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
١١٢- اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، للسيوطي ، دارالمعرفة - بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
١١٣- المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح ، للدمياطي (ت ٧٠٥ هـ) ، خرّج أحاديثه : عبد اللّه حجاج ، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة .
١١٤- المجالسة للدينوري ، مخطوط مصور قام بتصويره فؤاد سيزكين .
١١٥- المجروحين لابن حِبّان ، تحقيق : محمد إبراهيم زايد ، دار الوعي - حلب ، ط الثانية ١٤٠٢ هـ .
١١٦- مجمع البحرين في زوائد المعجمين ، للهيثمي ، تحقيق : عبد القدوس بن محمد نذير ، مكتبة الرشد - الرياض - ط الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
١١٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للهيثمى أيضًا ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط الثالثة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م .
١١٨- مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) ، جمع وترتيب : عبد الرحمن ابن محمد قاسم ، مكتبة المعارف - الرباط ، بإشراف : المكتب التعليمي السعودي بالمغرب .
١١٩- المحرر الوجيز لابن عطية (ت ٥٤٢ هـ) ، وزارة الأوقاف - المغرب ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
١٢٠- مختصر سنن أبي داود ، للمنذري ، دار المعرفة - بيروت .
١٢١- المراسيل لابن أبي حاتم ، علّق عليه : أحمد عصام الكاتب دار الكتب العلمية - بيروت ، ط الأولى ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
١٢٢- المستدرك على الصّحيحين ، للحاكم (ت ٤٠٥ هـ) ، دار المعارف العثمانية - حيدر آباد

الدكن الهند ، سنة ١٣٣٤ هـ .
١٢٣- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد ، للعراقي (ت ٨٢٦ هـ) وتحقيق د. عبد الرحمن عبد الحميد البر ، دار الوفاء ـ المنصورة ، ودار الأندلس ـ جدة ، ط الأولى ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
١٢٤- مسند ابن الجعد ، علق عليه : عامر أحمد حيدر ، مؤسسة نادر ـ بيروت ط الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
١٢٥- مسند الحميدي ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، عالم الكتب ـ بيروت ، ومكتبة المثنى ـ بغداد .
١٢٦- مسند الإمام أحمد ، دار الفكر ـ بيروت ، ط الثانية ١٣٩٨ هـ .
١٢٧- المسند لأبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت ٣٠٧ هـ) علَّق عليه : أيمن علي أبو يماني مؤسسة قرطبة ، ط الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٩٥ م .
١٢٨- مسند الشاميين للطبراني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
١٢٩- مسند أبي يعلي (ت ٣٠٧ هـ) ، تحقيق : إرشاد الحق الأثري ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة ، ومؤسسة علوم القرآن ـ بيروت ، ط الأولى ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
١٣٠- مسند الشهاب للقضاعي (ت ٤٥٤ هـ) ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط الثانية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
١٣١- مشكل الآثار للطحاوي (ت ٣٢١ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط الأولى .
١٣٢- مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ت ٤٠٦ هـ) ، تحقيق : موسى محمد علي ، مطبعة حسَّان ـ القاهرة سنة ١٩٧٧ م .
١٣٣- المصنف لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) ، تحقيق مجموعة من الباحثين . الدار السلفية ـ الهند ، ط الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
١٣٤- المصنف ، لعبد الرزاق ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى ، المكتب الإسلامي ـ بيروت ط الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
١٣٥- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، لابن حجر ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، دار المعرفة ـ بيروت .
١٣٦- المعجم لابن الأعرابي (ت ٣٤٠ هـ) ، تحقيق : أحمد البلوشي ، مكتبة الكوثر ـ الرياض ، ط الأولى ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

١٣٧- المعجم الأوسط ، للطبراني ، تحقيق : د. محمود الطحانى ، مكتبة المعارف ـ الرياض ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م ـ ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
١٣٨- المعجم الصغير ، له ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
١٣٩- المعجم الكبير ، له ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، وزارة الأوقاف ـ العراق .
١٤٠- معجم السفر ، لأبي طاهر السِّلفي (ت ٥٧٦ هـ) ، تحقيق : عبد اللّه عمر البارودي دارالفكر ـ بيروت ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
١٤١- معجم الشيوخ ، لابن جُميع الصيداوي (ت ...) .
١٤٢- معرفة علوم الحديث ، للحاكم ، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، ط الرابعة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
١٤٣- المغني في الضعفاء ، للذهبي ، تحقيق : نور الدين عتر، دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ، ط الأولى ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
١٤٤- مكارم الأخلاق للخرائطي (ت ٣٢٧ هـ) ، تحقيق : د. سعاد سليمان الخندقاوي ، مطبعة المدني ـ القاهرة ، ط الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
١٤٥- مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١ هـ) ، تحقيق : مجدي السيد إبراهيم ، مكتبة القرآن ـ القاهرة .
١٤٦- موضح أوهام الجمع والتفريق ، للخطيب البغدادي .
١٤٧- الموضوعات لابن الجوزي .
١٤٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للذهبي ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، دار المعرفة ـ بيروت ، ط الأولى ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .
١٤٩- النكت على ابن الصلاح ، لابن حجر ، تحقيق : د. ربيع بن هادي ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
١٥٠- النقد الحديثى عند ابن القطان من خلال كتابه الوهم والإيهام ، للطفي محمد الصغير ، رسالة ماجستير قُدِّمت لجامعة الزيتونة ـ تونس سنة ١٩٩٢ م .
١٥١- نواد الأصول للحكيم الترمذي (ت نحو ٣٢٠ هـ) ، دار صادر ـ بيروت .
١٥٢- هدي الساري مقدمة فتح الباري ، لابن حجر ، مطبوع مع فتح الباري .
١٥٣- الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ، لابي الحسن بن القطّان (ت ٦٢٨ هـ) مخطوط في دار الكتب المصرية .

O O O O

المحتوى

الموضـــــوع	الصفحة
إهداء	٣
مقدمة	٥
مسائل وبحوث بين يدي الكتاب	٧
أولًا : صلةُ الرَّحم وبِرُّ الوالدين ومعناهما	٧
ثانيا : الحثُّ على البرِّ والصِّلة من الكتاب والسُّنَّةِ والزَّجر عن العُقُوقِ والقَطْع	٩
ثالثًا : كيف تُوصل الرَّحم	١٣
رابعًا : مسألة زيادة العمر وصلتها بالعقيدة	١٤
خامسًا : المصنفات في البِرِّ والصِّلة ، وزيادة العمر	١٧
سادسًا : التواتر وتعريفه وأنواعه ومسألة الحكم بتواتر حديث ما	٢٠
القسم الأول جمع طرق روايات زيادة العمر	٢٥
١- طُرُق أحاديث أنس بن مالك - رضي اللَّه عنه	٢٨
٢- طرق أحاديث أبي هُريرة - رضي اللَّه عنه	٣٧
٣- طُرق أحاديث عبد اللَّه بن عباس - رضي اللَّه عنهما	٤٢
٤- طرق أحاديث علي بن أبي طالب - رضي اللَّه عنه	٤٨
٥- طُرُق أحاديث ثَوْبَان - رضي اللَّه عنه	٥٦
٦- حديث عائشة - رضي اللَّه عنها	٦٦
٧- حديث سلمان - رضي اللَّه عنه	٦٨
٨- حديث عبد اللَّه بن عمر - رضي اللَّه عنهما	٦٩
٩- حديث عُقبة بن عامر - رضي اللَّه عنه	٧٥
١٠- حديث رافع بن مَكِيث الجُهني	٧٨
١١- حديث جابر بن عبد اللَّه - رضي اللَّه عنه	٨٠
١٢- حديث مُعاذ بن أنس الجُهني - رضي اللَّه عنه	٨٢
١٣- حديث عبد الرَّحمن بن أَبي عقيل - رضي اللَّه عنه	٨٥
١٤- حديث عبد اللَّه بن مسعود - رضي اللَّه عنه	٨٦

١٥- حديث معاوية بن حِيَدة . رضي اللَّه عنه ٨٧
١٦- طُرق أَحاديث أبي سعيد الخُدري . رضي الله عنه ٨٨
١٧- حديث أَبي أُمامة . رضي اللَّه عنه ٩٠
١٨- حديث عمر بن الخطّاب . رضي الله عنه ٩٢
١٩- حديث أبي الدَّرداء . رضي الله عنه ٩٣
٢٠- حديث العلاء بن خارجة ٩٥
٢١- حديث عَمْرو بن سَهْلٍ . رضي اللَّه عنه ٩٦
٢٢- حديث أم سلمة زوج النَّبي ﷺ ٩٧
٢٣- حديث نُبَيْط بن شُريط بن أنس بن مالك الأشجعي ٩٨
٢٤- حديث العباس بن عبد المُطَّلب عم رسول اللَّه ﷺ ٩٩
٢٥- حديث غَنْف بن زَيْد النُّكْري ١٠٠
٢٦- حديث أبي بكرة نُفيع بن الحارث ١٠١
٢٧- حديث عبد الرَّحمن بن سمرة . رضي الله عنه ١٠٢
مراسيل ومعضلات وموقوفات كشواهد للمرفوعات ١٠٤
(١) مُرسل عاصم بن ضمرة ، السَّلولي ١٠٤
(٢) مرسل يزيد بن أبان الرَّقاشي ١٠٥
(٣) مُرسل أبي إِسحاق الهمذاني ١٠٥
(٤) مُرسل عَطاء الخُرَاسانيُّ ١٠٥
(٥) مرسل عُبيد بن أبي الجعد ١٠٦
(٦) حديث يحيى بن سعيد الأنصاري ١٠٦
(٧) حديث كعب الأَحبار ١٠٧
(٨) حديث أنسٍ وهو موقوفٌ عليه ١٠٧
(٩) وهناك حديثان موقوفان عَلَىٰ « عليٍّ » رضي الله عنه » ١٠٨
(١٠) حديث ثعلبة بن أَبي مالك القُرظِي ١٠٨
(١١) حديث عكرمة مولى ابن عباس ١٠٩
(١٢) حديث مُجاهد ١٠٩
(١٣) حديث عبد اللَّه بن عمر ١٠٩

تتِمّة مُهِمّة ١١٢
القِسم الثّاني : أحاديث زيادة العمر دِرايةً ١١٩
أولًا : موقف العُلماء من زيادة العمر ونقصه ١٢١
ثانيًا : دفع التّعارض بين الآية ومضمون الأحاديث ١٢٦
المصادر والمراجع ١٣١
المحتوى ١٤١